جامعة 20 أوت 1955_سكيكدة_

كلية الحقوق والـعـلـوم الـسـيـاسية

قسم العلوم السياسة والعلاقات الدولية

دور المنظمات الإقليمية في بناء السلام:

دراسة مقارنة بين الاتحادين الأوروبي والإفريقي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص علاقات دولية

إعداد الطالبة:

إلهـام محفوظ

إشراف الأستاذ:

يزيـد غزال

أعضاء لجنة المناقشة

أ.زهية قربوع..... رئيسـا

د.نبيل بويبية..... مناقشا

أ.يزيدغزال..... مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2018/ 2019

شكر وعرفان:

الحمد لله على إحسانه والشكر له على توفيقه وامتنانه ونشهد أن لا اله إلا الله وحده لا شريك له تعظيما لشأنه ونشهد أن سيدنا ونبينا محمد عبده ورسوله الداعي إلى رضوانه صلى الله عليه وعلى آله و أتباعه وسلم.

بعد شكر الله عز وجل على توفيقه لنا لإتمام هذا البحث أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ المشرف "غزال يزيد" الذي أكن له كل الاحترام والتقدير والاحترام وأتوجه إليه بأسمى عبارات الشكر والعرفان لقبوله الإشراف على هذا الموضوع.

دون أن أنسى تقديم خالص الإمتنان والعرفان إلى الدكتورة أميرة بالرحايل وإلى كل من دعمني خلال مشواري الدراسي بكل أطواره.

ولا يفوتني المقام أن أتقدم بالشكر الخالص لأعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذه المذكرة.

الإهداء

«إهداء خاص»

إلى من حرمني الله منها في رُمشة عين؛ ولكنه لم يحرم ذكراها من قلبي و عقلي؛ إليكِ يا من كُنتِ ولازلتِ أعز حبيب على قلبي؛ إليكِ يا من كنت نور بيتنا و شمعتنا في لياليا؛ يا من فنيت عمرك لأجل راحتنا؛ إلى روحك الطاهرة النقية؛ إلى ذكراك العزيزة على قلبي التي لم و لن أنساها؛ فشوقي لك نار متأججة في صدري؛ يا من جُعِلَتْ الجنة تحت أقدامكِ.

لكِ لا لغيركِ يا أمي ♥

إليكَ يا أبي يا من مثلت أمي و أبي، يا من ناضلت و كافحت لأجلي، وكنت عوني و دليلي و راشدي في حياتي، يا من أشعلت أصابعك لنا شموعاً، فكنت تتعب لراحتنا، وتفرح لفرحنا، يا من عشت وقاومت أحزان الزمن لتسعدنا، لك و لحنانك الفياض و لقلبك الواسع و يدك المعطاءة.

لكَ لا لغيرك يا أبي "حسين"

...

إليكِ يا من أعدت الأمل بعد أن فقدناه، إليكِ يا من نظمتِ حياتنا بعد ما عانيناه من ضياع، فكنا في فراغ و أنت ملأتِه، فجئتِ و جاء معكِ اليمن و الخير، فدمتِ و دام عطاؤك لنا، شكراً لكِ .

إليكِ لا غيرك يا "حورية"

...

إلي من يحملون في عيونهم ذكريات طفولتي و شبابي...انتم سعادتي و راحة بالي

لا لغيركم يا إخوتي وأخواتي: أميرة،مروة،فاتن،فائزة،إلياس و فؤاد

.....

إلى الأخوات اللواتي لم تلدهن أمي ... إلى من تحلَّو بالإخاء وتميزوا بالوفاء و العطاء

لا لغيركن يا: هاجر،زليخة،رزيقة،مريم،وفاء،أيمان.

خطة الدراسة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول: مقاربة مفاهيمية ونظرية لبناء السلام

المطلب الأول: مفهوم بناء السلام.

المطلب الثاني: مسارات واستراتيجيات بناء السلام.

المطلب الثالث: النظريات والمقاربات المفسرة لبناء السلام.

المبحث الثاني: ماهية المنظمات الإقليمية.

المطلب الأول: نشأة المنظمات الإقليمية.

المطلب الثاني: خصائص ومعايير تصنيف المنظمات الإقليمية.

المطلب الثالث: علاقة المنظمات الإقليمية بالأمم المتحدة ودورهما في بناء السلام.

المبحث الثالث: الاتحاد الأوروبي والإفريقي دراسة في: النشأة،الهيكل، المبادئ والأهداف،وآلية صنع القرار.

المطلب الأول: نشأة وتطور كل من الاتحادين الأوروبي و الإفريقي.

المطلب الثاني: مبادئ وأهداف الاتحادين الأوروبي والإفريقي.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للاتحادين الأوروبي والإفريقي.

المطلب الرابع: آلية صنع القرار الاتحادين الأوروبي و الإفريقي.

الفصل الثاني: مساهمة كل من الاتحادين الأوروبي والإفريقي في بناء السلام دوليا وإقليميا.

المبحث الأول: رؤية تحليلية للاتحادين الأوروبي والإفريقي لبناء السلام.

المطلب الأول: نظرة الاتحاد الأوروبي لبناء السلام.

المطلب الثاني: نظرة الاتحاد الإفريقي لبناء السلام.

المبحث الثاني: الآليات المتخذة للاتحادين الأوروبي و الإفريقي في عمليات بناء السلام

المطلب الأول: الآليات الدبلوماسية.

المطلب الثاني: الآليات الاقتصادية.

المطلب الثالث: الآليات السياسية والعسكرية.

المبحث الثالث: جهود الاتحاد الأوروبي والإفريقي الرامية لبناء السلام.

المطلب الأول: مساهمة الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي في حماية حقوق الإنسان.

المطلب الثاني: تمكين دور المرأة في بناء السلام وحماية حقوق الطفل.

المطلب الثالث: ملف اللاجئين ضمن جدول أعمال الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي.

قائمة المختصرات:

الاختصار	باللـــــــغة الإنجليزية	باللـــــــغة العربية
IPI	International Peace Academy	أكاديمية السلام الدولية
EU	European Union	الاتحاد الأوروبي
AU	African Union	الاتحاد الإفريقي
ESDP	European Security and Defence Policy	السياسة الخارجية الدفاعية المشتركة
EURTOM	European Atomic Energy Community	الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية
EEC	European Economic Community	السوق الأوروبية المشتركة
CSDP	Common Security and Defence Policy	السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة للاتحاد الأوروبي
CFSP	Common Forgien and Security Policy	السياسة الخارجية والأمنية مشتركة
ENP	European Neighbourhood Policy	سياسة الجوار الأوروبية
EEAS	The New of African's Devlopment	الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية

ملخص البحث:

بحثت الدراسة في دور المنظمات الإقليمية في بناء السلام: دراسة مقارنة بين الاتحادين الأوروبي والإفريقي.

كما هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم بناء السلام، وكيف أنه مسعى العديد من المنظمات الإقليمية على غرار الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي.

وسعت كذلك إلى إبراز الدور الذي يلعبه كل من الاتحادين الأوروبي والإفريقي في بناء السلام، من خلال التعرف على منظور كل منهما نحوه، بالإضافة إلى الوقوف عند أهم الآليات التي اتبعها كل منهما في سبيل تحقيق ذلك على غرار الآليات الدبلوماسية، وفي مقدمتها الوساطة والتفاوض، والتي كان لها دورا كبيرا في التقليل من حدة النزاعات.

كما هدفت إلى الوقوف عند أهم الجهود الميدانية والمبادرات لكل من الاتحادين الأوروبي و الإفريقي في عملية بناء السلام، فكان الاهتمام منصب من قبلهما على قضايا راهنة تدخل في إطار عملية بناء السلام، على غرار تعزيز وحماية حقوق الإنسان باعتباره مطلبا أساسيا لتحقيق هذه العملية، بالإضافة إلى تمكين المرأة وتعزيز دورهما في بناء السلام وحماية حقوق الطفل، وحماية حقوق اللاجئين والعمل على إدماجهم...

كما هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أي الاتحادين كان له الأثر الأكبر في تحقيق بناء السلام.

الكلمات المفتاحية: بناء السلام، المنظمات الإقليمية، الاتحاد الأوروبي، الاتحاد الإفريقي

Abstract

This study has researched about the role of regional organization in building peace, using a comparative study between the European Union and the African union.

This study also works to define the term of building peace, and how it is supposed as the objective of many international and regional organization including the African and European Union.

It also shows which union have the most effective role in peace building through defining the opinion of both of them toward it, as well as stating the most important procedures followed by each union including diplomatic efforts such as the negotiations that had huge effect In minimizing conflict.

At last it revealed the fielded works and efforts from both union in peace building, besides enhancing and securing humming rights since it is the main purpose to achieve this operation, also by encouraging women for their roles in peace building and maintain children right, refuge's rights etc…

Keywords: **Peace Building, Regional Organization, European Union, African Union.**

مقدمة

شهد العالم على مر التاريخ العديد من الحروب و النزاعات الدامية التي كانت في كل مرة تكاد أن تعصف بال منظومة الدولية إلى الهاوية، وفي ظل فوضوية النظام الدولي و افتقاره إلى حكومة عالمية تتولى مهمة تعزيز الأمن و السلم الدوليين، جاءت الحاجة إلى ضرورة وجود منظمات دولية تتولى هذه المهمة، فكانت البداية مع ظهور منظمة عصبة الأمم المتحدة و التي كانت لها مهمة منع وقوع حرب عالمية ثانية، إلا سرعان ما باءت بالفشل لتمهد الطريق إلى إنشاء منظمة الأمم المتحدة، والتي كانت ولا تزال أكثر حرصا على ضرورة استتباب السلم والأمن الدوليين، و على الرغم من أن الجهود المبذولة من قبلها في تحقيق هذا المسعى، إلا أنها هي الأخرى فشلت في الكثير من الحالات إلى الوصول إلى عمليات بناء السلام خصوصا على المستوى الإقليمي لكثرة النزاعات و الحروب في إطار الإقليم الواحد، وللخروج من هذه المأزق جاءت الحاجة إلى ضرورة وجود تكتلات إقليمية تكون لها القدرة أكثر على احتواء مثل هذه النزاعات، و تأتي في مقدمتها كل من الاتحاد الأوروبي والذي يعد نموذجا رائدا في التنمية الاقتصادية، إلى جانب الاتحاد الإفريقي و الذي جاء على أنقاض منظمة الوحدة الإفريقية

أهمية الموضوع:

تتجلى أهمية هذه الدراسة في كونها تسلط الضوء على سبل و قواعد إرساء السلام، و كذا التوصل إلى آليات من شأنها تخليص العالم مما يعانيه من نزاعات، و هناك بعض الجهود الإقليمية كمحاولة لتجاوز الفشل المنظمات الدولية على غرار الاتحاد الأوروبي و الاتحاد الإفريقي.

وجاءت هذه الدراسة كسابقة لإثراء البحث العلمي في مجال إدارة النزاعات، ونقص المراجع التي تتناول دور الاتحاد الأوروبي و الاتحاد الإفريقي في بناء السلام وذلك في إطار دراسة مقارنة، والتي إن وجدت تختص بدراسة كل طرف على حِدا.

- **أهداف الموضوع:**

تتمثل أهداف الدراسة في:

- محاولة تحديد مفهوم بناء السلام من جهة، و معرفة الفرق بينه وبين المصطلحات الأخرى؛
- محاولة التفصيل في مرتكزات بناء السلام.
- إبراز دور المنظمات الإقليمية في بناء السلام.
- تهدف الدراسة إلى معرفة على طبيعة العلاقة بين المنظمات الإقليمية و منظمة الأمم المتحدة.
- التعرف على أهداف و مبادئ كل من الاتحاد الأوروبي و الاتحاد الإفريقي.

- التعرف على نظرة الاتحادين الأوروبي و الإفريقي لبناء السلام.
- تسليط الضوء على آليات و أساليب المنظمتين في إرساء معالم بناء السلام.
- تهدف الدراسة إلى معالجة الدور الذي قام به الاتحادين في بناء السلام.
- الوصول إلى معرفة مدى نجاعة الآليات والأساليب التي استخدمها كل من الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي في عملية بناء السلام.

- **مبررات اختيـــــار الموضوع**

تتأرجح أسباب اختيار هذا الموضوع بين أسباب موضوعية و أخرى ذاتية **الأسباب الموضوعية:** تمثل القيمة العلمية للموضوع مبررًا أساسياً لاختياره، إضافة إلى مبررات أخرى هي كالتالي:

- لحداثة موضوع بناء السلام في حقل الدراسات الأكاديمية، و ندرة الدراسة المقارنة بين دور كل من الاتحاد الأوروبي و الاتحاد الإفريقي في بناء السلام، والتي إن وجدت تدرس كل منظمة على حدا.
- يبرز الموضوع أهمية عمليات بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع.
- إجراء مقارنة عن الآليات والأساليب التي يجب إتباعها كل من الاتحادين الأوروبي و الإفريقي.

الأسباب الذاتية: و تتمثل المبررات الذاتية لاختيار هذا الموضوع في:

- كون أنني مهتمة بدراسة المواضيع الخاصة بإدارة النزاعات.
- الرغبة الذاتية في التعمق حول جهود الاتحادين الأوروبي والإفريقي وعلى وجه خصوص الاتحاد الإفريقي، ومعرفة صحة ما ذهب إليه بعض الباحثين في قولهم إن هذا الأخير يحاكي الاتحاد الأوروبي.

- **حدود دراســـــة الموضوع:**

✓ النطاق الزمني: تختص دراستنا في إطارها الزمني منذ بداية فكرة بناء السلام.

✓ النطاق المكاني: يشمل موضوع البحث دراسة دور كل من الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي في بناء السلام على مستوى الإقليمي و العالمي.

- **إشكالية الدراسة:**

تحاول العديد من المنظمات الإقليمية في بث وتعزيز السلام في مناطق و بؤر الحروب والنزاعات، ومن خلال هذه الدراسة سيتم تسليط الضوء على الدور الذي يمكن أن يلعبه كل من الاتحادين الأوروبي والإفريقي في بناء السلام، وبالتالي معرفة المنهج الذي اعتمده كل اتحاد وعليه نطرح الإشكالية التالية:

كيف يساهم كل من الاتحادين الأوروبي و الإفريقي باعتبارهما منظمتين إقليميتين في عمليات بناء السلام إقليميا و عالميا ؟

تتفرع من هذه الإشكالية الرئيسية العديد من التساؤلات الفرعية أهمها:

1- ما المقصود بمفهوم بناء السلام ؟
2- ما هي الآليات التي يتبعها كل من الاتحاد الأوروبي و الاتحاد الإفريقي في بناء السلام؟
3- هل تمكن كل من الاتحادين الأوروبي و الإفريقي من بلوغ أهدافهما فيما يخص عملية بناء السلام؟

- **فرضيات الدراسة**

- يشير مفهوم بناء السلام إلى تلك المرحلة التي تأتي ما بعد النزاع.

- عمليات بناء السلام تستدعي ضرورة توافر الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية من قبل الاتحادين الأوروبي و الإفريقي.

- نفترض أن كل من الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي حققا نجاحًا في بناء السلام إقليميا وفشلا في ذلك عالمياً.

- **المقاربـــات المنهجيـــة والنظريـــة:**

✓ **المنـاهج:**

لكي نتمكن من دراسة هذا الموضوع دراسة دقيقة ومعالجته بطريقة علمية وقانونية سليمة وطبيعية اتبعنا عدة مناهج وهي:

مدخل تاريخي: يستخدم المدخل التاريخي كأساس لفهم المشاكل المعاصرة و التنبؤ بما سيكون عليه المستقبل، وتتضح معالم هذا المدخل في إطار الفصل الأول لتعقب أهم الظروف التي أدت إلى ظهور مفهوم بناء السلام، كما استخدمناه من أجل تعقب و تتبع المراحل التاريخية للوحدة الأوروبية والوحدة الإفريقية.

مدخل قانوني: يختص هذا المدخل بدراسة المواد القانونية للمواثيق والمعاهدات الدولية والإقليمية، وعمدنا استخدام هذا المدخل بغية معالجة الموضوع من نطاقه القانوني، حيث أدرجنا لبعض المواد المنبثقة من ميثاق الأمم المتحدة والتي تنص على ضرورة إنشاء وكالات إقليمية، كما استخدمنا هذا المدخل أيضا أثناء تناولنا للمواد القانونية الواردة في معاهدة الاتحاد الأوروبي و في ميثاق التأسيسي للاتحاد الإفريقي والتي حددت أهدافهما ومبادئهما.

المنهج المقارن: يستخدم هذا المناهج للمقرنة بين نظامين سياستين خارجيتين أو بين منظمتين دوليتين أو إقليميتين، وتعتمد المقارنة على تحديد أجه التشابه والاختلاف بين الموضعين المقارن بينهما، ولأن دراستنا تتطلب مقارنة بين المنظمتين الإقليميتين الأوربية والإفريقية عمدنا على استخدامه في الفصل الثاني من خلال استخراج أوجه التشابه والاختلاف لكل من الاتحادين الأوروبي والإفريقي.

- ✓ **المقاربات النظرية:**

1- مقاربة النيوليبيرالية: تعد المقاربة الليبرالية من أهم النظريات المفسرة لظواهر العلاقات الدولية والتي تنقسم إلى العديد من الاتجاهات ويعتبر الاتجاه النيوليبرالي من بين أحدث طروحات هذه النظرية وتتلخص جملة الافتراضات الأساسية لهذا الاتجاه في : الاهتمام بفكرة التعاون والتنسيق كونها من أكثر آليات نجاعة في تحقيق الأمن و السلم الدوليين بالإضافة إلى تأكيدها على أهمية الفواعل من غير الدولة على غرار المنظمات الإقليمية، ويبرز استعمالنا لهذه المقاربة في الفصل الأول من خلال التأكيد على دور المنظمات الإقليمية في بناء السلام وعلاقتها التعاونية مع المنظمة الدولية الأمم المتحدة، كما تتضح معالم هذه المقاربة في الفصل الثاني في محاولة منا إبراز دور كل من الاتحادين الأوروبي والإفريقي باعتبارهما فواعل غير دولاتية و التي تعمل على تفعيل عمليات بناء السلام.

وتناولنا هذا المدخل من خلال تركيزنا على فكرة

2- مقاربة الدور: و توظف لدراسة جهود و معرفة طبيعة الدور الذي يمكن أن يلعبه كل من الاتحاد الأوروبي و الاتحاد الإفريقي في عمليات بناء السلام.

أدبيـــات الموضوع:

توجد بعض الدراسات التي تلتقي بموضوع بحثنا في ناحية إدارة النزاع:

1. الدراسة التي قدمتها الدكتورة خولة محي الدين يوسف حول "**دور الأمم المتحدة في بناء السلام**"، وركزت الدراسة على أبرز الأجهزة الأمم المتحدة الفرعية التي نشأت من أجل بناء السلام، ومن تم بيان طبيعة دور الأمم المتحدة في ميدان بناء السلام.
2. كتاب الباحث مهند النداوي حول " الاتحاد الإفريقي و تسوية النزاعات"، الذي صدر في 2015، يتمحور موضوع الكتاب حول دور الاتحاد الإفريقي في تسوية و إدارة النزاعات في إفريقيا وقد عرض الباحث في كتابه تدخل الاتحاد الإفريقي في تسوية النزاع في الصومال و مدى مساهمته في تعزيز السلام في المنطقة .
3. كتاب للباحث مخلد عبيد المبيضين بعنوان "الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة"، وتحدث الكاتب فيه على الاتحاد الأوروبي باعتباره منظمة إقليمية متميزة و بارزة حيث تطرق إلى الهيكل وأجهزة الاتحاد، كما ذكر بعض التجارب الذي قدمها الاتحاد من اجل تعزيز السلام في مناطق و بؤر التوترات.
4. دراسة للباحث سامي بخوش بعنوان:"**مأسسة إدارة النزاعات في إفريقيا**"، وألقت الضوء هذه الدراسة على دور المنظمات الإقليمية في إفريقيا في إدارة وتسوية النزاعات على غرار الاتحاد الإفريقي، وحاولت هذه الدراسة لإبراز دوره هذه المنظمات الإقليمية في تسوية النزاعات، وقد عرض الباحث في دراسته حول آلية مجلس السلم و الأمن الإفريقي التي يستخدمها الاتحاد الإفريقي في تسوية النزاعات، ومن هذا المنطلق يرى الكاتب الباحث أن الاتحاد الإفريقي إلى حد كبير من الناحية المؤسسية في تجاوز القيود التي وضعها ميثاق المنظمة الإفريقية، وترى هذه الدراسة أنه لا تزال بعض المنظمات الإقليمية تواجه تحديات و عقبات تقف في وجه هده المنظمات.

- **تبرير الخطة:**

في محاولة منا للإجابة على الإشكالية المطرحة و التأكد من صحة الفرضيات من عدمها، اعتمدنا خطة من فصلين، تناولنا في الفصل الأول مقاربة مفاهيمية ونظرية لبناء السلام، حيث عرجنا من خلاله إلى أهم التعريفات الواردة في هذا المفهوم، بالإضافة إلى إبراز مختلف الفروق بينه وبين المفاهيم المشابهة في محاولة منا لإزالة اللبس عن هذه المفاهيم، كما عرجنا إلى المحطات الأولى لظهور فكرة بناء السلام، ثم تطرقنا بشيء من التفصيل إلى أهم المراحل التي تمر بها عملية بناء السلام مبرزين من خلالها أهم المداخل التي يقارب بها للوصول إلى بناء السلام، ولأن بناء السلام يحظى باهتمام أكاديمي كبير من قبل منظري وباحثي العلاقات الدولية لما له من أهمية كبرى في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين عرجنا إلى أهم المقاربات النظرية التي فسرته وهذا كله في إطار المبحث الأول، في حين تطرقنا في المبحث الثاني إلى ظروف نشأة المنظمات الإقليمية كحاجة ماسة بعد فشل المنظمات الدولية في إرساء معالم السلام، مع إبراز طبيعة العلاقة بين المنظمات الإقليمية ومنظمة الأمم المتحدة باعتبارها المنظمة التي تحوي مجموع هذه المنظمات، بالإضافة إلى أهم الأدوار التي تضطلع بها في سبيل تحقيها للسلام، ولأن موضوع بحثنا يتعلق بجهود الاتحادين الأوربي والأفريقي في بناء السلام كان لازما علينا أن نتطرق إلى دراسة عامة حول نشأة وتطور الإتحادين، بالإضافة إلى مبادئ وأهداف كليهما مرورا بالجانب المؤسساتي وآليات صنع القرار للإتحادين، وهذا في خضم المبحث الثالث.

وبخصوص الفصل الثاني والذي جاء تحت عنوان: دور الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوربي في عملية بناء السلام، فإننا تناول ثلاث مباحث أساسية، أوردنا في الأول الأهمية التي تحظى بها عملية بناء السلام في سُلَّم أولويات الاتحاد الأوروبي والإفريقي باعتبارها الأساس الذي بُنيَ عليه الاتحادين، ولبلوغ الهدف الذي جاء من أجلهما الاتحادين والمتمثل في إرساء معالم السلام على المستويين الإقليمي والدولي اتخذا مجموعة من الوسائل والآليات، والتي تراوحت بين أساليب عدة على غرار: الدبلوماسية؛ الاقتصادية؛ العسكرية، غير أنها اختلفت في حجمها ودرجة تأثيرها في بناء عملية السلام بين الاتحادين، وهذا في خضم المبحث الثاني، وحتى لا تكون هذه الآليات مجرد حبر على ورق سعى الاتحادين إلى ترجمتها في شكل جهود ومبادرات إقليمية وأخرى دولية للحد من خطورة النزاعات التي أكهلت شعوبها خصوصا على المستوى الأفريقي، غير أنها هي الأخرى اختلفت في فعاليتها ومدى

قدرتها على الوصول إلى تحقيق عملية بناء السلام في ظل التحديات التي تفرضها البيئة الإقليمية والدولية على حد سواء، وهذا ما أوردناه في المبحث الثالث.

الفصل الأول:

الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

برزت المنظمات الإقليمية بروزًا واضحًا لا غبار عليه في عمليات بناء السلام، حيث أصبحت ضرورة لا استغناء عنها في ظل ما يعيشه العالم اجمع من نزاعات و صراعات، دفعت بهذه الأخيرة إلى حشد كل جهودها لتسوية هذه النزاعات، و ذلك امتداداً لما تسعى الأمم المتحدة جاهدة لتحقيقه في بناء السلام، ويعتبر الاتحادين الأوروبي و الإفريقي من أبرز المنظمات الإقليمية التي تعمل على بناء السلام و تخليص العالم من الأزمات التي أضحى واضحًا أنها بتزايد مستمر يدعو إلى تكثيف كل الجهود .

وسنحاول في هذا الفصل التطرق إلى الإطار المفاهيمي والنظري لبناء السلام و المنظمات الإقليمية وصولا إلى مفهوم الاتحاد الأوروبي و الإفريقي وفق التقسيم التالي:

المبحث الأول: المقاربة المفاهيمية والنظرية لبناء السلام.

المبحث الثاني: ماهية المنظمات الإقليمية.

المبحث الثالث: الاتحاد الأوروبي و الاتحاد الإفريقي دراسة في:النشأة،مبادئ،الأهداف،الهيكل

المبحث الأول: الإسناد المفاهيمي و النـظري لبناء السلام

يكتسي مفهوم بناء السلام أهمية كبيرة في حقل العلاقات الدولية عامة وفي مجال إدارة النزاع خاصة، ففي ظل ما يشهده العالم من العديد من النزاعات والحروب الدامية، استدعى لضرورة إيجاد طرق لتسوية النزاعات وضمان العودة إليها مرة أخرى وعليه ظهرا بناء السلام كعملية من أجل تحقيق ذلك المسعى ، وفي هذا السياق تم وضع العديد من المفاهيم التي تحاول فهم هذه العملية.

❖ المطلب الأول: مفهوم بناء السلام

الفرع الأول: تعريف بناء السلام « Peacebuilding» :

أولا: تعريف بناء السلام لغةً: يتكون مصطلح بناء السلام من مفردتين وهما بناء(Building) وسلام (Peace)، سنحاول التطرق لكل مفردة على حدا.

1) **بِناء:** وهو المبنى، والجمع أبنية، و أبنيات جمع الجمع، والُبنْيَة : ما بَنْيتُه وهو الُبنَى.[1]
2) **السلام:** هو أحد أسماء الله الحسنى "هو الله الذي لا إله إلا هو الملك القدوس السلام"، وهو مشتق من فعل سلِم ويعني أمِن من كل ما يؤذيه أو يقلق باله وضميره.[2]

ثانيا: تعريف بناء السلام اصطلاحا:

بناء السلام هو عملية معقدة و طويلة تتطلب مناخ التسامح و احترام الحقيقة، وتشمل مجموعة من البرامج واسعة من البرامج و الحقوق السياسية والإنمائية و الإنسانية و البشرية.

ويعرف بناء السلام انه مجموعة من المساعي الطويلة الأجل التي يتم تنفيذها بشكل مستمر من

---

[1] خالد عكاب حسون، أنور أحمد، "المفهوم المعاصر لبناء السلام في القانون الدولي الإنساني"، **مجلة تكريت للعلوم القانونية والسياسية**، مجلد 4، عدد 15، 2012، ص.37.

[2] من الموسوعة السياسية، مفهوم السلام، في الموقع: https://political-encyclopedia.org/dictionary/ (2019/4/4).

خلال مراحل متعددة من الصراع قبله أو بعده وتتضمن تعاون على عدة مستويات مكن المجتمع.[1]

وعرف الدكتور بهجت قرني على أن" بناء السلام قائم على مقولة أن معظم هذه الدول انهارت فيها السلطة و أصبحت سلطة شكلية وأنها في حالة حرب دائمة"[2].

وعرف الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي **Boutros Boutros-Ghali** بناء السلام من خلال نشره خطة السلام في 17 جوان1992على أنه : " العمل على تحديد ودعم الهياكل التي من شأنها تعزيز وتدعيم السلم لتجنب العودة إلى حالة النزاع." [3]

وفي تقريره المقدم عام 1998 عن "أسباب النزاع والعمل على تحقيق السلم الدائم والتنمية المستدامة في أفريقيا" ذهب بطرس غالي إلى القول: "ما أقصده بعبارة بناء السلم بعد انتهاء النزاع هو الإجراءات المتخذة في نهاية النزاع لتعزيز السلم ومنع عودة المجابهة المسلحة."[4]

رأت **Necla Tshirg** _نائبة رئيس في السابق لأكاديمية الدولية للسلام **'IPA"_'** أن بناء السلام في جوهره يهدف إلى منع الحروب وحل النزاعات العنيفة، و توطيد السلام بمجرد وقوع العنف، فبناء السلام يسعى إلى حل المشكلات الهيكلية والثقافية والاجتماعية و الاقتصادية، وهو عملية تجعل العالم مكانا أفضل و آمن.[5]

---

[1] David A. Hamburg,"Peace building 2.0 : Mapping boundaries of an expanding filed, **from the United States Institute of Peace**(fall 2012),p.12

[2] رياض حمدوش، "تطور مفهوم بناء السلام:دراسة في النظرية والمقاربة"، ملتقى الدولي الثالث حول سياسات الدفاع و الأمن في مواجهة الظاهرة الإرهابية الجديدة في المنطقة العربية، جامعة سكيكدة، 24-25 نوفمبر 2015، ص.4.

[3] Achim Wennmann, "20 Years of An Agenda for Peace: A New Vision for Conflict Prevention?", **the graduate Institute**, Geneva, No 5, 2012, p2

[4] الأمم المتحدة، "برنامج للسلم"، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة وثيقة A/47/277، 1992، ص.7.

[5] Necla Tschirgi, peacebuilding as the Link between Security and Development: Is the Window of Opportunity Closing?, International Peace Academy Studies in Security and Development, New York, December 2003, p.3.

ويمكن تعريف بناء السلام على أنه مجموعة من الإجراءات و الترتيبات التي تُنَفَّذ في مرحلة ما بعد انتهاء النزاعات، هدفه إحداث تغييرات عميقة في سلوك الأطراف المتنازعة وأبنيتهم الاجتماعية المنتجة للعنف، بما يدفعهم إلي التعايش والتفاعل السلمي مع آخرين يختلفون عنهم في الأهداف والمصالح.[1]

من خلال التعريفات السابقة نستنتج أن بناء السلام هو عملية تتضمن مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تنفذها أطراف دولية ومحلية في فترة ما بعد انتهاء النزاع، بهدف ضمان عدم العودة إلى النزاع مرة أخرى، وتحقيق الاستقرار لفترة طويلة من خلال إنشاء بيئة خالية من النزاع.

الفرع الثاني: بدايات ظهور مفهوم بناء السلام

اختلف الباحثين من حيث ملامح الأولى لمفهوم بناء السلام، حيث يذهب الكثير من الباحثين على اعتبار أن بناء السلام ظهر على المستوى الدولي كمفهوم و ممارسة بعد نهاية الحرب الباردة، من خلال التقرير الذي أعده الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس غالي حيث اقترح برنامج أو**"خطة السلام"**، قدم فيها رؤيته حول تعزيز و زيادة قدرة الأمم المتحدة على تحقيق مفهوم شامل متكامل لإرساء السلم والأمن الدوليين، وتم تحديد بناء السلام كأحد الأدوات العديدة المتاحة لمعالجة النزاعات العنيفة، مضمنا لبناء السلام حلقة متكاملة مشكلة بالأساس من أربعة مصطلحات رئيسية، ألا وهي: صنع السلام ،حفظ السلام و بناءه.[2]

وهناك من الباحثين الذين يرون أن بدايات وملامح استخدام مفهوم بناء السلام ، من نقاط الأربع عشر للرئيس الأمريكي ويلدرو ويلسون، التي ينظر على أنها ركائز لديمومة السلام بعد الحرب العالمية الأولى، ووسيلة للحفاظ على المكتسبات التي تم إفرازها عن طريق السلام، وذلك بواسطة إقامة سلام توفيقي وضمان ديمومته بإقامة مؤسسة دولية راعية له ألا وهي هي عصبة الأمم المتحدة[3].

---

[1] Rob Jenkins, **Peacebuilding from concept to commission** (London:Routledge Taylor and Francis Group,2013),p.44 .

[2] رضا حمدوش، مرجع سابق، ص.5.

[3] عادل زغاغ،هاجر خليفة،**"**عقبات تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام**"**، **دفاتر السياسة والقانون**،الجزائر: جامعة باتنة، العدد 11، ص. 268.

ومن جهة أخرى فهناك من يفضلون الطرح المتعلق بأن مفهوم بناء السلام ظهر لأول مرة في مجال دراسات السلام و الصراع مع باحثين من أمثال **يوهان غالتونغ Johan Galtung"• و جون بول ليدراخ John Paul Lederach*** ، حيث وضع غالتونغ سنة 1976 تصور لمفهوم بناء السلام من خلال الدعوة إلى أنظمة من شأنها أن تخلق سلاماً مستداماً، وطرح مفهوم السلام الإيجابي وعرفه على أنه عملية خلق هياكل الدعم الذاتي التي تقضي على أسباب العنف المباشر وتقديم بدائل لها في حالة حدوثها. ونشر غالتونغ أن مفهوم السلام قد يكون من مجرد غياب الصراع العنيف العلني ، يطلق عليه السلام السلبي أو السلام المستقر، ومن المرجح أن يتضمن وجود علاقات تعاونية و داعمة بين أطراف النزاع ،و يطلق على هده الحالة بالسلام الايجابي أو السلام الدائم ، الذي يعني غياب عنف بنيوي أو ثقافي وغياب الاستغلال و إيجاد العدل الاجتماعي.

من خلال ما تم ذكره سابقا فانه يمكن القول أن مفهوم بناء السلام هو مستوحى من مبادئ ويلسون الأربع عشر، وتم استخدامه كطرح نظري من قبل مفكرين على رأسهم يوهان غالتونغ الذي قدم إطارا نظريا شاملا لحل النزاع وبناء السلام، حيث لم يقتصر الحديث على السلام فقط، وإنما التمييز بين السلام الايجابي والثقافي(العنف الغير مباشر)، وتم بلورت المفهوم مع تقرير الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي سنة 1999.

الفرع الثالث: علاقة بناء السلام ببعض المفاهيم المشابهة

- **حفظ السلام« Peace Keeping » :**

يشير إلى كل الجهود التي تتخذ أثناء النزاع، و يعرفه الخبراء العسكريين مثل الخبير العسكري الهولندي فان كوين الذي يرى حفظ السلام على انه عبارة عن إجراءات غير قمعية التي تتم من خلال

• يوهان غالتونغ **Johan Galtung:** هو باحث مختص في علوم السلام و يعتبر من أوائل مؤسسي دراسات السلام وحل النزاعات من مواليد 1930/10/24 بالعاصمة النرويجية أوسلو، أسس معهد أبحاث السلام العالمي في مدينة أوسلو عام 1959.

* جون بول ليدراخ: وهو باحث سلام أميركي، الذي كتب على نطاق واسع في حل النزاعات والوساطة، وهو حاصل على درجة الدكتوراه في علم الاجتماع. وهو أستاذ بناء السلام الدولية في جامعة نوتردام بولاية إنديانا .

قوات الأمم المتحدة أو غيرها من الأطراف المعنية التي لا يحق لها استخدام القوة إلا في حالات الدفاع على النفس **"Self defence".**[1]

حفظ السلام هو نشاط عسكري تقوم به المنظمات الدولية والإقليمية من أجل تحقيق السلم،هدفه جعل الأطراف المتنازعة تتفق من خلال استخدام وسائل سلمية كما هو منصوص في المادة41 لميثاق الأمم المتحدة:**"منعا لتفاقم الموقف، لمجلس الأمن قبل أن يقدم توصيته أو يتخذ تدابير المنصوص عليها في المادة 39 أن يدعو المتنازعين للأخذ بما يراه ضروريا أو مستحسنا من تدابير المؤقتة،ولا تدخل هذه التدابير المؤقتة بحقوق المتنازعين ومطالبهم أو بمركزهم"**، وعليه يمكن لمجلس الأمن اتخاذ تدابير مؤقتة وأن يحسم الخلاف بين الأطراف المتنازعة أو يخل بحقوق المتنازعين أو يؤثر بمطالبهم.[2]

يهدف حفظ السلام حسب ما جاء في تعريف **"أكاديمية السلام الدولية International Peace Academy"** إلى منع واحتواء و إنهاء الأعمال العدائية بين الدول أو داخلها من خلال تدخل سلمي من طرف ثالث، يكون منظما و موجها. ويرى **خافيير بريز ديكوبار Javier de Cullar** الأمين العام السابق للأمم المتحدة سنة 1981 أن المنظمة الدولية التي كادت الحرب أن تشلها نهائيا، استطاعت أن تبتكر وسيلة فاعلة لحل النزاعات الإقليمية من خلال عملية حفظ السلام.

عرف الدكتور تميم خلاف عليات حفظ السلام على أنها:

"...العمليات المنظمة من طرف الأمم المتحدة و بعض المنظمات الإقليمية الأخرى، تعتمد على أفراد عسكريين و ضباط شرطة؛ يهدفون إلى صيانة أو استعادة السلام في مناطق النزاع؛ دون أن تكون لهم صلاحيات قتالية، فهي بذلك عمليات مؤقتة تعمل على منع تصاعد و تفاقم النزاعات فقط ولا يمتد ولا يمتد دورها إلى حل الخلافات السياسية التي أدت إلى اندلاعها،وإنما العمل على توفير مناخ و وقت لازمين لحل الخلاف عبر التفاوض بين الأطراف المعنية "[3]

---

[1] Dennis C.Jett, "why peacekeeping fails: A comparative assessment of Angolan and Mozambique", **journal of international affairs,** n02,vol 22 (Springs 2002), p.23.

[2] حسن نافعي، **تسوية الصراع في إفريقيا: نموذج الإكواس** (القاهرة: دار النشر للجامعات،ط1 ،2009)، ص. 32.

[3] عبد السلام زروال، عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، مذكرة تخرج لنيل ماجيستير غير منشورة،تخصص القانون الدولي(الجزائر: جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق والعلوم السياسية،2010)، ص.45.

وعليه تستهدف عمليات حفظ السلام التي تنظمها الأمم المتحدة أو غيرها من المنظمات الإقليمية إلى منع تصاعد وتفاقم من حدة النزاعات دون اللجوء إلى القوات المسلحة، حيث لا يمتد دورها إلى حل هذه النزاعات.

أما الدكتور بطرس بطرس غالي عرف حفظ السلام على انه نشر قوات الأمم المتحدة في الدولة المعنية شريطة موافقة هذه الأخيرة، ولا يجوز نشر قوات حفظ السلام دون موافقة الدول المعنية بموجب الفصل السابع من الميثاق[1].

وعليه فالهدف الأساسي لحفظ السلام هو إدارة الصراع المسلح بنشر قوات تفصل بين الأطراف المتنازعة حتى تتم تسوية النزاع سلميا،ربما بمساعدة طرف ثالث قد يكون هو الجهة نفسها التي نشرت تلك القوات. ومن أمثلة عمليات حفظ السلام نشر قوات حفظ السلام للأمم المتحدة في مرتفعات الجولان السورية وأيضا قوات حفظ السلام في كشمير.

من خلال من التعريفات السابقة يمكن استنتاج نقاط الاختلاف و التشابه بين مصطلحين بناء السلام وحفظه في النقاط التالية:

- يعتبر كل من حفظ السلام و بناء السلام أداة من أدوات تستخدمها المنظمات الدولية والإقليمية، التي تلجأ إليها من أجل تحقيق الهدف الأساسي تحقيق السلم والأمن الدوليين.
- عملية حفظ السلام تأتي قبل عملية بناء السلام، فالأولى تسعى لاحتواء الصراع، وإزالة أسبابه الأساسية، ومن ثم التهيئة لبناء السلام.[2]
- تستهدف عملية حفظ السلام احتواء النزاع دون اللجوء إلى إجراءات قمعية.
- عملية حفظ السلام هي عمليات مكملة لعمليات بناء السلام في إطار إدارة النزاع، لأن عمليات
- حفظ السلام ترتكز على نشر قوات عسكرية باعتبارها طرف ثالث تهدف إلى استعادة اللاعنف.*

[1] Davis Brown**, The role of the united nation in peacekeeping and Truce-Monitoring** (Bruxelle: bruylant, 1994), p.561.

[2] أحمد علي سالم، **الأمن الجماعي في جامعة الدول العربية بين النظريات الواقعية والبنائية** (بيروت:المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، ط1 ،2016)، ص.98.

➢ **فرض السلام « Peace Enfoncement » :**

فرض السلام يعني استخدام القوة المسلحة أو التهديد بها لإرغام الطرف المعني الامتثال للقرارات المراد تطبيقها، بهدف الحفاظ على السلام.[1]

وهو يعني مجموعة من التدابير التي يتخذها مجلس الأمن بموجب الفصل السابع المادة41 من ميثاق الأمم المتحدة،التي نصت على: **" لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التي تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته، و له أن يطلب من أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير، ويجوز أن يكون بينها وقف الصلات الاقتصادية و المواصلات الحديدية و البحرية و الجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيها من الوسائل المواصلات وقفا جزئيا أو كليا و قطع العلاقات الدبلوماسية ".**[2]

يعرفه آخرون انه نشاط الذي يستلزم استخدام القوات المسلحة لفصل الأطراف المتنازعة ووقف إطلاق النار، و يمكن أن تتضمن جهود فرض السلام إجراءات غير عسكرية،مثل توفير مناطق أمنة لضحايا القتال. ويرى دعاة فرض السلام حتمية الحرب لأنها متأصلة في الطبيعة البشرية، فيجب منعها بالقوة من دون النظر إلى أسبابها الظاهرية.[3]

من أمثلة عمليات فرض السلام ما قامت به القوات الدولية التابعة للأمم المتحدة، عقب الغزو العراقي للكويت في 1990 حيث اصدر مجلس الأمن العديد من القرارات التي تتضمن مطالبة العراق بسحب قواته من الكويت وإنهاء الغزو،غير أن العراق لم يستجيب لها،وعلى هذا؛قامت قوات الحلفاء التابعة للأمم المتحدة لعملية عاصفة الصحراء**Desert Storm**، لإنهاء الغزو العراقي للكويت.يمكن القول أن فرض السلام عملية عسكرية بحتة، على عكس عمليات بناء السلام، فعملية فرض السلام تستخدم القوة العسكرية للحفاظ على وقف إطلاق النار، أما عملية بناء السلام تأتي بعد انتهاء النزاع هدفه منع عودة المجابهة المسلحة.

---

*اللاعنف : أسلوب من أساليب العمل السياسي والاجتماعي يحاول أن يجعل قوة الضعيف وملجأه الأخير مرتكزاً على إثارة الضمير والأخلاق لدى الخصم أو على الأقل لدى الجمهور الذي يحيط به ويرمي إلى ترجيح كفة الحق والعدالة.

[1] Dennis C.Jett, op.cet,p.26

[2] خولة محي الدين يوسف ، مرجع سابق ، ص 493

[3] أحمد علي سالم، مرجع سابق، ص 99.

- **صنع السلام«Peace Making »**

عرفت أكاديمية السلام الدولية **International Peace Academy** عملية صنع السلام على أنها تلك الجهود المبذولة لتسوية النزاع عبر وسائل سلمية كالوساطة أو المفاوضات، أو الأشكال الأخرى للتسوية السلمية. [1]

وعليه فإن عملية صنع السلام تعني التدخلات المصممة لإنهاء أعمال العنف داخل بلد معين، والتوصل إلى اتفاق باستخدام الوسائل الدبلوماسية والعسكرية إذا دعت الضرورة،غير انه يتم التركيز في عملية صنع السلام على الوسائل الدبلوماسية لإنهاء العنف بين الأطراف المتنازعة،ودفعهم نحو الحوار اللاعنفي للتوصل في النهاية إلى اتفاق سلام دائم[2].

فيما يخص ابرز نقاط التشابه بين صنع السلام و بناء السلام فعملية صنع السلام لا تتضمن استخدام القوة العسكرية ضد أي من الأطراف لإنهاء الصراع، كذلك تأتي في المراحل السابقة لمرحلة بناء السلام، وعملية صنع السلام جزء لا يتجزأ من عملية بناء السلام، كما انه تحدد و تصوغ طبيعة عملية بناء السلام بعد الصراع وطرق استدامتها[3].

أما عن نقاط الاختلاف بين بناء السلام و صنع السلام ،فالأخير يعتمد على التوفيق بين الأطراف المتنازعة عن طريق الوسائل السلمية، أما صنع السلام عملية صياغة تسوية عبر المفاوضات المباشرة مع الأطراف المتنازعة، ينتج عنها اتفاقات سلام التي تعالج الأسباب الكامنة للنزاع،بينما بناء السلام هو أسلوب تعاوني، يحاول إنشاء بيئة للسلام داخل الدول و فيما بينها. كذلك صنع السلام لا يحد من الإفلات من العقاب على عكس بناء السلام ،حيث هذا الأخير يعتبر أن الحد من الإفلات من العقاب من أهم أولوياته.

---

[1] سامي بخوش، **دور المنظمات الإقليمية في إدارة النزاعات في غرب إفريقيا:نموذج منظمة الإيكواس في ليبيريا وكوت ديفوار**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير غير منشورة (في الجزائر: جامعة باتنة، كلية العلوم السياسية، 2012)،ص.29.

[2] Kathalarina,**Schilling,Peacebuildingand Conflict Transformation**(Berlin:BfdW boufassom,2012),p. 28.

[3] Oliver Ranshothlan ;Tom Ward house, and Height mirall **,Contemporary Conflict Resolution** (UK:MPGbooks Group,2011) p. 147.

- **الدبلوماسية الوقائية« Preventive Diplomacy » :**

عرفها الأمين العام السابق للأمم المتحدة بطرس بطرس غالي في تقريره عن أعمال المنظمة بعنوان خطة للسلام،أن الدبلوماسية الوقائية هي مجموعة من الإجراءات الهادفة للحد من ظهور و نشوء نزاعات بين الأطراف ومنع تصعيد و تفاقم النزاعات القائمة و تحويلها إلى صراعات، ووقف انتشار وتطور هذه الصراعات عند وقوعها[1].

وعليه الدبلوماسية الوقائية هي الجهود المبذولة التي تهدف إلى منع نشوب منازعات بين الأطراف، ومنع تصاعد المنازعات القائمة و تحولها إلى صراعات، ووقف انتشار هذه الصراعات في حالة وقوعها.

كما عرف **معهد كارنيجي للسلام Carngie Institue of Peace** الدبلوماسية الوقائية على أنها وسيلة وقائية لمنع ظهور الصراعات العنيفة أو منع الصراعات الجارية من انتشارها،أو منع إعادة ظهور العنف في هذه الصراعات.[2]

وعليه الدبلوماسية الوقائية هي جميع الإجراءات و المساعي السلمية التي تقوم بها أية دولة أو أية

منظمة دولية أو إقليمية لحل المنازعات القائمة.[3] و تنقسم الدبلوماسية الوقائية إلى نمطين هما: الدبلوماسية ذات الطابع الاختياري وتتمثل في إجراءات الوساطة والمفاوضات المباشرة والمساعي الحميدة والتحقيق والتوفيق والمصالحة، أما النمط الثاني هو الدبلوماسية ذات النتائج الملزمة تتمثل مظاهرها في التحكيم و التسوية القضائية.[4]

يمكن القول فيما يخص العلاقة بين الدبلوماسية الوقائية و بناء السلام فإن الأولى هي تقنية تعمل في المراحل السابقة لمرحلة بناء السلام هدفها منع من ظهور نزاعات، وإن ظهرت فهي تلجأ للمفاوضات كوسيلة لحلها، أما بناء السلام هو العملية الشاملة هدفها إصلاح البنية التحتية و بناء

---

[1] الأمم المتحدة،" برنامج للسلم"،مرجع سابق، ص7.

[2] سامي إبراهيم الخزندار،"المنع الوقائي للصراعات الأهلية والدولية"، **مجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد32 (خريف2011)، ص. 32.

[3] زايد عبد الله مصباح، **الدبلوماسية** (بيروت: دار الجيل، ط1، 1999)، ص.125.

[4] عدنان عبد الله رشيد، **الدبلوماسية الوقائية إلى أين؟دراسة تحليلية مستقبلية**(مصر: المركز العربي للنشر و التوزيع، ط1، 2018)، ص.81.

المؤسسات في الدولة أو الدول التي تعاني من النزاعات وتوفير الظروف الملائمة لتحقيق السلام وضمان عدم العودة إلى النزاع مرة أخرى.

وحتى يزول اللبس بشكل أفضل عن مفهوم بناء السلام والمفاهيم المشابه له، ارتأينا أن نضعها في جدول يبين أهم الأفكار التي يقوم عليها كل مصطلح للتفريق بينها:

جدول رقم(1): الفرق بين بناء السلام و المفاهيم المشابهة له

المصطلح	الأفكار التي يقوم عليها المصطلح
بناء السلام	✓ يقوم على توفير بيئة ملائمة لتحقيق السلام وضمان عدم العودة إلى النزاع مرة أخرى. ✓ عملية تأتي بعد انتهاء النزاع. ✓ بناء السلام يهدف إلى إصلاح النزاع.
حفظ السلام	✓ يقوم على ضرورة قبول الأطراف المعنية بالنزاع على نشر قوات حفظ السلام في مناطقها. ✓ يسعى إلى احتواء النزاع، و إزالة أسبابه الأساسية. ✓ حفظ السلام يهدف إلى إدارة النزاع.
فرض السلام	✓ استخدام القوة العسكرية بهدف ردع النزاع وفصل الأطراف المتنازعة ووقف إطلاق النار.

صنع السلام	✓ يقوم على أساس التوفيق بين الأطراف المتنازعة عن طريق الوسائل السلمية. ✓ عملية صنع السلام تأتي بعد وقوع النزاع وقبل عملية حفظ السلام. ✓ صنع السلام يهدف إلى حل النزاع.
الدبلوماسية الوقائية	✓ تقوم على أساس منع ظهور نزاعات، لو ظهرت فهي تلجأ للمفاوضات كوسيلة لحلها.

من إعداد الطالبة.

الفرع الثالث: نطاق عمل عمليات بناء السلام:

يتمثل نطاق عمل عمليات بناء السلام في النطاق الزمني والذي يعني اللحظة الزمنية المتعلقة بالنزاع المسلح و نوعه، و يتم من خلاله تنفيذ ترتيبات بناء السلام، أما النطاق الأخير فهو النطاق الموضوعي ويعني مجلات تطبيق عمليات بناء السلام و ميادينه.

- **النطاق الزمني لإعمال ترتيبات بناء السلم:**

يتمثل نطاق الزمني لعملية بناء السلام تلك الفترة التي تأتي ما بعد النزاع مباشرة، والتي قدرت من قبل خبراء الأمم المتحدة كأول سنتين من المرحلة اللاحقة للنزاع، ففي هذه الفترة تظهر نتائج والمشاكل و التحديات التي خلفها النزاع، وفي الوقت نفسه تظهر فيها فرص معالجتها بشكل قد لا توفره المراحل التالية، فالقرارات والتوصيات المتخذة في هذه المرحلة ستحمل تأثيرات في السلم على المدى الطويل والمتوسط.[1]

مما يتبين أن بناء السلام ذو طبيعة علاجية، حيث تتم معالجة العديد من آثار النزاع التي تؤدي إلى عدم استقرار المرحلة اللاحقة له وهشاشتها من الناحية الأمني كوجود مشكلات عالقة ترتبط باللاجئين، أو

[1] خولة محي الدين يوسف، مرجع سابق، ص.496.

النازحين الذين شردهم النزاع، لكن من جهة أخرى هذه الإجراءات ذات طبيعة وقائية، فمن أجل ضمان عدم العودة للنزاع مرة أخرى يجب إصلاح النزاع من الجذور.[1]

- **نطاق تطبيق بناء السلام لنوع النزاع:**

يتم تطبيق مفهوم بناء السلام في النزاعات المسلحة الدولية و كذلك غير الدولية، إلا انه يبقى الهدف من بناء السلام نفسه مهما اختلفت استراتيجيات التطبيق و آلياته، حيث يهدف بناء السلام إلى معالجة الوضع ما بعد النزاع و بناء مشاريع تعاونية تشاركية بين الأطراف المتنازعة من شأنها خلق بيئة مبنية على الثقة المتبادلة.[2]

- **النطاق الموضوعي لبناء السلام**

ويعني ذلك مجالات التي يتم فيها تطبيق مفهوم بناء السلام وهي متعددة، غير أنها تصب في هدف واحد، وهي تحقيق الاستقرار و السلام المستدام، و يتمثل مجال عمل بناء السلام في:[3]

- العمل على استعادة قدرة المؤسسات السياسية الشرعية في الدولة
- ضمان عودة اللاجئين و النازحين أو توطينهم، وحل المشكلات القانونية المتعلقة بالملكية و تنازعها و استعادة اللاجئين العائدين لممتلكاتهم، وتوفير الأوضاع اللازمة للاستقرار و محاولة إرساء معالم بناء السلام من خلال تحقيق التنمية وإطلاق برامج و مشاريع اقتصادية من شانها تحسين مستوى المعيشي للإفراد.
- كذلك يتعلق نطاق التطبيق لمفهوم بناء السلام في تلك المجالات المتعلقة بمهام أمنية هدفها تمكين الدولة من استعادة قدرتها على إدارة شؤونها، و تعزيز أواصر السلام المستدام وذلك عن طريق:

---

[1] المرجع نفسه، ص.497.

[2] جمال منصر، " بناء السلم في مرحلة ما بعد النزاعات: المضامين والنطاقات"، **مجلة دفاتر السياسة و القانون**، عدد. 13(جوان2015)، ص.385.

[3] جمال منصر مرجع سابق، ص.386.

- نزع السلاح و التسريح و إعادة الإدماج، حيث يتعلق هذا الأخير بإدماج الفئات المسلحة التي كانت طرف للنزاع، و محاولة إدخال هذه الفئات كفرد مسالم في المجتمع تجنبا لتحول هذه الفئات إلى تهديد امني أخر كتشكيل معارضة سياسية مسلحة مما يهدد الاستقرار و الرجوع لحالة النزاع مرة أخرى.
- إصلاح القطاعات الأمنية و المساعدة في تعزيز و نشر سلطات الدولة.
- المساعدة في تسيير العمليات الانتخابية.

الفرع الرابع: الظروف الدولية لظهور مفهوم بناء السلام:

ترافق تبلور مفهوم بناء السلام مجموعة من المتغيرات فرضت نفسها على الساحة الدولية، تمثلت في: [1]

1- توسع نطاق التهديدات التي تعترض السلم والأمن الدولي: إن التغيرات الهيكلية والقيمية، ساهمت في رسم مجتمع كوني يتميز بالتعقد على مستوى علاقات مع الأطراف المكونة له خاصة مع ظهور شكل جديد من التهديدات الأمنية، حيث شهدت هده الأخيرة تطورات وتغيرات مما أرغم الأمم المتحدة باتخاذ أساليب جديدة لمواجهة تلك التهديدات، وخرجت من مفهوم الأمن الجماعي التقليدي ذو الطابع العسكري نحو مفهوم الأمن الجماعي ذي أبعاد إنسانية، فأصبح تحقيق الاستقرار في المجتمع الدولي مرتبط بالقضايا الاقتصادية و الثقافية و البيئية ومن هذا المنطلق دخل مفهوم بناء السلام كآلية جديدة لمواجهة و إيجاد حلول لتلك القضايا.

2- تزايد المخاطر المنبثقة عن النزاعات المسلحة غير الدولية: تعتبر النزاعات المسلحة الغير الدولية•خطراً على السلم والأمن الدوليين، حيث تعتبر هذه الأخيرة نوع من أنواع النزاعات، قديمة قدم الدولة وحددت المادة 34 من ميثاق الأمم المتحدة عن كيفية التدخل لحل مثل هذه النزاعات.

نتيجة تزايد مخاطر المنبثقة من هذا النوع من النزاعات، يأتي مفهوم بناء السلام خاصة انه يطبق ما بعد النزاعات المسلحة ليعالج هده المرحلة الحساسة التي تعقب النزاعات المسلحة على اختلاف أنواعها.

[1] حازم محمد عتلم، **قانون النزاعات المسلحة الدولية** (القاهرة : دار النهضة،2002)، ص .166.

❖ **المطلب الثاني: مسارات و استراتيجيات بناء السلام**

سيتم التطرق في هذا العنصر إلى مسارات ومستويات بناء السلام، بالإضافة إلى الاستراتيجيات التي يجب أن تتبع في أي عملية بناء السلام .

الفرع الأول: مسارات بناء السلام

تنطلق مسارات بناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع المسلح، و تنطوي على جهود عدة أطراف دولية ومحلية بهدف ضمان الاستقرار في مناطق ما بعد النزاع و عدم العودة إليه مجددا، من هذا المنطلق تظهر جملة من القضايا و البرامج و الأنشطة مثل: إعادة بناء مؤسسات الدولة ؛ إصلاح البنى التحتية المدمرة؛ تسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم،هذا من ناحية؛ والتأسيس لمرحلة جديدة من خلال بناء أطر وبرامج مختلفة لمنع الارتداد للنزاع المسلح من ناحية أخرى.[1] و كما هو يوضح الشكل(1) مراحل إنجاز تلك الأنشطة، حيث يتم في المسار الأول كل من :حفظ السلام، و دعم السلام، أما المسار الثاني؛ ويتم فيه باستخدام كل الوسائل الدبلوماسية كالوساطة والتفاوض والمساعي الحميدة بين طرفي النزاع، والمسار الأخير يتم بناء علاقات ايجابية وإيجاد أرضية مشتركة تجمع طرفي النزاع.

ويؤكد **John Paul Lederach** أن بناء السلام يتطلب تبني عملية تحويل المسار على المستوى الشخصي والثقافي والهيكلي وعلى مستوى العلاقات .[2]

الشكل(1): مسارات بناء السلام

[1] رضا حمدوش مرجع سابق، ص.5.

[2] ليزا شيرك،**استراتيجيات بناء السلام**، ترجمة: جمال هايدي و وهبة وجدي (مصر: دار الثقافة،2001)، ص.92.

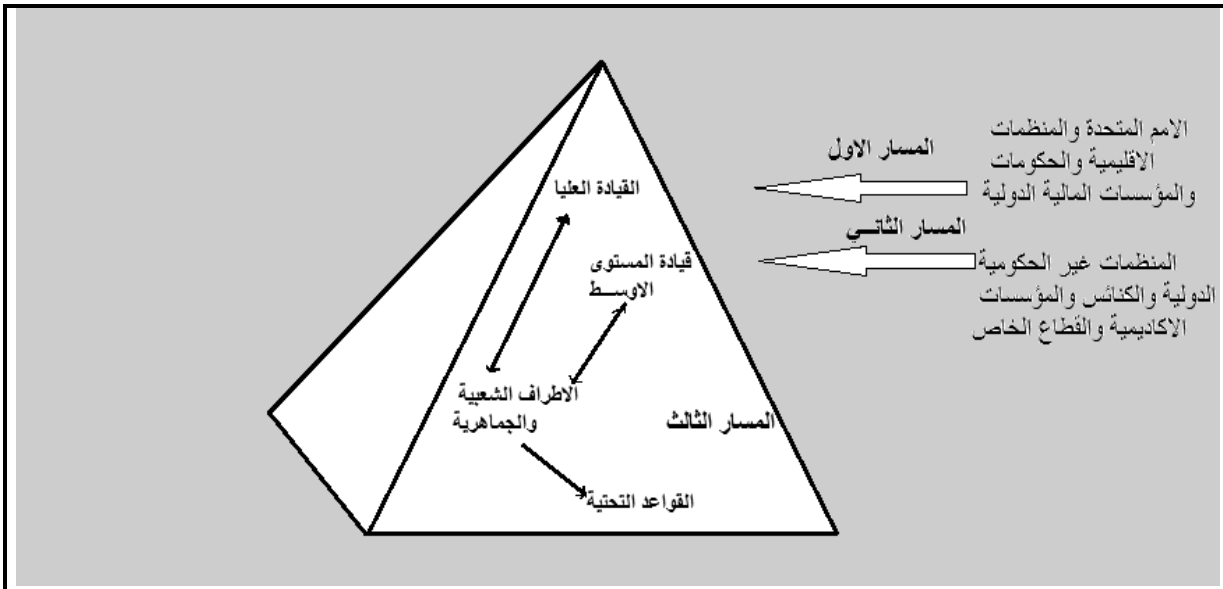

المصدر: رياض حمدوش، "تطور مفهوم بناء السلام:دراسة في النظرية والمقاربة"، ملتقى الدولي الثالث حول سياسات الدفاع و الأمن في مواجهة الظاهرة الإرهابية الجديدة في المنطقة العربية،جامعة سكيكدة، 24-25 نوفمبر 2015، ص.8.

الفرع الثاني: إستراتيجية بناء السلام

تتلخص أدوات آليات بناء السلام كامل العمليات التي تسعى إلى التعاطي مع أسباب النزاعات والأزمات العنيفة الكامنة، في سبيل ضمان عدم تكرارها، هدفها تلبية الحاجيات الأولية من ضمان الأمن و العيش بكرامة. [1]

1. الآليات السياسية:

تتجسد الآليات السياسية في:[2]

- ضرورة تفكيك البيروقراطية السلطوية إلى الأنظمة السياسية، وبسط النفوذ السياسي الفاعل و المنجز لدولة الرعاية و الرفاهية؛
- إعادة رسم العلاقة بين السلطة و المجتمع، و يعني ذلك توزيع السلطة و توسيع حق المشاركة السياسية و تحقيق الديمقراطية، و ضمانة التأثير بصنع القرار السياسي للفرد كضمان وصول صوت المنتخب في العملية الانتخابية؛
- تنمية المواطنة و يتم ذلك بضرورة احترام الدولة لحقوق للأفراد و واحترام الأفراد لواجباتهم تجاه الدولة.
- تقوية أسس المجتمع المدني عن طريق تشجيع على الوحدة الوطنية.

2. الآليات الاقتصادية التنموية:

- إعادة إطلاق الاقتصاد الوطني؛
- تفعيل الجانب الزراعي و الصناعي، و و ضرورة ارتباط التنمية بالجانب القيمي الأخلاقي؛
- تنمية الاستثمارات الداخلية و الخارجية.
- توفير فرص العمل بشكل عادل و عدم الاعتماد على الأجندات الخارجية.

---

[1] جمال منصر، مرجع سابق، ص.383.

[2] احمد عدنان الميالي، مقاربات في بناء السلام لمجتمعات ما بعد الصراع،مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية، من الموقع: http://mcsr.net، (05-04-2019).

3. االآليات الفكرية و الثقافية:

تتمثل الآليات الفكرية الثقافية في:[1]

- إعداد خطط تربوية و ثقافية لتأطير السلوك العام للإفراد؛
- ضمان جودة التعليم و المناهج التي تحاكي متطلبات المرحلة و تحدياتها
- تعزيز العيش المشترك للتخلص من الكراهية و تعزيز التعايش المشترك للتخلص من ثقافة الماضي
- إدارة التنوع الاجتماعي واحترام التعددية الثقافية من شأن ذلك الذي يعزز مسارات الوحدة الوطنية.

و بصفة عامة تتضمن إستراتيجية بناء السلام في فترة ما بعد ستة عناصر رئيسية و هي:[2]

- إعادة إطلاق الاقتصاد الوطني.
- استثمارات لامركزية مؤسسة على الجماعة.
- إصلاح شبكات الاتصالات و المواصلات الرئيسية.
- نزع الألغام.
- تسريح المقاتلين السابقين و إعادة تأهيلهم.
- إعادة دمج السكان المهجرون.

❖ المطلب الثالث: النظريات و المقاربات المفسرة لمفهوم بناء السلام

الفرع الأول: تفسير نظريات العلاقات الدولية لبناء السلام

1-النظرية الواقعية:

ترى النظرية الواقعية أن الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية فهي لا تعترف بوجود فواعل أخرى من غير الدولة، وعليه عملية بناء السلام هي من اختصاص الدول فقط، فالدول هي التي تسعى إلى تحقيق السلم. [1]

[1] نفس المرجع السابق.

[2] جمال منصر، مرجع سابق، ص.384.

ترتكز الواقعية على فكرة توازن القوى بين الدول ذات السيادة حيث تفترض أن العالم تسوده الحروب والفوضى تحكمه القوة و المصلحة، ويرفض الواقعيون مقولات وجود تناسق في المصالح بين مختلـف الأمم، فالطرح الواقعي يفترض أن الدول في الغالب تتضارب في مصالحها لدرجة يقود بها إلى الحرب وبالتالي الحرب هي آلية التغيير في العلاقات الدولية[2]. وأكد روبرت من خلال كتابه **"الحرب والتغيير في السياسة"**،إنه الشرط لتغيير سياسي يكمن في الفصل بين النظام الاجتماعي القائم و إعادة

توزيع السلطة على الجهات الفاعلة التي تستفيد أكثر من التغيير في النظام وهذا التغيير في العلاقات الدولية يوازي الحرب[2].

2-النظرية الليبيرالية :

تعتبر هذه النظرية من نظريات الداعمة للسلام، وترى أن المجتمع الدولي يجب أن يخلق منظمات دولية تقوم على قواعد ومعايير للحفاظ على الأمن و الاستقرار، وبالتالي فهي عكس ما تراه النظرية الواقعية، التي ترتكز هذه الأخيرة على الدولة كما تم ذكره سابقا، غير أن الليبـراليين يرون أن تنظيمات الدولية التي من شأنها تحقيق السلام، وعليه تأسست هيئة الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التابعة لها، لتنظيم العلاقات و مراقبة الأوضاع.

وعليه بناء السلام بالنسبة للنظرية الليبرالية هو تحقيق التعاون كدعامة أساسية لسير العلاقات الدولية، وترى أنه يجب تكثيف الجهود الجماعية للقضاء على الحروب و النزاعات من خلال تنسيق جهود منظمة الأمم المتحدة عن طريق إجراءات ومساعي تتمثل في القضاء، التحكيم ، الوساطة و إجراء المفاوضات.[3] وتم طرح فكرة السلام الليبرالي أو السلام الديمقراطي التي أطلقها **فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama**، و تعتبر من بين الاستراتيجيات المهمة لبناء السلام.

3- النظرية الماركسية:

---

[1] رياض حمدوش، مرجع سابق، ص 9.

[2] Anders Wilvel ,'Realism and Peaceful Change', in **Realism in Practice** , editor. David Orsi,J.R Avaustin and Max Nurnus (England: E-International relation publiching,2018),p.102.

[3] رياض حمدوش، مرجع سابق، ص.10.

يرتكز الماركسيون في تحليلاتهم للعلاقات الدولية على العدالة و المساواة، فالطرح الماركسي يركز على الجوانب الاقتصادية المادية أكثر، والعلاقة بين الطبقات الاجتماعية، حيث تتسم علاقات بين هذه الطبقات بما يعرف" **بالظلم الطبقي"** و **التبعية**، فالطبقة العليا أو ما يسمى "**مالكو العبيد**" لديهم امتيازات متعددة على عكس الطبقة العاملة و المسمَّاة "**الطبقة الكادحة**". وعملية بناء السلام عند الماركسيين تتمثل في تحريك الطبقة الكادحة لإحداث تغيير جذري على المستوى النظام، مما يعني تحقيق العدالة و المساواة وبالتالي تحقيق عملية بناء السلام.[1]

ويمثل الجدول(2) أبر نقاط كل منظور من نظريات العلاقات الدولية و تفسيرها لمفهوم بناء السلام باختصار:

[1] مرجع نفسه، ص.11.

جدول(2):تفسير نظريات العلاقات الدولية لمفهوم بناء السلام	
• عمليات بناء السلام من اختصاص الدول فقط. • بناء السلام بالنسبة لها يهدف إلى تحقيق الاستقرار من خلال الحفاظ على السلطة والمصلحة. • إقامة تحالفات بين الدول من اجل منع نشوب حروب .	**النظرية الواقعية**
•المنظمات الدولية و التنظيمات والوكالات الإقليمية هي القادرة على تحقيق الأمن والسلام. • بناء السلام بالنسبة للنظرية الليبرالية يتحقق من خلال تنسيق جهود الجماعية بدل الفردية. • اتخاذ الأدوات القانونية و السياسية التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة لتعزيز السلم والأمن الدوليين. • الحد من عملية سباق نحو التسلح للتحقيق السلم والأمن الدوليين.	**النظرية الليبيرالية**
• الصراع الطبقي و غياب العدالة والمساواة الاجتماعية من شأنه أن يولد نزاعات والحروب داخل المجتمعات . • يهدف بناء السلام إلى تحقيق العدالة و المساواة بين الطبقات الاجتماعية.	**النظرية الماركسية**

من إعداد الطالبة.

الفرع الثاني: المقاربات المفسرة لمفهوم لبناء السلام

1- المقاربات الإيجابية (مقاربات التغيير):

وهي مجموعة من الأفكار، والنظريات والنشاطات التي تعمل باتجاه إحداث تغيير في العلاقات، والمنظمات والمجتمعات وغيرها من الأنظمة الإنسانية.[1] وتعتمد برامج بناء السلام على هذه المقاربات من خلال شرح من و كيف يساهم في التدخلات لبناء السلام، فهي تُستخدم لتحديد وتقييم مبادرات التغيير الاجتماعي مع بعضها البعض، حيث يكمن دورها في تدريب القيادات المختلفة داخل المجتمع محل النزاع على سبيل المثال تدريبهم على مهارات التفاوض، مما تمكن من بناء الثقة داخل المجتمع أو المجموعة التشاركية.[2] وقد حدد **John Paul Lederach** الأدوار المختلفة للقيادات الفاعلة في أنشطة وجهود بناء السلام داخل المجتمعات المتأثرة بالنزاع، حيث قسمها ليدرياخ إلى ثلاث مستويات يتطلب كل منها إستراتيجية مختلقة لبناء السلام، كما هو موضح في الشكل(2).

[1] محمد أبو النمر وآخرون، **المقاربات الايجابية لبناء السلام**، ترجمة: فؤاد سروجي(الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع،2007)، ص23.

[2] Heidi Ober, **Peacebulding with impact: Definition theories of change**(UK: care international,2012),pp3-4

شكل رقم(2): نموذج **John Paul Lederach لبناء السلام**

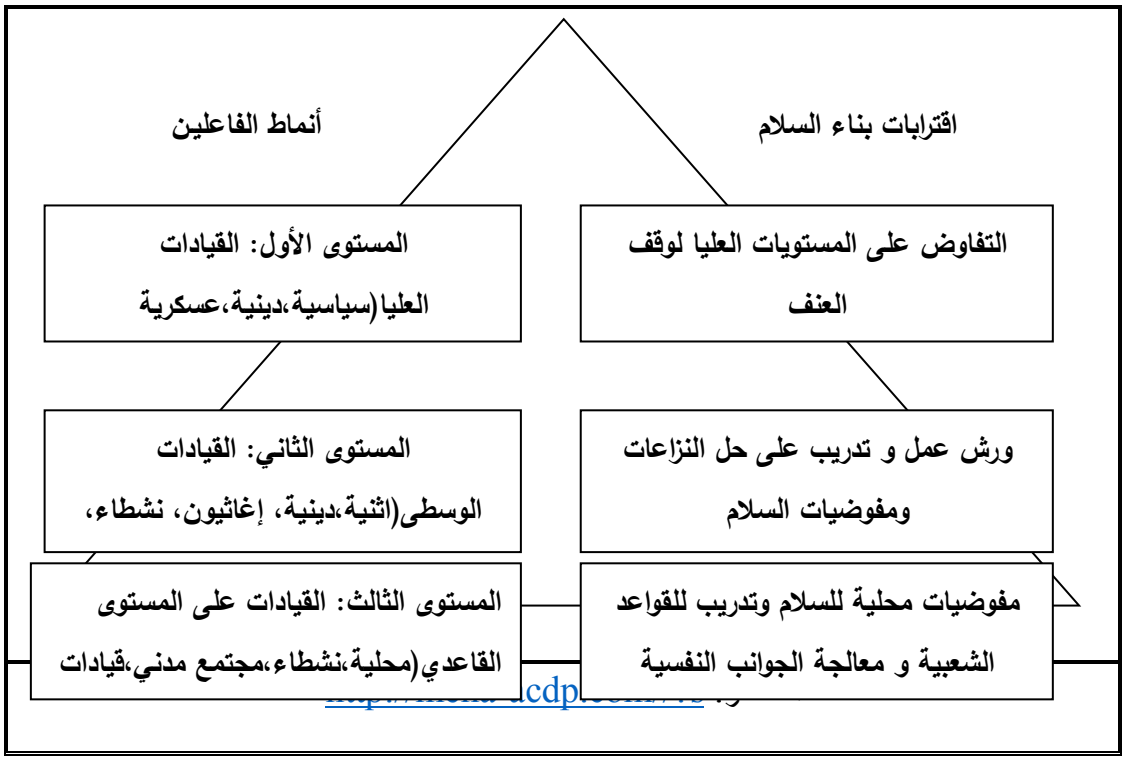

2- نظرية الاحتياجات الإنسانية:

من أهم الباحثين في هذه النظرية هم **يوهان غالتونغ** و **جون بورثان John L.Burton**، وتفترض هذه النظرية أن للإنسان حاجيات أساسية و**يسعى لإشباعها، وتفترض كذلك أن النزاعات تحدث وتتفاقم عندما يجد الإنسان أن احتياجاته الأساسية لا يمكن إشباعها أو أن هناك آخرين يعوقون إشباعها.** ويتمثل السلام أهم حاجيات الإنسان.[1]

3- نظرية النوع (الجندر):

ظهر الجندر أو"**النوع الاجتماعي**" كمفهوم مابين 1950 و1960، تم تحديده من قبل علماء الاجتماع خاصة أبحاث عالم الاجتماع مورغان الذي درس السلوك و الأدوار الاجتماعية لدى قبائل الهنود الحمر.[2]

[1] علي زياد العلي، **المرتكزات النظرية في السياسة الدولية**(القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2017)، ص، ص.78-79.

[2] هاجر خلافة،"مقاربة الجندر لبناء السلام"، **المجلة الجزائرية للأمن و التنمية**،عدد11 (جويلية2017)، ص.7.

وتفرق نظرية الجندر بين فكرة الجنس البيولوجي أنهما يختلفان من ناحيتين: الأولى من ناحية الجنس البيولوجي وهو اختلاف طبيعي؛ والثانية من اختلافهما في المكانة و التركيبة الاجتماعية و بالتالي تفوق العنصر الذكري على الأنثوي، وتم إقصاء هذا الأخير في المجال العام، وحرمانه من مشاركة في مختلف المجالات مما ستولد الإحساس بالكره و الحقد ليؤدي في نهاية المطاف إلى نشوب نزاعات.

وصفت الباحثة **إليــز بولدينـغ Elise M.Boulding** عملية بناء السلام على أنها احد نشاطات التقليدية للنساء،حيث يبرز دورها في الحروب كالعمل في دور الرعاية من أجل معالجة و الاعتناء بالمرضى و الجرحى المتضررين من الحرب باعتبارهن اللحمة الاجتماعية داخل كل مجتمع.[1]

[1] رضا حمدوش، مرجع سابق، ص.18.

المبحث الثاني: ماهية المنظمات الإقليمية

تعتبر المنظمات شكلا من أشكال التنظيم الدولي، برزت أهميتها خصوصا فيما يتعلق بتحقيق السلم والأمن الدوليين و في خضم هذا المبحث سيتم تناول هذا النوع من التنظيمات، ودراسة بدايات ظهورها على الساحة الدولية، ومعرفة مميزات وخصائص هذه المنظمات، و سيتم التطرق إلى معايير تصنيفها وما هو الدور الذي يمكنها أن تلعبه في إطار علاقتها مع الأمم المتحدة في تحقيق السلم والأمن الدوليين.

❖ **المطلب الأول: نشأة و مفهوم المنظمات الإقليمية**

الفرع الأول: نشأة المنظمات الإقليمية

تعود نشأة المنظمات الإقليمية إلى ما قبل عصبة الأم المتحدة، وهناك من الباحثين الذين يرون انه وجدت مجموعة من المنظمات الإقليمية قبل أن يوجد التنظيم الدولي بمعناه العالمي، ويعود تاريخها بظهور ما يسمى بالمجموعة الأمريكية التي ظهرت في القرن ال19 م. وبعد تأسيس عصبة الأمم المتحدة ثار جدل فقهي واسع حول ما إذا كان من الضروري إبقاء على المنظمات الإقليمية أو السماح بإنشاء منظمات أخرى، وعليه ظهر تيارين رئيسين؛ الأول دعا إلى بناء تنظيم دولي أساسه عالمي وليس إقليمي، بحجة أنه لا يمكن إيجاد مجالس إقليمية تقوم على ميزان القوى الذي كان سائدا قبل قيام الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي يهدد السلم والأمن الدوليين، أما التيار الثاني فقد تبنى فكرة الإقليمية وضرورة السماح بإنشاء منظمات إقليمية أخرى[1].

نجح أصحاب التيار الأول مع قيام الأمم المتحدة في مؤتمر سان فرانسيسكو عام 1945،غير أن أصحاب التيار الإقليمي حصلوا على الاعتراف بحق إنشاء منظمات إقليمية، غير أنه اعتراف مشروط، وجاء هذا الاعتراف ضمن ميثاق هيئة الأمم المتحدة، تم التأكيد من خلاله على أهمية ودور المنظمات

[1] معمر بوزنادة، **المنظمات الإقليمية والنظام الأمن الجماعي** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2005)، ص.33.

الإقليمية في حفظ الأمن و حل النزاعات بالطرق السلمية، وتم وضع قواعد إنشاء هذه المنظمات من خلال ميثاق هيئة الأمم المتحدة[1] .

الفرع الثاني: تعريف المنظمات الإقليمية

اختلف الفقه في وضع تعريف محدد لها، ذلك لاختلاف و تعدد معايير قيامها.حيث بعض الفقهاء في تعريفهم للمنظمات الإقليمية غلى العنصر الجغرافي، وهناك من الفقهاء الذين يرون أن عنصر قيام هذا النوع من التنظيمات ليس بالضرورة التقارب الجغرافي و إنما المصلحة المشتركة،لأنه العنصر الأقرب في تفسير قيام التنظيمات الإقليمية، وهناك من يرى أنه من الضروري الجمع بين العنصرين السابقين،ومنه يمكن تعريف المنظمات الإقليمية وتفسير قيامها من خلال ثلاث اتجاهات وفق ثلاث معايير:

- ✓ الاتجاه الأول: ينطلق أصحابه في تعريف المنظمات الإقليمية من معيار التجاور الجغرافي، أو القرب الجغرافي،الذي يعني الرابط الأساسي بين الدول الأعضاء المنظمات الإقليمية هو تواجدها في رقعة جغرافية معينة، وعليه المنظمات الإقليمية حسب هذا الاتجاه هي تلك التي تضم في عضويتها مجموعة من الدول المتجاورة جغرافيا.
- ✓ الاتجاه الثاني: ينظر أصحاب هذا الاتجاه أن المعيار الجغرافي غير كافي في وضع تعريف للمنظمات الإقليمية، ففي ظل التطورات الحاصلة في العلاقات الدولية ،اخذ مفهوم الإقليمية بالتوسع، ليعبر على كل منظمة تظم دول تجمع بينها مصالح مشتركة. وعليه يستند أصحاب هذا الاتجاه إلى معيار التضامن الاجتماعي، الذي يعني وجود خلفية حضارية معينة.
- ✓ الاتجاه الثالث: يعتبر هذا الاتجاه رئيسيا و جامعا للاتجاهين السابقين، حيث يرى أصحاب هذا الاتجاه ضرورة أنيف المنظمات الإقليمية لعنصرين التقارب الجغرافي و التضامن الجماعي.

وعليه يمكن تعريف المنظمات الإقليمية أنها:

---

[1] أيمن عبد الوهاب، "مفهوم المنظمات الإقليمية"، **موسوعة الشباب السياسية**، نقلا من موقع: http://kenanaonline.com/users/mowaten/posts/326161 (2019-04-02).

" كل شخص قانوني دولي، نشأ عن طريق اتفاقية جماعية،أطرافها دول، تجمع مقومات التضامن الاجتماعي و الجوار الجغرافي، بغية تحقيق أهداف مشتركة للدول الأعضاء فيه والتي لا تنتقص من سيادتها بالرغم من انضمامها إلى هذا التجمع التنسيقي الذي يتمتع بإرادة ذاتية مستقلة يتم التعبير عنها من خلال أجهزة دائمة تمكنه من الاضطلاع بالمهام المنوطة به."[1]

عرفها محمد شوقي عبد العال أنها:

"هيئات دائمة نشأتها، معاهدة دولية،مجموعة من الدول المتجاورة جغرافيا،والمرتبطة فيما بينها روابط تاريخية، ومصالح و أهداف مشتركة،لتنمية علاقاتها المتبادلة والحفاظ على السلام والأمن الدوليين."[2]

كما يعرف محمد سامي عبد الحميد المنظمات الإقليمي على أنها:

" كل منظمة دولية تقتصر عضويتها على طائفة معينة من الدول ترتبط فيما بينها برباط خاص، يبرز تعاونها في سبيل تحقيق مصالح مشتركة له."[3]

ويرى البعض المنظمات الإقليمية أنها كل شخص قانوني دولي، يتم إنشاؤه بموجب اتفاقية دولية جماعية، والتي يكون أطرافها مجموعة من الدول والغاية من إنشاؤها هو من اجل الوصول إلى أهداف محددة و مشتركة لجميع دول الأعضاء.

وعليه المنظمات الإقليمية هي تجمعات إقليمية، تضم مجموعة من الدول، تربط فيما بينها روابط معينة، يمكن أن تمثل في الجوار الجغرافي، كما هو الحال في منطقة الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي، أو روابط التضامن الاجتماعي كالجامعة العربية.

من خلال ما سبق من تعريفات لمختلف الباحثين يمكن استنتاج العناصر الواجب توفرها لقيام أية منظمة إقليمية، وتتمثل في: [1]

---

[1] خليل إسماعيل الحديثي، **الوسيط في التنظيم الدولي** (بغداد: جامعة بغداد،1991)، ص. 336.

[2] مخلد عبيد المبيضين، **الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة** (عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2012)، ص.17.

[3] محمد سامي عبد الحميد، **المنظمات الدولية**(بنغازي:دار الكتب الوطنية،ط1، 2004)، ص .266.

1- توفر مقومات التجاور الجغرافي ،بمعنى الانتماء إلى منطقة جغرافية محددة؛

2- أن يكون هناك عنصر التضامن بين مجموعة من الدول، بمعنى وجود دول مشتركة تربطها رابطة واحدة، ولها مصالح عسكرية سياسية، وكذلك مصالح اجتماعية و اقتصادية و ثقافية مشتركة؛ وأن

3- تنبثق هذه المنظمات مبادئها مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة والتعاون فيما بينهما، حيث تعمل الأمم المتحدة في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين في إطار نظام الأمن الجماعي.[2]

4- أن يتم إنشاء المنظمة بموجب اتفاق دولي له صفة الاستمرارية والدوام.[3]

❖ **المطلب الثاني: خصائص ومعايير تصنيف المنظمات الإقليمية**

الفرع الأول: خصائص المنظمات الإقليمية

تتسم المنظمات الإقليمية بمجموعة من الخصائص، فهي تتمتع بشخصية قانونية دولية، والتي تكتسبها حقوق و تحملها التزامات، وتتسم المنظمات الإقليمية بصفة الاستمرارية مما تضمن العمل بصفة مستمرة و دائمة فيما بين الدول،حيث لا يمكن المساس في سيادة الدول وهذا ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة. وتتمتع هذه المنظمات بمقدرات مهمة بمواجهة الأزمات الإقليمية لتوفرها على وسائل أمنية و عسكرية لتواجده في منطقة جغرافية معينة ومحدودة مكانيا،مما يضمن التعامل الإيجابي مع قضايا هذه المنطقة، فالمنظمات الإقليمية تساعد على تخفيف الأعباء عن كاهل المنظمة الدولية الأمم المتحدة، كما يسهل عملية توزيع الأدوار وتقسيم المهام و تكاملها.

كما تتميز المنظمات الإقليمية بسلطة القيام بعمل ما داخل الدول الأعضاء عن طريق احد أجهزتها مثل سلطة الرقابة التي تمارسها الجماعات الأوروبية مثل البنك الأوروبي للاستثمار، أو السلطة فرض الضرائب داخل الدول الأعضاء مثل مادتين49 و 50 من معاهدة إنشاء المنظمة الأوروبية للفحم.[4]

---

[1] عائشة راتب، **التنظيم الدولي** (بيروت:دار النشر العربي، 1971)، ص.5.

[2] حنان طاهير، "المنظمات الدولية و الإقليمية: دراسة وصفية تحليلية منظمة الاتحاد الإفريقي نموذجا"، **مجلة الطريق للتربية والعلوم الاجتماعية**، مجلد 5، عدد 10 (جوان 2018)، ص.163.

[3] حازم محمد عدام، **المنظمات الدولية والإقليمية والمتخصصة** (مصر: دار النهضة العربية، 2003)، ص، ص.17-30.

[4] عادل بلجل، **التجربة الأوروبية في التعاون والتكامل الإقليمي**، مذكرة نيل شهادة ماجستير غير منشورة، تخصص علوم اقتصادية (الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007)، ص.28.

وتتسم بعض المنظمات الإقليمية أنها تمارس سلطتها عبر التفاوض ووضع قواعد تطبق مباشرة داخل إقليم الدول الأعضاء، كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي.

الفرع الثاني: معايير تصنيف المنظمات الإقليمية

كما تم ذكره سابقا فالمنظمات الإقليمية ترتكز على عناصر محددة لقيامها،كذلك هناك معايير محددة لتقسيم هذه المنظمات كل حسب مجالها، وطبيعة الأدوار التي تقوم بها كل منظمة، فمن الضروري الأخذ في الاعتبار تعدد الأدوار والأهداف التي تقوم على أساسها المنظمة، لكن في بعض الأحيان يصعب تصنيف هذه المنظمات نتيجة لتداخل الأدوار، لكن يظل الهدف الرئيسي المعلن لقيام أي منظمة إقليمية معيارا للتصنيف، وهي كالتالي:

- المنظمات السياسية العامة: يستند دورها في تفعيل العمل الجماعي من خلال الإطار المؤسسي الإقليمي، وتقديم الدعم المشترك في المحيط الدولي إلى جانب حل النزاعات و الخلافات بين أعضائها الذين ينتمون إلى منطقة جغرافية حضارية مشتركة، كما هو الحال في منظمة الاتحاد الإفريقي،أو الجامعة العربية التي ترتكز هذه الأخيرة على الفكر القومي العربي*.
- المنظمات ذات التوجه الأمني/العسكري: يرتكز دورها على مبدأ الأمن الجماعي الإقليمي، هدفها توفير الحماية لدول أعضائها، وتحقيق السلم والأمن الدوليين..
- المنظمات الوظيفية : تهدف إلى التركيز على احد محاور التعاون مثل البعد الاقتصادي، يشترط من أعضائها انتهاج نفس السياسات الاقتصادية، مثل الجماعة الأوروبية قبل تأسيس الإتحاد الأوربي.[1]

بالإضافة إلى المنظمات التي تتخذ البعد الثقافي، حيث أصبح لها دور فعال على مستوى العالم ككل، وعملت على وضع استراتيجيات، وقوانين تتعلق بعمليات حفظ التراث الثقافي، وإعادة تأهيله، منها منظمة التراث الثقافي بلا حدود.[2]

* الفكر القومي العربي: بوادر الفكر القومي ظهرت من خلال منظمات حاول المفكرون العرب تحت الاحتلال العثماني من خلالها إحياء الهوية العربية والخلاص من الفكر التركي، ظهر هذا المصطلح في القرن 19 م.

[1] أيمن عبد الوهاب، مرجع سابق.

[2] ياسر هشام عماد الهياجي، "دور المنظمات الدولية الإقليمية في حماية التراب الثقافي و إدارة تعزيزه"، **موسوعة اودوماتو**، عدد34 (ربيع 2016)، ص94.

❖ **المطلب الثالث: علاقة المنظمات الإقليمية بالأمم المتحدة و دورهما في بناء السلام**

يوضح الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة العلاقة التكاملية التي تربط بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة حيث تستعين الأمم المتحدة بالمنظمات الإقليمية في مسألتين، تتعلق المسألة الأولى بتسوية النزاعات الإقليمية التي تدور بين الدول الأعضاء، ويكون ذلك بدعوة الأمم المتحدة لهم ببذل جهودهم من أجل تسيير الحل السلمي للنزاعات القائمة داخل إقليمها قبل عرضها على مجلس الأمن، حيث نصت المادة52/3 على أن:" مجلس الأمن أن يشجع على استكثار الحل السلمي لهذه المنازعات المحلية عن طريق هذه التنظيمات الإقليمية أو بواسطة تلك الوكالات الإقليمية"، أما المسألة الثانية فالأمم المتحدة تستعين بالمنظمات الإقليمية في أعمال القمع و غيرها من تدابير الأمن الجماعي، كلما دعت الضرورة الدولية إلى ذلك،حيث يستعين مجلس الأمن بالمنظمات الإقليمية في تطبيق الإجراءات المنصوص عليها في الفصل السابع المتعلق بالميثاق، إلا انه لا يحق للمنظمات اللجوء إلى هذا النوع من الإجراءات إلا بعد حصولها على الإذن من مجلس الأمن.[1]

اقر مجلس الأمن على الدور الذي يمكن أن تضطلع إليه تلك التنظيمات في عمليات بناء السلام بعد انتهاء النزاعات، فالأمم المتحدة في وفي سعيها في بناء السلام المتمثلة في محاولة إقامة نظام الأمن الجماعي الدولي، لا يمكنها تحقيق ذلك إلا بالتعاون مع المنظمات الإقليمية، حيث تساهم هذه الأخيرة في مجال تحقيق السلام من خلال إتباع مجموعة من القواعد القانونية المنصوص عليها في ميثاق هيئة الأمم المتحدة.[2*]

من خلال ما سبق يمكن القول أنه العلاقة بين المنظمات الإقليمية و الأمم المتحدة هي علاقة مكملة لبعضها البعض، حيث تسعى الأمم المتحدة إلى تحقيق السلم الأمن الدوليين عن طريق هذه المنظمات.

---

[1] حنان طاهير، مرجع سابق، ص.164.

[2] خالد عكاب حسون، "دور مجلس الأمن بعد نهاية الحرب الباردة"، **مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية**، العدد3 (ربيع 2009)، ص.3.

[*] مادة 52/2 من ميثاق الأمم المتحدة: "على أعضاء الأمم المتحدة الداخلون في هذه التنظيمات أو التي تتألف من تلك الوكالات بدل جهدهم لتدبير الحل السلمي للمنازعات، عن طريق هذه التنظيمات الإقليمية و ذلك قبل عرضها على مجلس الأمن".

المبحث الثالث: الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي دراسة في: النشأة؛الهيكل؛مبادئ وأهداف وآلية صنع القرار

يعتبر كل من الاتحاد الأوروبي و الاتحاد الإفريقي من أهم المنظمات الإقليمية البارزة والتي تتملك هياكل خاصة، وفي خضم هذا المبحث سوف نتطرق إلى نشأة وتطور الاتحادين ثم مبادئ و أهداف لكل اتحاد وصولا إلى الهيكل وآلية صنع القرار داخل كل اتحاد.

❖ المطلب الأول: نشأة وتطور كل من الاتحادين الأوروبي والإفريقي

الفرع الأول: جذور الوحدة الأوروبية

يعرف الاتحاد الأوروبي على انه كيان قانوني دولي، يضم 28 دولة، تأسس بناءًا على اتفاقية ماستريخت، و تعود بدراسة الجذور الفكرية للوحدة الأوروبية إلى عصر النهضة الأوربية، في وثيقة حملت اسم تراكتوس، هدف هذه الوثيقة هو ديني في الأساس، لمواجهة الإمبراطورية العثمانية.[1]

وفي عام 1603، طرح الوزير الفرنسي مكسيمليان سولي مشروع سماه بالمخطط العظيم،الذي يقوم على أساس ديني بالدعوة إلى جمهورية مسيحية[2] . وفي 1782 كتب المفكر الفرنسي جون جاك روسو كتاب بعنوان التحكم في **"السلام الدائم"**، حيث دعا إلى إقامة فيدرالية أو كونفيدرالية بين الأمراء الأوروبيين.

ثم جاء الفيلسوف الألماني **إيمانويل كانط Emmanuel Kant** سنة 1795 دعا في رسالته المعنونة "من أجل السلام الدائم" إلى ضرورة توحيد الأنظمة الجمهورية في أوروبا؛أي إقامة أوروبا

[1] عمر سعد الله، **معجم في القانون الدولي المعاصر** (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط3 ، 2007)، ص.15.

[2] حسن نافعة،**الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا** (لبنان: مركز دراسات الوحدة الأوروبية،2004)،ص.95 .

متحدة، و تكررت هذه الدعوة من وزير الخارجية الفرنسي **ارسيد بريانAristide Briand**، خلال جلسة العاشرة لعصبة الأمم المتحدة في الخامس من سبتمبر 1929، حيث دعا إلى إقامة اتحاد أوروبي في إطار عصبة الأمم المتحدة لتشجيع التعاون بين الدول الأوروبية[1].

وبعد الحرب العالمية الثانية وما خلفته هذه الأخيرة من خراب ودمار على مستوى القارة الأوربية، وأدت إلى انقسام بين الدول الأوروبية، نتيجة ظهور قطبين متصارعين سياسيًا و عسكريًا و اقتصاديًا، سعى قادة الدول الغربية للقارة إلى توحيد الدول الأوروبية، مما دفع قادة الدول أوروبا الغربية إلى انعقاد مؤتمر للدول الأوروبية في باريس سنة 1948، وأُعِد تقريرا من أجل التعاون الاقتصادي عقب مشروع مارشال الذي يعتبر بداية لبناء مؤسسات مشتركة لأوربا الغربية.[2]

تكررت هذه الدعوة من وزير الخارجية الفرنسي خلال الجلسة العاشرة لعصبة الأمم المتحدة، حيث دعا إلى إقامة اتحاد أوروبا في إطار عصبة الأمم المتحدة.[3]

وفي18 أفريل 1950 تم إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، بدعوة من كل من وزيرا الخارجية الفرنسي **روبرت شومان Robert Schumann والألماني والتر هالشتاين Walter Hallstein**، والواقع أن فكرة هذا المشروع كان وراءها رئيس قسم التخطيط الاقتصادي في الحكومة الفرنسية **جان مونيه Monnet Jean**، فهو الأب الروحي لعملية الاندماج الأوروبي.[4]

وتم انضمام إلى هذه المجموعة دول البنيلوكس الثلاث(هولندا–بلجيكا–لكسمبورغ) بالإضافة إلى فرنسا وألمانيا. وفي 1957 تم التوقيع على معاهدة روما دعت من خلالها إلى إنشاء هيئتين جديدتين هيئة الاستخدام السلمي للطاقة الذرية **(EURTOM)**، والجماعة الاقتصادية الأوروبية السوق الأوروبية المشتركة**(EEC)** و ضمت وضمت ألمانيا الغربية، بلجيكا، وفرنسا، إيطاليا، لوكسمبورغ، وهولندا، دخلت

---

[1] ناظم عبد الواحد الجاسور، **الوحدة الأوروبية والوحدة العربية** (الأردن: دار مجدلاوي للنشر و التوزيع،ط1، 2001)، ص.30.

[2] زياد شعبان ضرابعة، **الاتحاد الأوروبي و القضية الفلسطينية:من مدريد الى خارطة الطريق** (عمان: دار الحامد، ط.1، 2011)، ص.25.

[3] صدام مرير الجملي، **الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد** (لبنان:المنهل اللبناني، ط1، 2009)، ص.38.

[4] هيبة غريبي، **تداعيات الانسحاب البريطاني على المسألة الأمني للاتحاد الأوروبي**(برلين: المركز الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط1 ، 2018)، ص.142.

حيز التنفيذ في 1 جانفي 1958، وفي عام 1973 تم توسيع العضوية في الجماعة حيث انضمت كل من ايرلندا والد نمارك وبريطانيا و انضمت اليونان وفي عام 1981، ليلحق كل من اسبانيا و البرتغال في 1986.

وفي 1992 تم التوقيع على اتفاقية ماسترخيت، التي تعد بدايات الأولى لظهور الاتحاد الأوروبي في مكان المجموعة الاقتصادية الأوروبية، وتم وضع إطار جديد في ثلاث مجالات هي:الوحدة الاقتصادية والنقدية لأوروبا و تحقيق الوحدة لخارجية الأوروبية. ثم انعقدت مجموعة أخرى من المعاهدات على رأسها في سنة 2007، جاءت بركائز الاتحاد، وإنشاء شخصية قانونية للاتحاد الأوروبي، وشهد الاتحاد مجموعة من التحديات أبرزها وصول منطقة اليورو**(EURO)** إلى حافة الانهيار بسبب الدين اليوناني والاعتداء الروسي على أوكرانيا، وتدفق اللاجئين بالإضافة إلى وقوع اختلافات بين دول خاصة كل من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، مما دفع قرار خروج بريطانيا من الاتحاد الذي شكل صدمة في تاريخ الاتحاد الأوروبي لفقدان أهم القوى سواء السياسية أو الاقتصادية أو الأمنية.[1]

الفرع الثاني: جذور فكرة الوحدة الإفريقية

يعرف الاتحاد الإفريقي على أنه اتحاد قاري، يتكون من 55 بلد إفريقي تعود جذوره التاريخية منذ القدم، حيث راودت فكرة الوحدة الإفريقية العديد من المفكرين الأفارقة، وكان أول مؤتمر لترسيخ الوحدة الإفريقية سنة 1900، تحت اسم الجامعة الإفريقية حيث حضرها فيها 30 منسوب من السود،الذين يعيشون في انجلترا وأميركا و جزر الكاريبي.[2]

وتم انعقاد مؤتمر مانشيستر1945 الذي يعتبر بدايات نجاح الوحدة الإفريقية، شارك في هذا المؤتمر العديد من الأفارقة مع تراجع حضور الإفريقيين الذين يعيشون خارج إفريقيا،مما يؤكد مدى وعي الإفريقيين بضرورة النهوض و إقامة وحدة افريقية من أجل تنمية القارة.

---

[1] مصطفى كمال فؤاد نهرا، **صنع القرار في الاتحاد الأوربي والعلاقات العربية الأوروبية** (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، ط2، 2012)، ص.22.

[2] عمر حمد البرعصي، "التطور التاريخي لمنظمة الوحدة الإفريقية إلى الاتحاد الإفريقي"، **مجلة قاريونوس العلمية**، عدد 3و4، 2010.

مع تزايد حركات التحررية في خمسينيات القرن العشرين سعوا قادة الدول الأفارقة إلى تأسيس وحدة إفريقية من أبرزهم: **كوامى نيكروما Kwame Nkrumah و ادوارد ديبوا Dubois Edward**، و تم الاتفاق على تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية في تاريخ 26 ماي 1963. هدفت هذه المنظمة إلى تقوية وتضامن الدول الإفريقية، وضمان تنسيقها و تقوية جهودها لتحقيق حياة أفضل للشعوب الإفريقية، غير أن المنظمة عرفت إخفاقًا كبيرًا، بسبب التدخلات الأجنبية و تأثيرات الحرب الباردة في العلاقات بين الدول الإفريقية، وعدم قدرتها على مواكبة ما يحدث من تحولات كبرى في العالم، حيث كان لظهور الاتحاد الأوروبي دوراً بارزاً في دفع قادة الدول الإفريقية إلى العمل على تطوير المنظمة.[1]

وبدعوة من ليبيا عبر الرئيس الراحل "المعمر القذافي" تم عقد قمة سرت الاستثنائية الأولى في سبتمبر 1999، والاتفاق على مشروع الاتحاد الإفريقي، انتهى بهم إلى إعلان سرت في الدورة الغير العادية الرابعة لمؤتمر رؤساء الحكومات،تم من خلاله تعزيز مجموعة من القرارات منها، إنشاء اتحاد إفريقي وفق الأهداف النهائية للمنظمة الوحدة الإفريقية، الإسراع بعملية تنفيذ المعاهدة المؤسسة للجماعة الإفريقية الاقتصادية[2].

وفي 1 مارس 2001، انعقدت القمة الاستثنائية الخامسة للوحدة الإفريقية في مدينة سرت الليبية، وتبين قرار تأسيس الاتحاد بإجماع من الدول الأعضاء وبالتالي كان تاريخ 26 ماي2001 هو تاريخ تأسيس الاتحاد الإفريقي سياسيا و قانونيا.

❖ المطلب الثاني: مبادئ وأهداف كل من الإتحادين الأوروبي والإفريقي

الفرع الأول: مبادئ و أهداف الاتحاد الأوروبي

تتمثل مبادئ الإتحاد الأوروبي و المذكورة في المادة 4 من ميثاق تأسيسه في:

[1] جاسم محمد عبد، محمد زغير هندي، "منظمة الوحدة الإفريقية النشأة والتطور"، **مجلة جامعة الأنبار**،عدد1(جويلية 2015)،ص

[2] فقرة 8 من إعلان سرت، الدورة غير العادية، مؤتمر رؤساء الدول والحكومات، سرت 8-1999/9/9.

1. مبدأ الديمقراطية و احترام حقوق الإنسان، ويعتبر هذا المبدأ أساسيا في مبادئ الاتحاد الأوروبي، حيث يعمل على تعزيز حقوق الإنسان في أوروبا و حمايتها، كالحق في التعليم، والمساواة في الحصول على تدريب مهني.
2. مبدأ المواطنة: تعني حق كل مواطني دول أعضاء الاتحاد في حرية النقل والإقامة في إقليم الدول الأعضاء، والحق في الترشح لانتخابات البرلمان الأوروبي والانتخابات البلدية في دول الإقامة، حيث لا تؤثر هذه المواطنة على المواطنة الأصلية ولا تحل محلها.
3. مبدأ التعاون المخلص: يسمح للدول الأعضاء التي ترغب في تعاون ما بينها، فالدول الأعضاء تتعاون فيما بينها، وتؤمن واجباتها مع الاحترام المتبادل .
4. مبدأ التناسب: يعني أن الاتحاد يمارس الاختصاصات التي يحيلها إليه الدول الأعضاء في المعاهدات لتحقيق الأهداف المنصوص عليها.[1]
5. مبدأ المرونة: تبين ضرورة التصرف لدول الأعضاء من خلال سياسية معينة لتحقيق أهداف واردة في دستور الاتحاد*.
6. سيادة القانون كمبدأ دستوري للاتحاد الأوروبي: فهو مبدأ مشترك ومبدأ قانوني يقدم ميزات تعكس الطبيعة الدستورية الأصلية للاتحاد.[2]

فيما يخص أهداف الاتحاد الأوروبي و المذكورة في المادة 3 من ميثاق تأسيسه، يمكن تقسيمها كالتالي:[3]

1. الأهداف السياسية /الأمنية: يهدف الاتحاد إلى تحقيق التضامن الإقليمي بين الدول الأعضاء، والدفاع المشترك على سيادة الدول الأعضاء، بالإضافة إلى تعزيز السلام و قيمه وحماية مبادئ الحرية و الديمقراطية و سيادة القانون التي تتقاسمها الدول الأعضاء.

---

[1] Robert Schutze,Takis "Tridinas,Oxford principles of European union law", V1**, University college of Europe** (mars 2018),p.234.

*الدستور الأوروبي:هو معاهدة دولية متعددة الأطراف، تم التوقيع على مسودتها رسميا في 29 اكتوبر 2004 من قبل رؤساء دول أعضاء الاتحاد الأوروبي.

[2] Lawent Pecg,The **Rule of law as a conditional Principe of the European Union**(USA :Jean Mannet Working paper,2009),p.9.

[3] Klaus-Dieter Brochart, **The ABC of European Union Law** (Germany: Elemental chlorine free bleached paper, 2010, pp. 19-20.

2. الأهداف الاقتصادية /الاجتماعية والثقافية: تتمثل الأهداف الاقتصادية في إنشاء سوق مشتركة تعمل على تحقيق تنافس في التقدم الاجتماعي، و محاولة تحسين المستوى المعيشي للأفراد، ومحاولة تحقيق التماسك الاقتصادي و الاجتماعي، كذلك تعزيز التقدم العلمي و التكنولوجي، ويهدف الاتحاد إلى محاربة التمييز العنصري، وحماية حقوق الطفل والمساواة بين الرجل والمرأة، وأخيرا احترام التنوع الثقافي واللغوي الأوروبي.

الفرع الثاني: مبادئ و أهداف الإتحاد الإفريقي

تتمثل أهداف الاتحاد الإفريقي والمنصوص عليها في المادة 4 من ميثاق قانون تأسيسه إلى مجموعتين كالتالي:[1]

- من الجانب الاجتماعي/الإنساني: وهي مبدأ مشاركة الشعوب الإفريقية في أنشطة الاتحاد الإفريقي، كذلك تعزيز العدالة الاجتماعية واحترام قدسية الحياة البشرية.
- من الجانب السياسي الأمني: تمثل قي مبدأ المساواة و الترابط بين دول الاتحاد، و احترام الحدود القائمة عند نيل الاستقلال، وضع سياسة دفاعية مشتركة للقارة الإفريقية، بالإضافة إلى مبدأ عدم التدخل دولة عضو في الشؤون الداخلية لدولة أخرى مع حق تدخل الاتحاد في أي دولة عضو في حالة نشوب نزاعات فيها، منع استخدام القوة في حل النزاعات القائمة، بالإضافة إلى احترام مبادئ الديمقراطية و حقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد[2].

فيما يخص أهداف الاتحاد الإفريقي والمنصوص عليها في المادة 3 لميثاق تأسيسه وتتمثل في:

[1] مهند النداوي، مرجع سابق، ص.21.

[2] المادة 4 من ميثاق قانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي ، ص.2.

- الأهداف السياسية و الأمنية: يهدف الاتحاد إلى تحقيق الوحدة والتضامن فيما بين دول الأعضاء وتعزيز مواقف موحدة حول المسائل ذات الاهتمام للقارة وشعوبها، تعزيز السلام والأمن والاستقرار في إفريقيا.
- الأهداف اقتصادية والاجتماعية: تتمثل في تعزيز التنمية المستدامة على المستويات الاقتصادية
- والاجتماعية والثقافية، تعزيز تكامل التحقيق التدريجي لأهداف الاتحاد و تشجيع لتنفيذ برامج خاصة بالتنمية الاقتصادية، تحقيق التكامل الاقتصادي في إفريقيا، بالإضافة إلى العمل مع الشركاء الدوليين ذوي الصلة للقضاء على الأوبئة، و التعجيل بإنشاء مؤسسات و اتخاذ إجراءات فعالة لتبني سياسات فعالة بين المجموعات الاقتصادية عن طريق البحث في كافة المجالات .

❖ المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للاتحادين الأوروبي و الإفريقي

الفرع الأول: الهيكل التنظيمي للاتحاد الأوروبي

يتكون الاتحاد الأوروبي من ست مؤسسات رئيسية تساهم في عملية صنع القرار داخله وهي: [1]

المجلس الأوربي: هو أهم جهاز لاتخاذ القرارات في الاتحاد والمشكل من اجتماعات قمة لرؤساء حكومات دول الاتحاد.

البرلمان الأوروبي: هو من أهم مؤسسات الاتحاد الأوروبي، ويتألف البرلمان طبقًا لعدد سكان كل دولة وله دور تشريعي وينتخب أعضاءه مباشرة من قبل الدول الأعضاء الاتحاد.

المفوضية الأوروبية: تمثل المفوضية الأوروبية مصالح أوروبا بأكملها وتدعمها، وهى هيئة مستقلة عن حكومات الدو الأعضاء. وهي الجهاز التنفيذي للاتحاد، وتقوم الدول الأعضاء بتسمية رئيس المفوضية

[1] حسن نافعة، مرجع سابق، ص.196.

وأعضائها، بعد أن يصدق البرلمان الأوروبي عليهم، و تتلخص مهامها في ثلاث نقاط رئيسية: إعداد التشريعات، مراقبة التنفيذ، والقيام بالتنفيذ[1].

محكمة العدل: وهي جهاز قضائي يشرف على احترام التشريعات والقوانين الخاصة بالاتحاد.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية: ومهمتها تمثيل جميع قطاعات النشاط الاقتصادي و الاجتماعي.

البنك المركزي الأوربي: وهو بنك منطقة اليورو، الذي يعمل في الدول المكونة للاتحاد الأوروبي من أجل تأمين استقرار أسعار صرف في منطقة اليورو.

بنك الاستثمار الأوربي :وهو مؤسسة التمويل الأوروبية، الذي يهدف إلى مساعدة وتمويل مشاريع دول الأعضاء، إصلاح وتطوير المشاريع في منطقة اليورو، وإلى زيادة التوظيف في دول الاتحاد، وذلك من خلال تقديم قروض متوسطة وقصيرة الأجل مع نسبة فائدة منخفضة لدول الاتحاد.

قمة الاتحاد الأوروبي :في هذه القمة حيث يجتمع كل من رؤساء الدول ورئيس القمة الأوروبية ورئيس المفوضية الأوربية أربع مرات في السنة الواحدة، لأجل تطوير منطقة الاتحاد وإصدار القرارات الأساسية التي تحدد سياسة الاتحاد.

الفرع الثاني: الهيكل التنظيمي للاتحاد الإفريقي

أشار القانون التأسيسي إلى أن الاتحاد الإفريقي يتكون من9 أجهزة رئيسية وهي:[2]

مؤتمر الاتحاد: هو أعلى أجهزة الاتحاد ويتكون من رؤساء الدول والحكومات أو الممثلين عنهم حسب الأصول.

المجلس التنفيذي: يتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء، وهو معني باتخاذ القرارات ووضع الآليات التنفيذية اللازمة لتنفيذ سياسات المؤتمر، ولجنة المندوبين الدائمين؛ مكونة من المندوبين الدائمين وهم

[1] Emile Noël**, Working together: The institution of European community** (Luxemburg: European documentaries, 194), p.13.

[2] مادة 5 من ميثاق التأسيسي للاتحاد الإفريقي.

سفراء الدول الأعضاء لدى الاتحاد الأفريقي، ومعنية بمُتابعة تنفيذ سياسات وقرارات المؤتمر والمجلس التنفيذي.

برلمان عموم أفريقيا: يتكون من عدد من أعضاء برلمانات الدول الأعضاء، وله دور استشاري وتشاوري في الوقت الحالي، والمفوضية والتي تُمثل سكرتارية الاتحاد الأفريقي التي تعاون كل من المؤتمر والمجلس التنفيذي ولجنة المندوبين الدائمين على تنفيذ مهامهم، وتتكون من العديد من الإدارات المتخصصة.

ومحكمة العدل: الجهاز القضائي الرئيسي الذي كان من المُفترض وجوده في قارة أفريقيا حسب ما نصَّ عليه لكن هذه المحكمة لم يتم تفعيلها بسبب المنازعات التي جرت داخل أروقة الاتحاد الأفريقي بسبب الاختلاف حول من يتولى الحكم.

اللجنة(المفوضية): تعتبر بمثابة الأمانة العامة للاتحاد، وتتكون من رئيس الاتحاد ونائب رئيس الاتحاد، ومفوضين عددهم ثمانية، وأعضاء آخرين.

لجنة الممثلون الدائمون: وهي مؤلفة من ممثلين دائمين للدول الأعضاء الذين تم اعتمادهم من قبل الاتحاد، وتتمثل مهمة لجنة الممثلين في إعداد الأعمال الخاصة بالمجلس التنفيذي.

اللجان الفنية المتخصصة: هي اللجان التي تعالج القضايا القطاعية، مثل لجنة التعليم والثقافة والموارد البشرية، ولجنة الشؤون النقدية والمالية، ولجنة الصناعة، والعلوم والتكنولوجيا، والطاقة، والموارد الطبيعية، والبيئة.

مجلس الأمن والسلم: ويشمل الاتحاد مجلس السلم والأمن، مكون من 15 دولة عضو يتم اختيارها بالانتخاب، ومهمته تحقيق السلام في القارة من خلال دورين هما الدور الوقائي والدور العلاجي.[1]

المؤسسات المالية: المتمثلة في المصرف المركزي الإفريقي وصندوق النقد الأفريقي والمصرف الإفريقي للاستثمار.

المطلب الرابع :آلية صنع القرار داخل الاتحادين الإفريقي والأوروبي

[1] مهند النداوي، مرجع سابق، ص.45.

الفرع الأول: آليات صنع القرار في الاتحاد الأوروبي

تختلف آليات صنع القرار في الاتحاد الأوربي باختلاف طبيعة القرارات التي تصدر عنه من ناحية، وباختلاف طبيعة الموضوعات التي تعالجها هذه القرارات من ناحية أخرى، و يعتمد الاتحاد الأوروبي على آليات مختلفة تتمثل في:[1]

1. آلية التشاور وتمر عبر ثلاث مراحل أساسية وهي مرحلة الإعداد التي تبدأ من المفوضية الأوربية التي تقوم بإعداد التشريع ثم مرحلة الاستشارة حيث يقوم مجلس الاتحاد بالبحث ما إذا كان هناك استشار مؤسسات معينة أم لا قبل اتخاذ أي قرار بشان مشروع ما، لتأتي بعدها مرحلة الإقرار.
2. آلية التعاون: حيث تعطي هذه الآلية دور كبير للبرلمان الأوربي في صنع القرار.
3. آلية المشاركة في صنع القرار: نصت عليها المادة 189 من معاهدة الاتحاد الأوروبي وتستخدم في المسائل المتعلقة بالسوق الموحدة مثل:حرية حركة الأشخاص والخدمات ورأس المال.

الفرع الثاني:آلية صنع القرار في الإتحاد الإفريقي

لا تكاد تختلف أجهزة الاتحاد الإفريقي في صنع القرارات واتخاذها وهذا وفقا لما نص عليه ميثاق القانون التأسيسي للاتحاد، لاسيما الجهازين الأوليين من الأجهزة المشار إليها في المادة الخامسة، أي المؤتمر و مجلس التنفيذي.

وقد نصت على الإجماع في اتخاذ المؤتمر و المجلس التنفيذي في اتخاذ قرار كل منهما و حدد الميثاق التأسيسي للاتحاد ماهية مهام المجلس التنفيذي، فهو المسئول عن تهيئة القرارات لإمرارها إلى جمعية العامة و الهيئة التمثيلية للاتحاد و التي يقع مقرها في أديس بابا.[2]

أما من الجانب الأمني؛ فقد تم اتفاق دول أعضاء الاتحاد الإفريقي على إنشاء بروتوكول الخاص لمجلس السلم و الأمن الإفريقي ، و يعتبر مجلس السلم و الأمن المكون الأساسي للآلية الأمنية للاتحاد،

---

[1] محمد كمال مصطفى نهرا، مرجع سابق،ص59.

[2] عبد السلام بغدادي،**البعد الايجابي في العلاقات الإفريقية العربية و التعددية الإثنية كرابط ثقافي** (بيروت:المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، ط1، 2013)، ص.50.

والتي تنطوي تحتها جميع آليات التعامل مع الصراعات على المستوى القاري، و وينهض المجلس إلى تحقيق مهامه من خلال دورين:

- ✓ الدور الوقائي: يقوم على منع اندلاع النزاعات.
- ✓ الدور العلاجي:يتمثل في إدا و تسوية الصراعات حال اندلاعها، للحيلولة دون تفجيره. [1]

من خلال ما سبق؛ وعلى وجه المقارنة بين الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي من حيث النشأة، نجد أن السياق التاريخي للوحدة الأوروبية قامت على دول قومية متبلورة و مكتملة النضج، ولكل منها خصوصيتها وهويتها الثقافية والقومية، وفي المقابل؛ قام الاتحاد الإفريقي بين دول غير مكتملة النمو والنضج، تفتقر إلى مؤسسات قوية و مستقرة، بالإضافة إلى تعرض الدول الإفريقية إلى تهديدات مست استقرارها الداخلي.

تأسس الاتحاد الإفريقي على أنقاض منظمة الوحدة الإفريقية، حيث كانت بوادر الوحدة منذ القدم، كذلك بالنسبة لجذور الوحدة الأوروبية التي ظهرت بوادرها في القرن الرابع عشر، و يتشابه التجربتان التكامليتان للوحدة الأوروبية و الإفريقية تقريبا في التعاون و تحقيق التكامل و الاندماج الإقليمي، حيث انطلقت التجربة الإفريقية مع بداية الستينيات، ومع نجاح التجربة التكاملية الأوروبية و تأسيس اتحاد يجمع الدول الأوروبية، مما دفع قادة و زعماء الدول الإفريقية إلى العمل لتطوير الوحدة الإفريقية وتأسيس اتحاد يضم الدول الأفريقية، أهدافه مستوحاة من ميثاق المنظمة السابقة.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال دراستنا للفصل الأول نستنتج النقاط التالية:

- يشير مفهوم بناء السلام إلى تلك العملية المتضمنة مجموعة من الإجراءات و التدابير التي تنفذها أطراف دولية أو إقليمية في فترة ما بعد انتهاء النزاع، للحيلولة دون الرجوع إلى النزاع.
- على الرغم من حداثة فكرة بناء السلام إلا أنه تعود جذورها إلى مبادئ الأربع عشر لويلسون.

[1] مهند النداوي، مرجع سابق، ص.46.

- يرتبط مفهوم بناء السلام بالعديد من المفاهيم المشابهة الأخرى على غرار حفظ السلام وفرض السلام وصنع السلام، وكلها مراحل سابقة لمرحلة بناء السلام.
- ارتبط مفهوم بناء السلام بمجموعة من المتغيرات و الظروف الدولية التي استدعت ضرورة وجوده على غرار زيادة توسع نطاق التهديدات التي كانت لها الأثر الواسع في اتساع مفهوم الأمن من الأمن العسكري إلى الأمن الإنساني بأبعاده المختلفة، مما استدعى ضرورة وجود آلية تكون لها القدرة غلى مجابهة هذه التهديدات.
- مرحلة بناء السلام بالعديد من المراحل، بداية من بدعم السلام، مبررا استخدام الآليات الدبلوماسية وصولا إلى مرحلة بناء علاقات ايجابية بين الأطراف المتنازعة.
- يتم بناء السلام وفق العديد من المداخل المترابطة مع بعضها البعض، والتي تهتم بناء السلام وفقا لزاوية معينة، على غرار مدخل التنمية ...
- تتراوح آليات عملية بناء السلام بين الآليات السياسية و الاقتصادية و الفكرية الثقافية.
- تعددت المقاربات النظرية في تفسير عملية بناء السلام و اختلفت في رؤيتها لتحليل وفهم ظواهر العلاقات الدولية على متغير بناء السلام.
- برزت المنظمات الإقليمية في إطار سعي المجتمع الدولي لإيجاد آليات ذات فعالية من شأنها تحقيق السلم و الأمن الدوليين، والتي جاءت مكملة لجهود و أدوار الأمم المتحدة باعتبارها منظومة دولية جاءت بهدف تحقيق السلام.
- يعد كل من الاتحاد الأوروبي و الاتحاد الإفريقي من المنظمات الإقليمية التي اهتمت بعملية بناء السلام فالاتحاد الأوروبي جاء كنتيجة لكثرة الحروب و الصراعات التي شهدتها القارة في محاولة منا للوصول إلى عملية بناء السلام للتعرض دول و شعوب القارة، في حين تمخض الاتحاد الأوروبي هو الآخر نتيجة لعجز منظمة الوحدة الإفريقية على الوصول إلى تحقيق سلام دائم في القارة، في ظل تعدد النزاعات (الإثنية، سياسية، ثقافية، دينية...).
- يختلف الاتحاد الأوروبي عن الاتحاد الإفريقي على مستوى مؤسسات صناعة القرار إذ توجد ست مؤسسات في الاتحاد الأوروبي بينما تزداد عددها في الاتحاد الإفريقي حيث يصل عددها إلى تسع، غير أنهما يتفقان في مجموعة من النقاط على غرار الأهداف المرجوة لكل من الاتحادين كتعزيز و إرساء معالم السلام.

الفصـــــل الثاني:

مساهمة الاتحادين الأوروبي و الإفريقي في بناء السلام دوليا وإقليميا

يكمن الدور الأساسي للمنظمات الإقليمية في تحقيق السلم و الأمن على المستويين الإقليمي والعالمي، وإرساء معالم بناء السلام في المناطق التي تعاني من النزاعات و الحروب، حيث يتمثل دورها في تفعيل جهودها في عمليات بناء السلام، من خلال اعتمادها لمجموعة من الآليات والاستراتيجيات التي تساهم في تحقيقه ولقد قام كل من الاتحادين الأوروبي و الإفريقي منذ نشأتهما بوضع مجموعة من الأطر التي تهدف إلى منع نشوب النزاعات و الصراعات، و كيفية التعامل معها وحلها في حال وقوعها، بهدف صنع السلام و بناءه لتؤدي في نهاية المطاف إلى بناء عالم خالي من النزاعات و الحروب.

ولمعرفة الدور الذي يلعبه كل من الإتحادين الأوروبي والإفريقي، سيتم التطرق في هذا الفصل إلى نظرة كل منهما لبناء السلام، و في إطار دراسة مقارنة بينهما حول ماهية الآليات لكل منهما لإرساء معالم السلام وكذا جهود المنظمتين في بناء السلام و ذلك من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: رؤية تحليلية للاتحادين الأوروبي والإفريقي لبناء السلام.

المبحث الثاني: الآليات المتخذة للاتحادين الأوروبي والإفريقي في عمليات بناء السلام.

المبحث الثالث: الجهود المبذولة لكل من الاتحادين الإفريقي و الأوروبي في بناء السلام.

المبحث الأول: رؤية تحليلية للاتحادين الأوروبي والإفريقي لبناء السلام

تعددت وجهات النظر حول ملف السلام وقضية بناءه وذلك لطبيعته وخاصيته المعقدة، فقد ظهر كل من الإتحاد الأوربي والاتحاد الإفريقي كمنظمات إقليمية لها منظورها الخاص ووجهة خاصة تختلف بها عن باقي الفواعل الدولية الأخرى.

❖ المطلب الأول: نظرة الاتحاد الأوروبي لبناء السلام:

عانت القارة الأوروبية من ويلات الحروب والخراب، فالدمار والمعاناة الإنسانية التي مست القارة بسبب الحرب العالمية الثانية، خلقت لدى قادة الدول الأوروبية رغبة في تأسيس كيان سياسي يجمعهم، وعليه تم تأسيس الإتحاد الأوروبي الذي ناضل أكثر من ستة عقود لتعزيز ثقافة بناء السلام، وساهم في انتقال أوروبا من قارة حرب إلى قارة سلام.[1]

يرى الإتحاد الأوروبي ضرورة تحقيق السلام عن طريق حل النزاعات بالطرق السلمية، ولأن الإتحاد جاء من أجل جمع شمل القارة الأوروبية التي أنهكتها الحروب الدامية بين دولها، وبهذا كان للسلم أولوية قصوى في محاولة منه للنهوض بشعوب القارة، حيث انه : **"يسعى دائما إلى تحقيق و إرساء نوع من السلم والأمن و بعث الاستقرار في القارة الأوروبية، مع ضمان توحيد السياسة الخارجية والأمنية المشتركة فيما بين دولها"**.[2]

كما يُعتبر اليوم الإتحاد الأوروبي ممثلاً بارزًا في عمليات بناء السلام الإقليمي والعالمي، لتمكنه من تعزيز السلام في الداخل، وهو الآن يسعى لتحقيقه في مناطق الصراع عن طريق إقامة سياسة أمنية وخارجية مشتركة**Common Forgien and Security Policy(CFSP)**، حيث تم الإعتماد عليها على ضوء معاهدة ماستريخت المنشأة للإتحاد، وتم من خلال معاهدة أمستردام سنة 1999 تحسين عملية اتخاذ القرارات فيما يخص السياسة الأمنية والخارجية المشتركة للإتحاد، حيث أقر فيها مجلس

---

[1] Nathalie Tocci, "The European Union, Civil Society and Conflict Transformation", **micron Policy Briefing** ,(spring2008),p.2.

[2] عبد الله عبو، **المنظمات الدولية الأحكام العامة وأهم المنظمات العالمية و الإقليمية و المتخصصة**(الأردن: دار قنديل للنشر والتوزيع،2011)،ص.400.

الإتحاد _المتكون من رؤساء الدول و الحكومات_ تشجيع وتبني استراتجيات مشتركة طويلة الأمد في بعض المناطق والبلدان المجاورة.[1] وتم إدخال مهام جديدة في اتفاقية الإتحاد الأوروبي تشمل:عمليات الإغاثة؛ مهام حفظ السلام؛ والمشاركة في الإشراف على الانتخابات في إطار عملية لبناء السلام.[2] وبناءا على ذلك أصبح الاتحاد مهتم بقضايا حفظ السلم والأمن الدوليين وإصلاح النزاعات عن طريق نشر قيم الديمقراطية؛ وتعزيز حماية حقوق الإنسان وفقًا لميثاق الأمم المتحدة واتفاق هلنسكي 1985؛ وميثاق باريس 1990، حيث يوجب على الإتحاد الأوروبي التقيد بتلك المبادئ عند المبادرة في عمليات حفظ السلام وبناءه، وحددت معاهدة أمستردام خمسة أهداف للاتحاد الأوروبي و هي[3]:

- حماية الأمن الإقليمي(الأوروبي)**Regional Security** ؛
- حماية المصالح الأساسية للاتحاد الأوروبي و ضمان استقلاليته؛
- المحافظة على السلم وتقوية أواصر الأمن الدولي ؛
- دعم الديمقراطية واستقلال القضاء؛
- حماية حقوق الإنسان.

وتتضمن السياسة العامة الخارجية والأمن،السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة للإتحاد الأوروبي **Common Security and Defence Policy (CSDP)**، التي تعزز قدرة الإتحاد في التعامل مع مختلف الأزمات في المناطق المجاورة و البعيدة، فالإتحاد الأوربي ضمن سياسته الخارجية يسعى إلى تحقيق الأمن ونشر ثقافة السلام، فتعزيز السلام أصبح أمرًا مهمًا في سياسته الخارجية.[4]

---

[1] بلال قريب،**السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه**، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية ، تخصص دبلوماسية(الجزائر :جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011/2010)، ص.46.

[2] مخلد عبيد المبيضين، مرجع سابق، ص.185.

[3] بلال قريب، مرجع سابق، ص.47.

[4] هشام زهير طافش، **موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية 1999 -2003**، مذكرة نيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية (فلسطين: جامعة الأزهر بغزة، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، 2010)، ص، ص.20.21.

وتم التوصل إلى معاهدة لشبونة*، و التي جاءت من أجل إصلاح مؤسسات الاتحاد الأوروبي وعملية صنع القرار فيه، وأهم ما نصت عليه المعاهدة[1]:

- ضمان حقوق موسع لبرلمانات دول الأعضاء؛
- إعطاء منسق سياسات مشتركة في مجالات الطاقة والوقود و القضايا المرتبطة للإحتباس الحراري.
- ترأُس دولة أروبية الاتحاد مدة سنتين و نصف عرض الرئاسة بالمناوبة التي تستمر حاليا نصف عام.

كما أن معاهدة لشبونة أظهرت الدور الذي يجب للإتحاد الأوروبي القيام به في منع نشوب النزاعات، وفي نفس الوقت أكّدت على ضرورة عمل دول الإتحاد الأوروبي في إطار سياسة خارجية مشتركة، ووضع إطار لتوجيه جهود بناء السلام داخل الاتحاد أو مع دول الجوار. ويسعى الإتحاد إلى تعزيز أواصر السلام في المناطق القريبة التي تعاني من نزاعات داخل إقليمها، باعتبارها تُشّكل تهديداً على أمن و استقرار الدول الأوروبية خاصة الدول المتوسطية. ويعتمد الاتحاد الأوروبي على سياسة الجوار الأوروبية **EU Neighbors***، والتي نقلت الحدود الخارجية للاتحاد إلى الشرق والجنوب، وغيرت بالتالي أيضًا الفكرة الأصلية للاتحاد الأوروبي بشأن دول الجوار والحدود الخارجية.[2] وفي حين أن معظم الجيران المباشرين السابقين للاتحاد الأوروبي، كانت لديهم منظورات قصيرة الأجل لعضوية الاتحاد

* معاهدة لشبونة: اتفاقية دولية تم التوقيع عليها من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في 2007/12/13، و جاءت من أجل إصلاح مؤسسات الاتحاد الأوروبي وصنع القرار تجاه مجموعة من القضايا، ودخلت حيز التنفيذ في 2010/12/1 حيث تم التصديق عليها من جميع دول الأعضاء.

[1] بلال قريب، مرجع سابق، ص.48.

* تتم إدارة سياسة الجوار الأوروبية بشكل مشترك من قبل الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية **(EEAS)** الإدارة العامة المختصة بالجوار ومفاوضات التوسع في المفوضية الأوروبية. وتلعب بعثات الاتحاد الأوروبي التي تعد بمثابة سفارات الاتحاد الأوروبي في دول الجوار دورًا رئيسيًا في سياسة الجوار الأوروبية كذلك.

[2] Simon Schun, Sieglinde Gstöhl, **Theorizing the European Neighborhood Policy** (London: Routledge, 2017), p.56.

وانضمت إليه في نهاية المطاف، إلا أن الجيران الجدد كانوا أكثر تنوعًا، وكانت لديهم تطلعات مستقبلية مختلفة. و تهدف سياسة الجوار الأوروبية إلى تقريب الاتحاد إلى جيرانه وتعميق العلاقات السياسية والاقتصادية القائمة، ومساعدة البلدان التي تمر بأزمات في جهودها الرامية كما تهدف إلى تعزيز الاستقرار والتصدي للتحديات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية الحالية، أي أنه يعزز بناء السلام بنشر القيم مثل الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان والتي تشكل أساس مشاركة الاتحاد الأوروبي. [1]

و تعتمد جهود بناء السلام للاتحاد الأوروبي على مجموعة من المفاهيم الأساسية و هي[2]:

- ✓ السلام الدائم **(Permanent peace)**: حيث يسعى الاتحاد الأوروبي إلى ترسيخ و صون سلام دائم في مناطق النزاعات، وذلك عن طريق تتبع خطوات متوازية ومحددة تفضي في الأخير إلى سلام مستدام.
- ✓ الأمن الإنساني: و يهدف الاتحاد الأوربي تحقيق الأمن الإنساني من خلال احترام مبادئ و القيم الإنسانية التي من شأنها تحقيق السلام الدائم.
- ✓ مسؤولية الحماية **(Responsibility for protection)**: وهو مبدأ ظهر في تسعينيات القرن الماضي إبان حروب البلقان و رواندا، عندما فشل المجتمع الدولي بالتحرك لحماية المدنيين خلال تلك الحروب، ووصف الأمين العام للأمم المتحدة بان كي موون Ban Ki –moon مبدأ مسؤولية الحماية من خلال ثلاثة قواعد أساسية:[3]

أولاً: أنه على كل دولة أن تتحمل المسؤولية الدائمة في حماية شعبها سواءً كانوا مواطنين أو غير ذلك من الإبادة ، جرائم الحرب ، التطهير العرقي و الجرائم ضد الإنسانية أو التحريض على ما سبق.

ثانياً: يقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية مساعدة الدول في تأدية واجباتها الواردة في القاعدة الأولى.

---

[1] في: //https://library.euneighbours.eu تاريخ الدخول:05- 06-2019.

[2] الأمم المتحدة، الجمعية العامة، ص.8. 99 63/ PV/ A

[3] عامر عباس سرمد، "معالجة الفجوات في نظام الحماية الدولية للاجئين والنازحين في إطار نظرية مسؤولية الحماية"، **مجلة الجامعة**، مجلد16،عدد 5(ربيع 2014)، ص.232.

ثالثاً: إذا فشلت الدولة بشكل واضح في حماية شعبها فإن المجتمع الدولي يتحمل مسؤولية التعامل الفوري و الحاسم مستخدماً الفصل السادس و السابع و الثامن من ميثاق الأمم المتحدة مستخدماً بذلك إجراءات تتراوح بين استخدام الطرق السلمية و العسكرية إضافةً إلى ذلك وفي الحالات الطارئة فإنه يُسمح للتحالفات الدولية أن تتدخّل بشكل مشروع لإيقاف الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي وذلك بدون موافقة مسبق من مجلس الأمن.

- مفهوم التعددية الفعَّالة **(effective multilateralism)**: يرتكز الإتحاد الأوروبي على تحسين شرعية وضع القواعد العالمية، والعمل على تحديث وإصلاح المؤسسات الدولية ومتعددة الأطراف، كما
- أنه لا يمكن تحقيق السلام والأمن إلا عن طريق التعددية الفعالة القائمة على احترام القانون الدولي وصونه و تستهدف استهدافا ملائما للأخطار الأمنية، وتساهم بأساليب حقيقية في تعزيز الأمن الدولي بمعزل عن الارتباطات السياسية أو رموز الحرب الباردة التي عفا عليها الزمن، و أكد خافيير سولانا**"Javier Selana"** الممثل السامي السابق للسياسة الأمنية والخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي على أهمية التعددية الفعالة في إطار الإستراتجية الأمنية الأوربية**(ESS)** في قوله:

" في عالم من التهديدات العالمية، الأسواق العالمية، يعتمد أمننا و رخاؤنا بشكل متزايد على نظام متعدد الأطراف فعَّال، هدفنا هو تطوير مجتمع دولي أقوى، مؤسسات دولية تعمل بشكل جيد و نظام دولي قائم على سيادة القانون".[1]

ومنه فالاتحاد الأوروبي يهدف إلى بناء نظام دولي يقوم على *التعددية الفعالة* يساهم من خلالها تعزيز السلام و دعم جهود الأمم المتحدة في تحقيق السلم و الأمن الدوليين.

وأكدت مستشارة ألمانيا **أنجيلا ميركل Angela Merkel** التزام الاتحاد الأوروبي بتعزيز أسس السلام الدائم في إعلان برلين سنة 2007 للذكرى الخمسين من قيامه، حيث قالت:

[1] زين العابد ين بولبنان، **مساهمة الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية في الحوكمة الأمنية العالمية**، مذكرة نيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص حوكمة وتنمية (باتنة: ، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية 2015/2014)، ص.34.

"... **نحن ملتزمون بالحل السلمي للنزاعات في العالم، بضمان ألا يصبح الناس ضحايا للحرب و العنف والإرهاب، نحن نسعى لتعزيز الحرية و التنمية في العالم، ونريد القضاء على الفقر، والجوع و المرض، و نريد مواصلة دورنا القيادي في إحلال السلام.**"[1]

لذلك نظرة الاتحاد الأوروبي لعملية بناء السلام تبقى أولوية قصوى، في محاولة منه خلق إستراتجية هدفها كما ذكر خافيير سولانا: **"جعل أوروبا آمنة في عالم أفضل"**. فالاتحاد هدفه جعل العالم أكثر أمنا وبناء الأمن الإنساني ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع ومنع تجددها وإرساء دعائم السلام المستدام، عن طريق تبنيه لمجموعة من استراتيجيات و آليات من شأنها أن تساهم في نشر ثقافة السلام و تعزيزه في بؤر التوتر و الصراعات.

و سيتم التطرق في ماهية هذه الآليات والأدوات التي يستخدمها الاتحاد الأوروبي في بناء السلام ضمن العناصر القادمة من البحث.

❖ المطلب الثاني: نظرة الإتحاد الإفريقي لبناء السلام

شهدت القارة الإفريقية هي الأخرى العديد من النزاعات والصراعات سواء مابين دولها أو حتى في داخل الدولة الواحدة، خلَّفت نتائج كراثية مسّت استقرار دول القارة؛ و انتشار الفقر؛ و ضعف التنمية؛ وسوء الحكم. وانطلاقا من الخلفية التاريخية للعديد من النزاعات و الحروب في إفريقيا و النجاح المحدود لمنظمة الوحدة الإفريقية في منع و إدارة و حل النزاعات، حيث لم تتمكن من مواكبة المستجدات الدولية، ومع بروز و نجاح التجربة التكاملية الأوربية استلهم منه قادة الدول الإفريقية بفكرة إنشاء كيان سياسي يجمع فيما بين دول القارة ، وعليه تم الاتفاق بإنشاء الاتحاد الإفريقي لمواجهة المخاطر الجديدة التي تمس القارة، وإعادة إحلال السلم و نقل القارة من حالة فوضى وانتشار الحروب والتهميش الاقتصادي والسياسي إلى حالة يعمها الاستقرار والسلم و التنمية و المشاركة بفاعلية في الساحة الدولية.

و نظراً إلى التحديات الخطيرة التي تمس القارة الإفريقية خاصَّة في مجال السِّلم والأمن؛ فالقارة تواجه استمرار للنزاعات، ما يترتب على ذلك من عواقب إنسانية واجتماعية واقتصادية، خصوصاً مع عدم التوصل إلى تسويات نهائية مرضية في النزاعات بين دول الإفريقية، الأمر الذي ولَّد إحباطًا فيما يتصل

[1] Declaration on the occasion of the 50 th anniversary of the signature of the Treaties of Rome.

بالجهود الرامية بناء السلام، وعليه نظرة الاتحاد الإفريقي لبناء السلام يعتبره من أهم النشاطات التي يجب أن يقوم بها، وطرح الاتحاد الإفريقي لأول مرة رؤية جديدة لكيفية التصدي للنزاعات والذي يقوم على تبني سياسات ومناهج و قواعد سلوكية تدخل بيئة العمل الجماعي الإفريقي.[1]

حرص الإتحاد الإفريقي على مواجهة النزاعات والحروب المنتشرة في أرجاء القارة بوصفها تمثّل تهديداً مباشراً للأمن والاستقرار في القارة، و يسعى الاتحاد الإفريقي إلى تعزيز قيم و أواصر السلام من خلال توحيد سياسته الخارجية للدول أعضاءه لمواجهة مشاكل القارة، كما يهدف الاتحاد الدفاع عن سيادة الدول الأعضاء ووحدة أراضيها و استقلالها، فالاتحاد يسعى إلى تحقيق الوحدة والتضامن بين البلدان والشعوب الإفريقية من خلال مواجهة الصراعات والحروب الإفريقية، عبر تأسيسه لمجلس السلم و الأمن سنة 2004 ليحل محل آلية منع وإدارة وحل الصراعات المنشأة في عام 1993، و التي كانت تابعة لمنظمة الوحدة الإفريقية المنحلة[2]. و جاء في بروتوكول حول إنشاء الاتحاد مجلس السلم و الأمن التابع للاتحاد الإفريقي:

"...وإذْ نُعرب عن القلق إزاء الانتشار المستمر للنزاعات المسَّلحة في أفريقيا وإزاء عدم إسهام أي عامل داخلي منفرد في التراجع الاجتماعي والاقتصادي للقارة وفي معاناة السكَّان المدنيين، أكثر من إسهام كارثة النزاعات داخل دولِنا وفيما بينها في ذلك . وإذْ نُعرب عن قلقنا أيضاً إزاء إرغام النزاعات الملايين من مواطنينا بما في ذلك النِساء والأطفال على حياة التنّقل كلاجئين ومشردين داخليًا محرومين من وسائل الكسب ومن الكرامة والإنسانية والأمل" [3].

---

[1] رجب عبد السلام العاتي، **دور المنظمات الإقليمية في تسوية النزاعات دراسة حالة:الصومال**، دراسة مقدمة لاستكمال متطلبات للحصول على درجة دكتوراه غير منشورة، تخصص فلسفة (القاهرة : جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، 2012)، ص.2.

[2] ماجد رضا بطرس، الاتحاد الإفريقي:الحاضر واستشراف المستقبل، من الموقع: https://www.researchgate.net/.../Maged_Botros...African_Union...present...Future/.../5... *(05-06-2019).*

[3] من ميثاق الإتحاد الإفريقي والدفاع المشترك ، ص.2.

أنشأ كذلك الإتحاد قوات المعروفة ببعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال اختصاراً باسم الأميصوم (AMISOM)، مهمتها من الجانب العسكري هدفها تحقيق السلام في الصومال من قبل الاتحاد الأفريقي بدعم من الأمم المتحدة تم إرسالها في 2007، و مثَّلت نقلة نوعية في عمليات الاتحاد الإفريقي.[1]

ويرى الاتحاد الإفريقي أن تحقيق السلام يكون نتيجة لازدهار و تحسن الأوضاع الاقتصادية، فالقارة الإفريقية تشهد تدهورا اقتصاديًا كبيرًا، خلَّف نتائج سلبية كالفقر والمجاعة وعدم الاستقرار السياسي و انتشار الحروب الأهلية، وعليه يرى الاتحاد ضرورة نشر ثقافة السلام و الأمن و السعي لتعزيز الاستقرار في القارة، عن طريق تعزيز التنمية المستدامة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك تكامل الاقتصاديات الإفريقية، ويسعى الاتحاد للوصول إلى مرحلة العملة الموحدة لدول الاتحاد الأفريقي، ومن أهم المبادرات التي جاء بها من أجل تنمية القارة الإفريقية هي مبادرة "الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا"، والتي سوف نتطرق إليها في عنصر الآليات حيث يستخدمها الاتحاد كآلية من اجل النهوض باقتصاد القارة التي تمتلك اكبر ثروات طبيعية، ويطمح الاتحاد إلى تعزيز التعاون في جميع النشاطات البشرية لرفع مستوى معيشة الشعوب الإفريقية، وضرورة العمل مع الشركاء الدوليين عن طريق تعزيز البحث في كل المجالات خاصة في مجال العلم و التكنولوجيا.

ويرى الاتحاد ضرورة تعزيز حقوق الإنسان عن طريق خلق البيئة المواتية لاحترامها، و ضرورة احترام العدالة الاجتماعية لضمان حقوق الإنسان و سيادة القانون.[2]

وبناءً عل ذلك؛ يركز الاتحاد على تحقيق كل تلك الأهداف وفق مبادئ تؤكد مدى اهتمام الاتحاد بقضية السلام وكيفية تحقيقه، كمبدأ التعايش السلمي بين الدول الأعضاء في الاتحاد و حقها العيش في سلام و أمن، كذلك حق تدخل الاتحاد في أية دولة عضو و هذا طبقا لمقررات المؤتمر ووفق ظروف خطرة، على سبيل المثال الحرب والإبادة الجماعية، فشعوب القارة يعانون من تمزق كبير داخل دولها

[1] Paul D.william, **Fighting for Peace in Somalia: A history and analysis of the African Union Mession AMISSOM 2007-2017**(UK: Oxford University Press, 2018), p.21.

[2] مهند عبد الواحد النداوي، مرجع سابق، ص.254.

والحروب الأهلية بسبب الاختلافات الإثنيَّة، أدت بعضها إلى انقسامات داخل إقليمها الواحد، كما أن الاتحاد يرى أنه لا يمكن للسلام أن يدوم بغياب الديمقراطية وعليه فهو يسعى إلى تكريس و تعزيز السلام عن طرق بناء مؤسسات ديمقراطية والمشاركة الشعبية و الحكم الرشيد[1].

لذلك تبقى نظرة الاتحاد الإفريقي لتعزيز السلام أمراً أساسيًا و هدفًا أوليًا، حيث جاء الاتحاد من أجل استعادة الأمن وبث الاستقرار وإرساء معالم بناء السلام داخل القارة الإفريقية، محاولة منه للنهوض بشعوبها والخروج من حالة الفقر والتخَّلف والصِّراع المتنامي داخل و بين دول القارة، وبالتالي ما هي الطرق و الآليات التي اتَّبعها الاتحاد من أجل إرساء معالم بناء السلام؟، وهذا ما سيتم معرفته في العنصر القادم من البحث.

المبحث الثاني:الآليات المتخذة للاتحاد الأوروبي و الإفريقي في عمليات بناء السلام

يتطلع كل من الاتحادين الأوروبي و الإفريقي إلى إرساء معالم بناء السلام من خلال إتباع مجموعة من الطرق والآليات، التي سيتم التطرق إليها من خلال هذا العنصر حيث سيتم التعرف إلى نشاطات كل من الإتحادين الأوروبي والإفريقي ضمن هذه الأساليب.

❖ المطلب الأول: الآليات الدبلوماسية:

يتخذ كل من الإتحادين الأوروبي و الإفريقي مجموعة من الآليات الدبلوماسية، والمتمثلة في الدبلوماسية الوقائية كالوساطة و التفاوض و المساعي الحميدة ، وتسهيل ورشات العمل والحوار المعنية بصنع السلام وشبكات العمل وبناء القدرات.

الفرع الأول: التفاوض

يعرف التفاوض على أنه: " نوع من الحوار و تبادل الاقتراحات بين طرفين أو أكثر بهدف التوصل إلى اتفاق يؤدي إلى حسم قضية نزاعية بينهم، وفي نفس الوقت الحفاظ على المصالح المشتركة فيما بينهم."[2]

---

[1] المرجع نفسه، ص.255.

[2] جميل عودة إبراهيم، التفاوض السياسي لحل النزاعات، مركز آدم للدفاع عن الحقوق و الحريات، من موقع: http://annaba.org/araabic/authorsarticles/10110، (04-05-2019).

وعملية المفاوضات تعني تبادل للرأي بين الأطراف المتنازعة بهدف الوصول إلى حل توفيقي بينها، فالتفاوض أسرع الطرق لتسوية النزاعات الدولية[1].

يأخذ التفاوض الشكل المباشر الذي يعني تفاوض طرفان متنازعان دون تدخل الطرف الثالث ويمكن يأخذ التفاوض كذلك شكل غير مباشر يعني ذلك تولي طرف ثالث نقل اقتراحات للطرف الآخر و يعرف هذا الشكل بالتفاوض الوسيط أو "الوساطة" و التي سيتم التطرق إليها في العنصر القادم.

تمر عملية التفاوض بعدد من المراحل حتى تتبلور في شكل اتفاق بين طرفيها أو أطرافها، وتتمثل هذه المراحل في:[2]

1- مرحلة الإعداد و التهيئة للتفاوض و تهدف إلى:

1. التعرف إلى الرغبات و الميول و موضوع النزاع؛
2. تبادل المعلومات و جمع المعلومات ذات الصلة بموضوع النزاع؛
3. تحسين عملية الاتصال و التواصل بين طرفي النزاع.

2- مرحلة إجراء المفاوضات و يتم فيها:

4. اختيار التكتيكات التفاوضية المناسبة و الاستعانة بالأدوات التفاوضية الناسبة و بصفة خاصة تجهيز المستندات؛
5. ممارسة الضغوط التفاوضية على الطرف الآخر، سواء داخل جلسة التفاوض أو خارجها و تشمل هذه الضغوط عوامل: الوقت، التكلفة، والجهد، وعدم الوصول إلى نتيجة، والضغط الإعلامي و النفسي)؛
6. تبادل الاقتراحات وعرض وجهات النظر في إطار الخطوط العريضة لعملية التفاوض؛
7. الوصول إلى اتفاق بين الطرفين المتنازعين؛

3- مرحلة إبرام الاتفاق ويتم فيها:

8. التوصل إلى اتفاق نهائي واضح ثم كتابة الاتفاقية التي توصل إليها طرفا النزاع؛

---

[1] عبيد مجيد العيساوي، **العلاقات الدبلوماسية و دورها في حل المنازعات الدولية**(الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2015)، ص.147.

[2] محمد عبد الحميد من صلاح، **فن التفاوض و الدبلوماسية** (القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر و التوزيع، ط1،2011)، ص.54.

9. توقيع طرفي النزاع على الاتفاقية؛

4- مرحلة تنفيذ الاتفاقية: يتم فيها وضع برنامج زمني لتنفيذ الاتفاق، ومتابعة عملية التنفيذ بمراحله المختلفة و توصيل المعلومات المتعلقة بالتنفيذ بين الأطراف المتنازعة.

5- تقويم التفاوض: وتتم بعد نجاح عملية التفاوض و بلوغها مرحلة التنفيذ، و يتم فيها متابعة عملية التنفيذ و مراقبتها.

الفرع الثاني: الوساطة:

وهي أداة أساسية و مرنة و فعالة، تستخدمها الأمم المتحدة و المنظمات الإقليمية (الاتحاد الأوروبي و الاتحاد الإفريقي محل الدراسة) من أجل منع نشوب النزاعات وإدارتها وحلها، و تحدد الوساطة القواسم المشتركة بين الأطراف المتنازعة و بناء الاتفاقيات الصغيرة عليها من أجل أن تشكل أساسا لتوقيع اتفاقيات و تسويات أكبر.[1]

و الوساطة هي: **"جهود تبدلها جهة معينة للتوسط بين طرفين متنازعين من خلال العمل على تهيئة الأجواء لدخول المتنازعين في مفاوضات لفض النزاع القائم بينهما و المشاركة الفعلية في عملية المفاوضة و ما يرتبط ذلك من تقديم الوسيط لمقترحات و التعبير عن وجهة نظره و الدفاع عنها، و قدر يساهم الوسيط في وضع الأسس التي يقوم عليها حل النزاع".**[2]

وتتطلب عملية دعم الوساطة عناصر يجب تجسيدها في أوقات مختلفة لضمان نجاح عملية الوساطة، تشتمل هذه العناصر:[3]

---

[1] محمد أبو النمر وآخرون ، **المقاربات الإيجابية لبناء السلام**، ترجمة: فؤاد سروجي(الأردن: الأهلية للنشر و التوزيع، ط1، 2007)، ص.43.

[2] عطا محمد صالح زهرة، **في النظرية الدبلوماسية** (عمان: دار مجدلاوي للنشر و التوزيع،ج2، ط1 ،2004)، ص.111.

[3] تقرير الأمين العام، "منع نشوب النزاعات المسلحة"،الأمم المتحدة (الجمعية العامة)، A/72/115 ، ص.8.

1- البيئة المواتية: حيث تتطلب الوساطة الاضطلاع لعمليات بيئة خارجية داعمة لها و محاولة خلق هذه البيئة لتيسير الوساطة من خلال التعاون مع أطراف النزاع لتحقيق المواءمة في إطار إستراتجية سياسية و بذل جهود للمساعدة على تكوين مجتمع مدعم لعمليات السلام بشكل واسع.

2- دعم إستراتجية الوساطة و عملياتها: دعم عملية الوساطة من خلال التطرق إلى جدول أعمال و سلسلة القضايا و تكوين الوفود و مستوى المشاركة، كما أنه تستلزم أن تكون لأطراف النزاع رغبة في حل النزاع و المضي قدما، ومن أجل وساطة فعالة يتطلب في حالة رفض أطراف النزاع المضي قدما من داعمي الوساطة بتهيئة الأرضية الملائمة لذلك عن طريق الدخول في **" المحادثات بشأن المحادثات"**، و**الدبلوماسية المَكُّوكِية "Shuttle Diplomacy "**، حيث تعرف هذه الأخيرة على أنها : ذلك النهج من الممارسات الدبلوماسية الدولية التي تتسم بوجود سلسلة من الاتصالات المباشرة و المكثفة بين كبار المسئولين السياسيين في عدد من الدول.[1] و تحدد الدبلوماسية المكوكية دور الوسيط من الشخصيات

3- السياسية المرموقة التي تتميز بقدرة على فتح الحوار و التفاوض، و الدبلوماسية المكُّوكِيَة تتميز بقدرتها على اجتياز العديد من المواقف الدولية الصعبة على عكس الدبلوماسية العادية.[2]

4- العمليات الفعالة: لضمان نجاح جهود الوساطة تتطلب توفير مكان إجراء المفاوضات والقدرة على تنظيم اجتماعات متعددة المستويات كما تحتاج لدعم مالي و إداري و أمني خاص.

5- دعم جهود التنفيذ: و يعني ذلك إشراك الجهات المعنية بدعم التنفيذ وكذلك الجهات المانحة.

6- بناء القدرات: يعني مجموعة من تدخلات منظمة مخطط لها، وتتم من خلال التدريبات و البحوث و توثيق الممارسات ووضع التوجيهات.[3] إن تعزيز قدرات الوسطاء و أطراف النزاع وكل من شارك في عمليات الوساطة مما يزيد من فرص نجاحها.

يشارك الاتحاد الأوروبي بشكل مستمر في عمليات الوساطة ومحاولة تطوير القدرات في هذا المجال، ويضطلع لمنع نشوب النزاعات و التصدي لها بوسائل سلمية باتخاذه الوساطة و التفاوض ضمن إطار سياسته الخارجية. و انشأ الاتحاد الأوروبي فرق خاصة وهياكل مؤسسية مخصصة لدعم الوساطة،

---

[1] إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: النظرية و الواقع (القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ط1، 2011) ،ص.250.

[2] Cononay W.Hendereson, **International Relation conflict and cooperation at the turn of the21 centry**(New York: MG Graw Hill,1997),p.205.

[3] أماني قنديل، **الموسوعة العربية للمجتمع المدني** (مصر: الهيئة المصرية العامة للكتب، 2008)، ص.220.

وظهرت هذه المؤسسات نتيجة لتقييمات تم التوصل من خلالها إلى أن وجود قدرات داخلية مكَّرسة لدعم الوساطة يعد أمرًا مهمًا بالنسبة للاتحاد الأوروبي، تكمن مهمة هذه الهياكل في محاولة منها خلق أرضية مشجِّعة للحوار والتفاوض بين الأطراف المتنازعة، فالاتحاد يرى انه لا سبيل إلى تسوية الخلافات إلاِّ عن طريق التوفيق بين طرفي النزاع و تشجيعهم على التفاوض.

وعليه نجد أن الاتحاد الأوربي اعتمد على آلية الوساطة في حل النزاع بين صربيا و كوسوفو من خلال فتح الحوار بينهما، وتم سحب القوات الصربية في كوسوفو في جوان1999، حيث أيَّد رئيس صربيا ووزير خارجيتها بعثة الاتحاد المعنية بسيادة القانون في كوسوفو؛ ثم وقَّع على بروتوكول التعاون في مجال الشرطة بين وزارة الداخلية الصربية وبعثة الاتحاد.[1]

ومن الملاحظ أن الاتحاد يدعم مجموعة من جهود الوساطة لحل الأزمة الخليجية القطرية، والتي بدأت في الخامس من جوان 2017، حين قررت كل من: السعودية؛ البحرين؛ الإمارات العربية المتحدة ومصر قطع العلاقات الدبلوماسية مع دولة قطر.

واهتم الاتحاد الأوروبي لإيجاد حلول للأزمة الخليجية، خاصة وأن العلاقات بين الاتحاد الأوروبي ودول الخليجية تتميز بالتعاون في المجال الاقتصادي والتجاري، وذلك من خلال مجلس التعاون الخليجي، ومع مقاطعة الدول الخليجية الأربع لقطر، حاول الاتحاد الأوروبي إلى تفعيل الحوار بين دول المنطقة وإيجاد أسس مشتركة بينها، وعليه التقت الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية فيديريكا موغيرني**Federica Mogherini** مع وزير الخارجية القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن في تاريخ 9-جوان-2017، حيث قالت:

" إن للاتحاد الأوروبي علاقات جيدة بجميع دول مجلس التعاون الخليجي، وجميع دول الخليج، ونريد أن نحافظ على هذه العلاقات بجميع دول الخليج، و نحافظ على علاقات جيدة بجميع دول الخليج. ونعتقد أيضا أن التعاون الإقليمي في منطقة الخليج و المنطقة العربية أمر أساسي لأسباب مختلفة؛ ... ونحن نعتقد أن التعاون الإقليمي في منطقة الخليج أمر

[1] برهان غليون وآخرون، **المتغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ط1، 2005)، ص.17.

أساسي لأمننا في أوروبا لتحقيق الاستقرار في المنطقة، وهو أمر أساسي للتعاون الاقتصادي و التجاري."[1]

و قالت كذلك:

" الاتحاد الأوروبي يعمل على مخاطبة الأطراف المعنية بشكل مباشر في الإحداث الجارية من توتر و تأزم العلاقات في الخليج العربي و الدول المحيطة به. " [2]

وعليه فالاتحاد الأوروبي حسب ما جاءت به الممثلة العليا للشؤون الخارجية يؤكد مدى اهتمام هذه المنظمة بالأزمة الخليجية، حيث تحاول حل الخلاف بين قطر ودول الخليج الأربع(السعودية؛ الإمارات؛البحرين؛ مصر)، كما أن الاتحاد دعم جهود الوساطة الكويتية ودعوته إلى رفع الإجراءات التي تمس المدنيين في قطر جراء الحصار المفروض من قبل الدول العربية الأربع .

بالإضافة إلى تدخله في الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، حيث تميز الموقف الأوروبي من القضية الفلسطينية بمعارضتها لسياسة الإسرائيلية، كما أنه بادر في وضع برامج محددة حملت عناوين إصلاح السلطة و مؤسساتها، و تقديم مشاريع لإصلاح مرافق بعينها في السلطة الفلسطينية، على سبيل المثال: القضاء؛ المؤسسات المالية؛ و الأجهزة الأمنية.

ويحاول الاتحاد الأوروبي لإيجاد حل للصراع، من خلال إجراء مفاوضات مباشرة بين إسرائيل وفلسطين، حيث جاء في إعلان صريح سنة 2003 للإستراتيجية الأمنية الأوروبية أن: **" الصراع العربي الإسرائيلي يشكل أولوية إستراتجية لأوروبا".**[3]**غا**

ويسعى الاتحاد الأوروبي للتوسط بين الطرفين من أجل منع التدهور الاقتصادي بالضفة الغربية وقطاع غزة بسبب سياسة الاحتلال، إذ طالب بتخفيف القيود التي تضعها أمام الموارد الفلسطينية.[4]

---

[1] أحمد قاسم حسين، "الاتحاد الأوروبي و الأزمة الخليجية: السياق و مواقف الفاعلين"، **المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات**، عدد30(جانفي2018)، ص.70.

[2] تقرير المفوضية الأوربية، تصريحات الممثلة العليا حول لقائها مع وزير خارجية قطر، ص.2.

[3] ألفارو دو فاسكونسيلونس، **الاتحاد الأوروبي و القضية الفلسطينية**(الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، ط1 ، 2013)، ص.6.

[4] نشرة فلسطين اليوم، الخبر الرئيسي، **مركز الزيتونة للدراسات و الاستشراف**، عدد4276 (ماي2017)، ص.21.

وحسب قول **يوهان غالتون** أن الاتحاد الأوروبي يُعتبر الوسيط الملائم للصراع الفلسطيني–الإسرائيلي باعتباره نموذج يُحتذى به.[1]

أما بخصوص الوساطة والجهود الدبلوماسية لدى الاتحاد الإفريقي، فالاتحاد يهدف إلى خلق بيئة مبنية على الثقة خاصة فيما يتعلق بدعمه لاتفاقيات السلام بين أطراف النزاع وذلك حسب ما جاء في مضمون ميثاق الاتحاد الإفريقي لعدم الاعتداء و الدفاع المشترك:

يتعين على الدول الأطراف في أي نزاع أن تسعى أولا إلى إيجاد حل بالمفاوضات أو الوساطة أو المصالحة أو التحكيم أو التسوية القضائية أو اللجوء إلى الآليات أو الترتيبات الإقليمية و القارية أو أي وسيلة سلمية."[2]

وكمثال لذلك؛ الجهود المبذولة للاتحاد الأفريقي في حل قضيتي ساحل العاج من خلال دعم الوساطة والاتفاقيات الدولية كموقفه في دعم اتفاق ماركوسي، و قيادة التفاوض في إقليم دارفور. فالاتحاد الإفريقي سعى إلى ممارسة دور فعال في حل قضية دارفور، فقد شهدت المنطقة نزاعات حادة بين الحكومة و الجماعات المسلحة، وتمتت مجموعة من المفاوضات منذ بداية الأزمة من 2003 إلى 2016، والتي بدأت بمساعي الاتحاد بتشجيع الرئيس التشادي **إدريس دبى Idriss Déby** على عرض وساطته بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة في دارفور، وعليه قامت مجموعة من المفاوضات بين الطرفين انتهت بتوقيع اتفاقية وقف إطلاق النار، وتم التوقيع عليها سبتمبر 2003، و رغم ذلك فقد تم اختراق الاتفاق من قبل الجانبين.[3]

وتواصلت جهود الوساطة لجمع الطرفين، حيث وكَّل الاتحاد الإفريقي مجموعة من المفاوضون لإجراء محادثات بين الطرفين، و إقناعهما بتأسيس لجنة دولية لمراقبة وقف إطلاق النار، وعليه تمكن الاتحاد في الأخير بتوقيع اتفاقية لتأسيس لجنة وقف إطلاق النار في ماي 2004، لكن فشلت هي الأخر و تم اختراقها.

---

[1] حسن جمول،"الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من منظور الخبراء"، مقابلة تلفزيونية مع: يوهان غالتونغ وعباس عودة، قناة الجزيرة، 2010.

[2] مادة 15 من ميثاق الاتحاد الإفريقي لعدم الاعتداء والدفاع المشترك.

[3] منى حسين عبيد، "الاتحاد الإفريقي و قضايا الدول الإفريقية: ساحل العاج و إقليم دارفور نموذجا"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، عدد63،2015 ، ص.33.

وفي 2006؛ تحول الوضع في المنطقة من نزاع مسلح عالي التدمير بين الحكومة والمعارضة، إلى تنافس عنيف للوصول إلى السلطة و الموارد.[1] وقام الاتحاد الإفريقي بإبرام اتفاق سلام جزئي بين الحكومة وحركة تحرير السودان بعد مفاوضات شاقة بزعامة السياسي السوداني **أركو مناوي** في العاصمة النيجيرية أبوجا، لكن لم يدم طويلا هذا الاتفاق حيث زادت وتيرة النزاع بين الطرفين. وعليه قام الاتحاد الإفريقي بالتعاون مع الأمم المتحدة لحفظ و إرساء معالم السلام في المنطقة، من خلال تكليف مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الوسيط يان اليسو **Yan Iliso** بالتعجيل بمحادثات أبوجا، وشاركه في ذلك نظيره في الاتحاد الإفريقي سليم أحمد سليم بهدف منهما إلى وضع حد للعنف وإرساء معالم السلام، وفي 2009 تسلمت المحادثات دولة قطر نظرا لفشل الاتحاد الإفريقي في إقناع الطرفين لعقد اتفاقية سلام.[2]

كما أن الاتحاد الإفريقي ساهم في عمليات الوساطة في جمهورية إفريقيا الوسطى، التي دخلت في حرب أهلية منذ 2012 بين حكومة جمهورية إفريقيا الوسطى وجماعة السيليكا*، حيث تبنى الاتحاد مبادرة السودان لحل الأزمة، من أجل الوصول لاتفاق سلام ومحاولة إدخال الأطراف المتنازعة في حوار والتفاوض فيما بينها، ليتم في الأخير توقيع اتفاقية سلام بين جمهورية أفريقيا الوسطى والجماعات المسلحة في بانغي(السودان) في جانفي 2019.

ووجب كذلك ذكر مساهمة الاتحاد الإفريقي في الأزمة الليبية والتي تعود جذورها إلى الحالة التي سادت البلاد عقب إنهاء حكم الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي سنة 2011، و ظهرت بوادر تحرك الاتحاد الإفريقي حين شكَّل في قمته بأديس بابا سنة 2011 لجنة وساطة مكوَّنة من خمسة رؤساء الدول وهم: مالي (أمادو توماني توري)؛ جنوب إفريقيا (جاكوب زوما)؛ موريتانيا (محمد ولد عبد العزيز)؛ الكونغو(دنيس ساسو نغيسو)؛ و أوغندا (يويري موسيفيني)، لكن لم يتم قبول الوساطة و رفضت.

---

[1] زكي البحيري، **مشكلة دارفور: أصول الأزمة و تداعيات المحكمة الجنائية الدولية**(القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب،2010)، ص.221.

[2] عبد السلام معزيز، "تعاون الاتحاد الإفريقي مع هيئة الأمم المتحدة في تسوية النزاعات الإفريقية"، **مجلة التواصل في الاقتصاد و الإدارة و القانون**،عدد45(مارس 2016)، ص.43.

* جماعة السيليكا: وهي جماعة مقاتلة في جمهورية أفريقيا الوسطى ، تأسست سنة 2012 من مجموعة من المعارضين لحكم فرانسوا بوزيدي.

ومع إصرار الرئيس المصري عبد الفتاح السِّيسِي و إطلاقه مبادرة **"حلول إفريقية لمشاكل إفريقية"** أثناء تولِّيه رئاسة الدورية للاتحاد الإفريقي، صدر بيان يدعو فيه إلى تنظيم مؤتمر حول ليبيا في جويلية 2019 يدعو اللِّيبيين إلى الحوار و التوافق حول نقاط الاختلاف بما فيه التسوية الشاملة. و بما أنه لم يكن جزءًا من الأزمة الليبية ولم يُشَرعن التدخل العسكري فيها يمكن أن يكون جزءًا من الحل. [1]

في ضوء ما سبق؛ و في إطار المقارنة بين جهود الوساطة لكل من الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي ومدى نجاعة كل منهما في أنشطة الوساطة و التفاوض، يمكن القول إن الإتحاد الأوروبي له تجارب عديدة ضمن الجهود الدبلوماسية وهذا ما يميزه عن الاتحاد الإفريقي، إذ تمكن الاتحاد الأوروبي من إيجاد أرضية مشتركة للعديد من الأطراف المتنازعة، ولا ننسى جهوده في تدريب الفرق الخاصة بالإضافة إلى تطوير الهياكل المؤسسية المخصصة للوساطة، كما أنه ساهم بشكل كبير في إرسال بعثات خاصة في العديد من المناطق التي تعاني من النزاعات و التوسط بين أطرافها المتصارعة، ومن الملاحظ انه الأطراف المعنية بالنزاع تقبل بالمبادرات التفاوضية تحت إشراف الاتحاد الأوروبي، لامتلاكه القوة المدنية التي مكنته بكسب الثقة بين أطراف النزاع، و في مقابل ذلك؛ نجد بأن الاتحاد الإفريقي لا يزال يعاني العديد من المشاكل التي كانت العائق الأكبر في أداء مهامه، في مقدمتها ضعف المصادر التمويلية و اللوجيستية؛ فكما نعلم كلنا جهود الوساطة ورعاية المفاوضات تتطلب قدرات مالية لتنفيذ مثل هذه الأنشطة. غير أنه العديد من الدول الأعضاء فشلت في سداد مستحقاتها، والتي غالباً ما تعاني من ارتفاع النفقات وضعف الإدارة المالية، مما ينعكس ذلك على أداء و دور الاتحاد الإفريقي في إدارة و حل العديد من النزاعات الإفريقية، مثل ما حدث في أزمة دارفور[2].

❖ المطلب الثاني: الآليات الاقتصادية:

في هذا العنصر سيتم التطرق إلى مختلف الآليات الاقتصادية التي يعتمد عليها كل من الاتحادين لإرساء معالم بناء السلام، باعتبار أن تعزيز السلام و تحقيق الاستقرار لا يمكن أن يتحقق في بيئة يعمها الركود الاقتصادي.

---

[1] جبريل العبيدي، "الاتحاد الإفريقي و فرص حل الأزمة الليبية"، **جريدة الشرق الأوسط**، عدد14689 (فيفري 2019)،انظر موقع: https://aawsat.com/node/1592181 (05-05-2019).

[2] مهند عبد الواحد الندوواي، مرجع سابق،ص.234.

الفرع الأول: الآليات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي

عقد الاتحاد الأوروبي علاقة الشراكة والتعاون مع دول الجوار خاصة بلدان حوض المتوسط، حيث باتت هذه الأخيرة تشكل تهديداً مباشراً لأمن الدول الأوربية نظرا للقرب الجغرافي، وعليه تم إبرام مجموعة من الاتفاقيات في إطار مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية من أجل النهوض باقتصاد و تحقيقي التنمية المستدامة لدول حوض المتوسط.

وبرزت مظاهر التعاون خاصة مع أزمة النفط العربي 1973 وظهور ما عُرف بـ " السياسة المتوسطية الشَّاملة" بين 1972– 1989، ثم دعوة الاتحاد الأوروبي إلى " السياسة المتوسطية الجديدة" بين 1989–1995 .[1]

وفي بداية التسعينات خلَّص المجلس الأوروبي إلى أن هناك حاجة إلى دعم السياسات المتوسطية الجديدة، وتم عقد مؤتمر في برشلونة يومي 27– 28 نوفمبر1995 بمشاركة خمسة عشر من دول الاتحاد الأوروبي و اثنتي عشر دولة متوسطية، ويعتبر هذا المؤتمر نقطة تحول جديدة في مسيرة العلاقات الأورو متوسطية.

و تعرف الشراكة الأوروبية–المتوسطية على أنها:

" العلاقة المشتركة و القائمة على تحقيق المصالح المشتركة من جهة و تحديد مدى قدرات و مساهمات كل طرف من جهة أخرى للوصول إلى غايات المنشودة و المتوقعة."[2]

وتهدف الشراكة الأورو متوسطية (أو مسار برشلونة) إلى تنمية التعاون الاقتصادي و المالي والاهتمام بالجوانب الاجتماعية و الثقافية و الإنسانية، حيث أكد إعلان برشلونة على أهمية توطيد أركان السلام والأمن و الاستقرار في الحوض المتوسط. و للشراكة مسارين: [3]

---

[1] أسامة جندوب، **العولمة والإقليمية مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية**(مصر: الدار المصرية اللبنانية،ط1، 2000)، ص.60.

[2] المرجع نفسه، ص.61.

[3] أشرف عبد العزيز، "12 عام من الشراكة الأورو متوسطية، مجلة دراسات شرق أوسطية"، **مركز دراسات الشرق الأوسط و المؤسسة الأردنية للبحوث و المعلومات**،العدد45(خريف 2008)، ص، ص. 13– 17.

المسار الأول شعبي: يركز بشكل كبير على مجموعة من المنتديات والشبكات و ابرام والمشروعات المشتركة.

المسار الثاني رسمي: هدفه تأسيس منطقة تجارية بحلول سنة 2010 مشتركة تنعم بالسلام الاستقرار والأمن و احترام المبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان و الحريات الأساسية و تعزيز التفاهم بين الثقافات في المنطقة الأورو متوسطية[1].

وتتمثل الأداة المالية الرئيسية للشراكة الأورو متوسطية في برنامج ميدا "MEDA "، حيث يعتبر الآلية الأساسية للشراكة، وقد استمرت المرحلة الأولى من البرنامج، التي عرفت باسم (MEDA I)، في المدة من 1995 إلى 1999، أما المرحلة الثانية فعرفت باسم(MEDA II) في المدة 2002 من إلى2006، و يركز البرنامج على تقديم التعاون الاقتصادي و المالي بتقديم مساعدات مالية و دعم القدرات الوطنية و تنمية التبادل التجاري و التعاون في مجالات التعليم و الصحة و تطوير البحوث والتكنولوجيا. و يركز كذلك على دعم التحول الاقتصادي هدفه تطبيق مبادئ التجارة الحرة عن طريق زيادة التنافس مما يفرض تحقيق النمو الاقتصادي و تنمية القطاع الخاص. وانطلاقا من 2007 تَّم طرح آلية جديدة محل برنامج "MEDA" هي آلية الجوار و الشراكة الأوروبية و أصبح جميع شركاء "MEDA" يشكلون جزاءاً من سياسة الجوار[2] .

شهدت الشراكة الأورومتوسطية في إطار مسار برشلونة تحديات أبرزها الصراع العربي–الإسرائيلي، وفي ظل هذه التحديات و التعثر الذي مرت به الشراكة قام الرئيس الفرنسي **نيكولا ساركوزي Nicolas Sarkozy** بطرح رؤية جديدة للتعاون بين ضفتي المتوسط ترتكز على إقامة اتِّحاد متوسطي يضم كافة الدول المطلَّة على البحر المتوسط، و قد طرح الرئيس الفرنسي هذه المبادرة أثناء حملته الانتخابية تحت اسم **" مسار برشلونة: الاتحاد من أجل المتوسط"** ، وتم استبدال اسمه فيما بعد بـ" الاتحاد من أجل المتوسط".

---

[1] إلينا لازارو، ماريا جيبانو، جير سيموس توسورباس، "حدود الترويج للمعيارية: الاتحاد الأوروبي من مصر و إسرائيل/فلسطين"، **مجلة رؤية تركية**، العدد4(خريف 2013)، ص.48.

[2] أنور محمد فرج، "السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي–إعلان برشلونة نموذجاً–" ، **مجلة دراسات دولية**، عدد39 ،2009، ص.88.

تضمنت مبادرة ساركوزي على ست ركائز أساسية؛ من بينها : تشجيع التنمية الاقتصادية في منطقة البحر المتوسط، ورسم معالم فضاء الأمن المتوسطي، و التنمية المستديمة (ايكوميد)، و حوار الثقافات ميديااميد).[1]

يهدف الاتحاد من أجل المتوسط إلى:[2]

6- تعزيز الديمقراطية و المشاركة السياسية و التعاون بين دول حوض المتوسط؛

7- يحرص على تقديم مساهمة في استقرار المنطقة حوض المتوسط إلى جانب الحفاظ على مصالح الأعضاء

8- الالتزام الكامل بحقوق الإنسان و بالحريات الأساسية؛

9- تعزيز دور المرأة في المجتمع؛

10- احترام حقوق الأقليات و مكافحة العنصرية و كراهية الأجانب؛

11- التشجيع على الحوار الثقافي و التفاهم المتبادل؛

12- تعزيز الهجرة الشرعية و محاربة الهجرة غير الشرعية؛

13- دعم التكامل و التعاون الإقليمي بين الدول الأورومتوسطية.

وقد تم الاتفاق على تنفيذ 47 مشروع للتعاون الإقليمي والتنمية المستدامة لمناطق حوض البحر المتوسط، تمول هذه المشاريع عبر آليّة الجوار الأوروبية* بميزانية 5.3 بلايين يورو وذلك من خلال الدعم الاجتماعي الذي قدمته الدول الأعضاء[3].

ثانيا: الآليات الاقتصادية للاتحاد الإفريقي

---

[1] أشرف عبد العزيز، مرجع سابق، ص.30.

[2] عمر كوش، في أهداف الاتحاد المتوسطي، **جريدة السفير اللبنانية**، 2008، من موقع: http://m.assafir.com/article/1225 ، (2019-05-05).

* تم استبدال منذ عام 2014 الآلية الأوروبية للجوار والشراكة لتحل محلها آلية الجوار الأوروبية.

[3] Union for the Meditiranée,Annual Report 2016, p.10.

تعاني القارة الإفريقية من مشكلة نقص التنمية الاقتصادية حيث ازدادت المحاولات نحو التوصل إلي حلول جذرية لتلك المشكلة، فالاتحاد يسعى لتحقيق التنمية الاقتصادية داخل القارة، من خلال محاولته بالدفع نحو تحقيق التنمية الاقتصادية لدولها من خلال حثّهم على تجسيد الأهداف التنموية للألفية، ، تهدف إلى تحقيق النهضة للقارة الإفريقية ومعالجة أزماتها الداخلية، انطلاقاً من اعتماد برامج قارية تقوم على مبدأ الاعتماد على الذات، وتنمية الدول الإفريقية ومؤسّساتها، وإخضاعها للمساءلة. تم تشكيل آلية جديدة تتمثل في برنامج الشراكة الجديد لتنمية إفريقيا **The New of African's Devlopment**، التي تمثل مرحلة جديدة من مراحل سعي الدول الإفريقية تجاه التنمية، ونوعا من التكيف و الانسجام مع التغيرات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية التي يشهدها العالم.[1]

و تعرف النيباد على أنها :

"إستراتيجية لإعادة هيكلة إفريقيا و تخليصها من التخلف و تعزيز التنمية المستقلة و النهوض بالحكم الاقتصادي و الاستثمار في الشعوب الإفريقية و مواجهة التحديات الحالية التي تواجه القارة الإفريقية و التي تتمثل بالفقر المتزايد و التخلف و استمرار التهميش...، تلك الإستراتيجية التي انبثقت من التفويض الممنوح لخمسة رؤساء دول تتمثل بكل من: الجزائر؛ مصر؛ نيجيريا؛ السنغال؛ جنوب إفريقيا، من قبل منظمة الوحدة الإفريقية لتنمية و توحيد صيغ التنمية الاقتصادية لأفريقيا، في الاجتماع 37 لمنظمة الاتحاد الإفريقي في زامبيا تاريخ جويلية 2001، إذ تبنَّى رسميا وثيقة الصيغة الإستراتيجية"[2]

وتعتبر النيباد أول نهج للتنمية الشاملة تبادر إلى إتباعه الحكومات الأفريقية، حيث ترمي هذه الآلية إلى تلبية احتياجات أفريقيا في مجال التنمية والتغلب على التحديات التي تواجهها في هذا الميدان، وتهدف المبادرة إلى التعامل مع مشكلات القارة المختلفة وإيجاد الحلول الملائمة لها كالقضاء على الفقر،

[1] فوزية خدا كرم عزيز، "النيباد: توجه جديد للتنمية في إفريقيا"، **مجلة الأستاذ**، جامعة بغداد،عدد 201، 2016، ص.425.

[2] فوزية خدا كرم عزيز ، مرجع سابق، ص.426.

وتعزيز النمو والتنمية المستدامة، والسعي لإقامة مشاركة بناءة مع الدول المتقدمة والمنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية المعنية، كما أنها تقوم على أساس من المسؤولية المشتركة والمحاسبة المتبادلة. [1]

يسعى الاتحاد الإفريقي لبناء السلام في القارة الإفريقية من خلال تكثيف التعاون بينه وبين النيباد، ودعم مبادرات هذه الأخيرة الهادفة إلى تطوير التكامل الاقتصادي والاندماج الإقليمي بإفريقيا، خاصة مشروعات البنية الأساسية ذات البعد القاري، حيث تمكنت المجموعة من تحقيق الإنجازات الرئيسية في مقدمتها تحالف المناخ و الزراعة الذكية.[2]

لم تحقق نسبة النمو السنوية للناتج الإجمالي المحلي المقررة في مبادرة النيباد و الاكتفاء بنسبة 3%، كما أنه لا يزيد المبلغ المستثمر حاليا لهذا الغرض عن 7 ملايير دولار، رغم أن الخبراء يقدرون حجم الإيرادات التي تدرها الفلاحة الإفريقية بعد مشاريع التطوير و التكييف بحوالي ب85 مليار دولار سنويا.[3]

ويعمل الاتحاد على تعزيز دَوْر التكتلات الاقتصادية الإقليمية؛ كونها اللبنة الأساسية لبناء قدرات الدول الإفريقية، وترجمتها إلى قرارات فعّالة، وعليه تم عقد قمة الاتحاد الإفريقي بأديس بابا بعنوان **" تعزيز التجارة البينية في إفريقيا"** في جانفي 2012، تم الاتفاق على أهمية المضي قدما نحو التكامل الإقليمي، وتم التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية سنة 2019 من قبل49 دولة أفريقية،

---

[1] سالي يوسف، كوثر مبارك، "دور ومستقبل النيباد في القارة الأفريقية"، المركز الديمقراطي، انظر الموقع: https://democraticac.de/?p=48402 ، (05-06-2019).

[2] Saka Luqman Ph, D. Momoh, Zekeri, " New Partnertnership for Africa's Development (NEPAD)'', **Proceedings of The International Academic Conference for Sub-Sahara African Transformation and Developmen**t ,Vol. 3 No.6(March 2015),p15.

[3] عبد الله بن نعوم، مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "نيباد "مثالية الأهداف و واقعية الموارد، من الموقع: https://www.djazairess.com/eldjoumhouria/75987 (06 -06-2019).

تهدف لتحقيق الاندماج بين اقتصاديات الدول الأفريقية، و الوصول لمنظومة تكامل قاري بين الأفارقة مما يسمح لكل دولة بالاستفادة من الخبرات، والمزايا التي تتيحها لها بقية الدول الأعضاء[1].

وبناءً على ما تم ذكره سابقا، نلاحظ أن الاتحاد الأوروبي في إطار سعيه لتعزيز معالم بناء السلام، انتهج العديد من الآليات الاقتصادية من بينها الشراكة والتعاون و تقديم المساعدات المالية للدول التي تشهد حروب وصراعات على مستوى إقليمها، وساهمت تلك المساعدات في تخفيف من حدة معاناة هذه الدول وتعزيز التنمية. لكن ما يعيب على الاتحاد الأوروبي أن نسبة المساعدات والإعانات المالية تحت ظل الشراكة الأورومتوسطية ضئيلة لا تكفي دولة واحدة من دول حوض المتوسط، مما يدل على أن واقع الشراكة هو غير عادل. كما أنه بالرغم من تمتع الاتحاد الأوروبي بقوة اقتصادية، إلا انه قرار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي سيكون له آثار سلبية على اقتصاد الأوروبي، فذلك قد يدفع دولاً أخرى للشروع في الخروج من كيان الاتحاد الأوروبي، ومن شأن ذلك تدمير الاتحاد الأوروبي بالكامل، كما أن فرنسا من بين أهم الدول الأعضاء للاتحاد، ووضعها الاقتصادي في تراجع نتيجة احتجاجات أصحاب السترات الصفراء، مما سيؤثر ذلك على دور الاتحاد الأوروبي وتراجعه كطرف مانح للمساعدات المالية.

وفي المقابل؛ وعلى الرغم من غنى القارة الإفريقية بالعديد من الثروات الطبيعية الهائلة التي تؤهلها من أكثر القارات الأكثر نموًا، إلا أن الاتحاد الإفريقي لا يزال عاجزا في استغلالها نظرا لتبعية دول الاتحاد الإفريقي للخارج، والاعتماد على المؤسسات الأجنبية في التمويل المالي، مما يؤثر على دوره في محاولاته لإصلاح النزاعات في مناطق و بؤر التوتر.

❖ المطلب الثالث: الآليات السياسية و العسكرية:

الفرع الأول: الآليات السياسية

[1] الاتحاد الإفريقي، القمة الثانية والثلاثين للاتحاد الإفريقي، نقلا من موقع: https://au.int/pt/node/35818 ، (2019-06-6).

يتخذ الاتحاد الأوروبي آلية الديمقراطية و حقوق الإنسان(**IEDDH**) ، وهي برنامج عالمي تابع للاتحاد الأوروبي، أنشئت تاريخ 11 مارس 2014، و تهدف إلى تعزيز الرخاء و الاستقرار؛ و الحوكمة الجيدة في دول الجوار للاتحاد الأوروبي من خلال خلق علاقة سياسية بين دول الاتحاد الأوروبي ودول الجوار.

ويتخذ الاتحاد الأوروبي إجراءات عن طريق الآلية الأوربية من خلال مساعدة المجتمع المدني ليصبح قوة فعالة للإصلاح السياسي، و الدفاع عن حقوق الإنسان، دعم وتعزيز الديمقراطية التشاركية والتمثيلية من خلال المنهج القائم على النظر في جميع جوانب الدورة الديمقراطية بما في ذلك الديمقراطية البرلمانية، وعمليات الانتقال الديمقراطي*، وذلك أساسا من خلال منظمات المجتمع المدني المحلية والوطنية والدولية، تسعى أيضا إلى خلق مناخ من الثقة في العمليات الانتخابية الديمقراطية والمؤسسات مع تعزيز الثقة والشفافية في جميع مراحل الدورة الانتخابية.[1]

وقدم الاتحاد الأوروبي الدعم للمجتمع المدني في فلسطين في إطار برنامج الآلية الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان (EIDHR/CBSS) في فترة مابين 2011-2015، حيث تشهد فلسطين انتهاكات تمس حقوق الأساسية للفلسطينيين، كذلك الضغط السياسي نتيجة الاحتلال الإسرائيلي، والانقسام السياسي الداخلي الفلسطيني بين حركتي فتح و حماس. ومن الانتهاكات المتزايدة بحق الفلسطينيين تلك المتعلقة بجوانب حظر التعذيب، و الاحتجاز التعسفي، والدفاع القانوني، وحرية التنقل واختيار مكان الإقامة، و حرية التعبير، و التجمع و تكوين الجمعيات، و الحقوق الاقتصادية الرئيسية مثل؛ الحق في المياه و الحق في العمل. [2]

---

*التحول الديمقراطي هو عملية الانتقال من أنظمة تسلطية إلى أنظمة ديمقراطية، تم فيها حل أزمة الشرعية و المشاركة و الهوية و التنمية، أي انتهاج الديمقراطية كأسلوب لممارسة الأنشطة السياسية.

[1] Commission Européenne, **Instrument européen pour la démocratie et les droits de l'homme (IEDDH),** 2012, p.4.

[2] تقرير المفوضية الأوروبية، استعراض فاعلية برنامج آلية الأوروبية للديمقراطية و حقوق الإنسان في فلسطين 2011-2015، ص.5.

كما يسعى الاتحاد إلى تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون في جميع أنحاء العالم، عن طريق إرساله بعثات خاصة لمراقبة الانتخابات، حيث تساهم عملية مراقبة الانتخابات في ردع التزوير، و تساعد على بناء الثقة العامة، كما أنها تعزز أهداف السياسة الخارجية الأساسية الأخرى للاتحاد الأوروبي، ولاسيما بناء السلام.[1] ومن أمثلة إرسال الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات تلك التي قام بإرسالها في بعض دول الجوار على غرار الأردن و لبنان.

وبخصوص الاتحاد الإفريقي؛ يقوم بنشر بعثات لمراقبة الانتخابات وفق لبنود "ميثاق الإفريقي للديمقراطية و مراقبة الانتخابات و الحكم الرشيد"، الذي ودخل حيز التنفيذ في فيفري2012، ووقع عليه عشر دول ، ومن أمثلة ذلك نشره لبعثة لمراقبة الانتخابات في زيمبابوي، حيث قامت مفوضية الاتحاد بإرسال البعثة في المنطقة سنة 2013، طويلة الأجل وبعثة مساعدة فنية إلى الانتخابات الثلاثية التي ستجري بتاريخ 21 ماي 2019 في جمهورية ملاوي.

الفرع الثاني: الآليات العسكرية

لا يملك الاتحاد الأوروبي جيشا عسكريا موحدًا، و يرجع ذلك لعدم قدرة الأوربيون على تنسيق سياسة خارجية ودفاعية مشتركة و جيش أوروبي مشترك، رغم نجاح الوحدة على مستوى العملة و السياسات الاقتصادية، و هذا يظهر في اختلاف زعماء الاتحاد الأوروبي في إيجاد أرضية مشتركة فيما يخص تعزيز السلام في مناطق النزاعات ، و هذا راجع للجذور التاريخية و طبيعة العلاقة بين كل بلد أوروبي مع بلدان القارة الإفريقية، وعليه يفضل الاتحاد الأوروبي دعم الأمم المتحدة مالياً وسياسياً بدلاً من نشر قوات أوروبية، ويتم التدخل بشكل فردي في المناطق التي تعاني من نزاعات في أفريقيا، مثل تدخل فرنسا في مالي، و طلب الرئيس الفرنسي للاتحاد أن يمول القوة العسكرية بعد رفض الولايات المتحدة الأمريكية لتمويل الأمم المتحدة لهذه القوة. ونجد أيضا مشاركة جيش ألمانيا ضمن إطار بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار المتعددة الأبعاد في مالي(MINUSMA) .

[1] بعثات الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات، انظر الموقع:
https://eeas.europa.eu/election-observation-missions/eom-%E2%80%8Blebanon-2018/42220/node/42220_ar ، (05-06-2019).

أما بخصوص الاتحاد الإفريقي؛ تم إنشاء مجلس السلم والأمن(**PSC**) في مؤتمر المنعقد في دوربان بجنوب إفريقيا سنة 2002، و يعتبر المجلس الآلية الرئيسية للاتحاد في مجال إحلال السلم والأمن في القارة الإفريقية، إذ يقوم بالتدخل العسكري بهدف دعم السلام وتعزيزه عن طريق منع النزاعات والوقاية منها في الدول الأعضاء، ويعرف مجلس السلم و الأمن الإفريقي على أنه:

" ترتيب من ترتيبات الأمن الجماعي و الإنذار المبكر لتسهيل الرد الفعال على أوضاع النزاعات والأزمات في إفريقيا في الوقت المناسب" [1].

وعليه مجلس السلم و الأمن الإفريقي هو جهاز دائم لصنع القرارات يتعلق بمنع النزاعات وإدارتها وتسويتها، حيث يهدف هدا المجلس إلى تعزيز السلم و الأمن و الاستقرار في أفريقيا، وترقب النزاعات ومنعها، و بناء السلام في ما بعد النزاعات، و كذلك تنسيق الجهود القارية لمنع الإرهاب الدولي و مكافحته بكافة أشكاله، ووضع سياسة دفاعية مشتركة للاتحاد، و تشجيع الممارسة الديمقراطية و الحكم الرشيد، وسيادة القانون و حقوق الإنسان و حرياته.[2]

ويتولى المجلس مهام حسب ما جاء في البروتوكول المنشئ للمجلس، وهي:[3]

1- تعزيز السلم و الأمن و الاستقرار في إفريقيا.
2- الإنذار المبكر و الدبلوماسية الوقائية.
3- صنع السلام، بما في ذلك استخدام المساعي الحميدة و الوساطة و التحقيق و التوفيق.
4- التدخل طبقا للمادة(4/ح،ي) من القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي.
5- بناء السلام، و إعادة التعمير في مدة ما بعد النزاعات.
6- العمل الإنساني و إدارة الكوارث.
7- أية مهام أخرى قد يقررها المؤتمر.

[1] المادة 2 من بروتوكول مجلس السلم والأمن الإفريقي.
[2] عبد الواحد النداوي، مرجع سابق، ص.45.
[3] المادة 1/7 من برتوكول مجلس السلم والأمن الإفريقي.

و تنص المادة 12 من البرتوكول المؤسس لمجلس السلم و الأمن على إنشاء نظام قاري للإنذار المبكر (CEWS) لتسهيل منع النزاعات و ترقبها في إفريقيا، و يتكون النظام من: وحدة مركزية أو وحدة مراقبة و رصد، و هي المسئولة عن جميع البيانات و تحليلها عل أساس وحدة مؤشرات مناسبة للإنذار المبكر، كذلك يتكون من وحدة الرصد و المراقبة التابعة للآليات الإقليمية ، وهي وحدات متفرعة في أقاليم القارة.[1] و تتمثل مهام النظام القاري للإنذار المبكر في وضع وحدة قياس للإنذار المبكر، تقوم على أساس مؤشرات سياسية؛ اجتماعية؛ عسكرية؛ وإنسانية، يتم تحديدها لتحليل التطورات الحاصلة في إفريقيا.[2]

في إطار المقارنة في فاعلية آليات السياسية و العسكرية للاتحادين في إرساء معالم بناء السلام، نجد أن الاتحاد الأوروبي بالإضافة أنه عملاق اقتصادي، كذلك برز دوره في القضايا السياسية من خلال تعزيزه لمبادئ الديمقراطية وسيادة القانون في جميع أنحاء العالم عن طريق إرساله بعثات خاصة لمراقبة الانتخابات ، وبالرغم من ذلك فالاتحاد لم يجد حلولا لبعض القضايا السياسية و الأمنية والتي مازلت قائمة لليوم،على سبيل المثال القضية الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي. ويفتقر الاتحاد الأوروبي للقوة العسكرية، حيث وُصفت العمليات العسكرية الحالية للاتحاد الأوروبي في أفريقيا بأنها بناء السلام بالوكالة، ذلك لتقديمه الدعم المالي لمنظمة الأمم المتحدة أو الاتحاد الأفريقي.

وبالمقابل؛ نجد الاتحاد الإفريقي لا يستطيع الوصول إلى الهدف الأساسي المتمثل في نشر وتعزيز السلام داخل القارة ، نظراً لطبيعة نظام الحكم داخل أنظمة الدول الإفريقية، حيث تغيب عنها الديمقراطية ومشاركة فئات المجتمع في عملية الحكم، ومن الملاحظ أنه القارة يكثر فيها الانقلابات العسكرية، فلم يتمكن مجلس السلام و الأمن الإفريقي من منع النزاعات قبل نشوبها رغم استخدامه لآلية نظام القاري المبكر.

المبحث الثالث: جهود الاتحاد الأوروبي و الإفريقي الرامية لبناء السلام

[1] مجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي، الدورة العادية العاشرة، "تقرير عن نتائج الخبراء الحكوميين حول الإنذار المبكر و منع النزاعات"، 2007، ص.13.

[2] عبد الواحد النداوي ، مرجع سابق، ص.53.

في ظل استمرار النزاعات و زيادة الحروب في العالم، يبذل كل من الاتحاد الأوروبي و الاتحاد الإفريقي جهود بارزة في جوانب و مجالات مختلفة لمواجهتها، ذلك من خلال وضع مجموعة من الإستراتجيات و الخطط، ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى أهم القضايا التي برزت فيها جهود الاتحادين.

❖ المطلب الأول: مساهمة الاتحاد الأوروبي و الاتحاد الإفريقي في حماية حقوق الإنسان

عرفت منظمة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن حقوق الإنسان تعني أن للإنسان لديه حاجات إنسانية، و معايير لا يمكن العيش بكرامة بدونها أو الاستغناء عنها، وهي متأصلة في جميع البشر، مهما كانت جنسيتهم؛ أو مكان إقامتهم؛ أو دينهم؛ أو لغتهم؛ أو أي وضع آخر إن لنا جميع الحق في الحصول على حقوقنا الإنسانية على قدم المساواة و بدون تمييز، وجميع هذه الحقوق مترابطة و متآزرة و غير قابلة للتجزئة.[1]

وعموما يمكن تعريف حقوق الإنسان هي مجموع الحقوق الفردية و الجماعية المعترف بها من قبل الدول ذات السيادة و المكرسة في التشريعات الوطنية و في المعايير الدولية لحقوق الإنسان.[2]

وقد تم إنشاء تاريخية مفادها حماية حقوق الإنسان تحت اسم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، صاغه ممثلون من مختلف الخلفيات القانونية و الثقافية من جميع العالم، كما تم إرساء قانون الدولي لحقوق الإنسان حيث تتقيد الدول باحترامها و التصرف بطرق معينة أو الامتناع عن أفعال معينة، من أجل تعزيز و حماية حقوق الإنسان و الحريات الأساسية للأفراد و الجماعات، و يعمل كل من الاتحاد الأوروبي الإفريقي و من أجل حماية حقوق الإنسان عن طريق إكمال عمل الأمم المتحدة .

وتعد حماية و تعزيز حقوق الإنسان من بين الأهداف الرئيسية للاتحاد الأوروبي ، فالاتحاد له دور مهم في قضايا حقوق الإنسان و الديمقراطية حيث أصبحت هذه الأخيرة تشكل مفاهيم أساسية في النظام القانوني الأوروبي المشترك، حيث وضع الاتحاد سياسية لحقوق الإنسان من اجل علاقات الدول

---

[1] من موقع الأمم المتحدة، حقوق الإنسان، http://www.un.org/ar/section/issues-depth/huma,-right/index.html، (2019-06-05).

[2] United nation human right,"human right ", **handbook for parliamentarians**, n26, 2016, p.19.

الأعضاء فيما بينه و علاقته الدولية، إذ أصبحت هذه السياسة تشكل جزاءا أساسيا في سياسته الخارجية و الأمنية المشتركة.[1]

منذ مطلع التسعينيات ادخل الاتحاد الأوروبي بندا حول احترام حقوقا الإنسان، حين قدم مساعدات لدول العالم الثالث من أجل مساعدتها و تعزيز الديمقراطية فيها.[2]

وفي سنة 2000 أقر الاتحاد الأوروبي مجموعة من المبادئ المتعلقة بحقوق الإنسان، والتي لم تكن ملزمة قانونا، لكن تشير إلى الأولويات الموضوعية للاتحاد الأوروبي في مجال حقوق الإنسان تجاه دول غير أعضاء في الاتحاد. وقد جاء في مضمون معاهدة للاتحاد الأوروبي:

"**يساهم الاتحاد في السلام والأمن والتنمية المستدامة للأرض، وفي التضامن والاحترام المتبادل بين الشعوب، والتجارة الحرة والمنصفة، والقضاء على الفقر وحماية حقوق الإنسان، ولاسيما حقوق الطفل، والتقيد الصارم بالقانون الدولي وتطويره، وعلى الأخص احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.**"[3]

من مضمون المادة الثالثة من معاهدة الاتحاد الأوروبي تؤكد تقيد الاتحاد بالقانون الدولي، و تعزيز السلام و تحقيق التنمية المستدامة، من خلال احترام حقوق الإنسان و نشر ثقافة السلام و الدفاع عن حقوق الطفل و حمايتهم وتظهر بوادر الدفاع على حقوق الإنسان للاتحاد الأوروبي من خلال إنشاءه **"آلية المدافعين لحقوق الإنسان ProtecDefenders.eu"**، التي تأسست في أكتوبر 2015، وهي عبارة عن منظمات المجتمع المدني الدولية التي تطبق آلية حماية المدافعين عن حقوق الإنسان في الاتحاد الأوروبي. ويقودها تجمع من 12 منظمة غير حكومية ومؤسسة إقليمية ودولية ممن تتمتع بسجل موثوق في مجال حماية المدافعين عن حقوق الإنسان ومناصرتهم.

---

[1] شفيق السمرائي، **حقوق الإنسان في المواثيق و الاتفاقيات الدولية**(عمان: دار المعتز للنشر و التوزيع،ط1 ،2015)، ص.55.

[2] كارين إي سميث، مارغوت لايت،**الأخلاق و السياسة الخارجية**، ترجمة فاضل جتكر (الرياض: مكتبة العبيكان،ط1، 2005)، ص.331.

[3] المادة 3 من معاهدة الاتحاد الأوروبي.

و تقدم هذه الآلية الدعم العملي للمدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر بما في ذلك من خلال:[1]

1- الدعم الطارئ للمدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر؛

2- تقديم الدعم لمنظمات مدافعي حقوق الإنسان المحلية؛

3- النقل المؤقت للمدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر؛

4- التدريب و المعلومات للمدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للخطر؛

5- الرصد و المناصرة.

و يتكون أعضاء مجلس إدارة آلية الاتحاد الأوروبي المعنية بالمدافعين عن حقوق الإنسان من:[2]

- المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب(**OMCT**) :

ومقرها جنيف، و تتلقى بلاغات من التعذيب و تعيد إبلاغها على نطاق واسع للمنظمات المهتمة بحماية حقوق الإنسان، ويشارك الاتحاد الأوروبي هذه المنظمة لمنع كافة أشكال التعذيب وسوء المعاملة، حيث يقوم الاتحاد في سعيه لتحقيق ذلك عن طريق إتباعه لمجموعة من القواعد والمعايير الدولية والإقليمية حول حقوق الإنسان، على سبيل المثال تلك القواعد المذكورة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.[3]

- منظمة مدافعي الخط الأمامي **(Front Line Defenders):**

وتأسست في مدينة دبلن سنة 2001 بغرض محدد وهو حماية المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يواجهون الأخطار، وهم الأشخاص الذين يعملون بالطرق السلمية من أجل تحقيق بعض أو جميع الحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.[4]

---

[1] من موقع الرسمي للمدافعين لحقوق الإنسان، انظر موقع: https://www.protectdefenders.eu/ar/index.html ، (2019-06-06).

[2] نفس المرجع

[3] ، شهاب طالب الزوبعي، **الحماية الدولية و الإقليمية لحقوق الإنسان في ضوء المتغيرات الجديدة**(الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2015)، ص.120.

[4] خلفية عن منظمة مدافعي الخط الأمامي، من الموقع: http://www.frontlinedefenders.org/ar/who-we-are، (2019-06-07).

بالإضافة إلي هذه المنظمات يوجد كذلك منظمة مراسلون بلا حدود **(RSF)** والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان**(FIDH)** .

ويتم نشر تقريرا سنويا عن سياسات الاتحاد ومبادراته في مجال حقوق الإنسان على المستوى الدولي، بالإضافة إلى التقرير السنوي المقدم من البرلمان الأوروبي حول الأنشطة الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان.

ومن إسهامات الاتحاد الأوروبي في مجال حقوق الإنسان، فيما يخص وقوف الاتحاد إلى جانب الشعب اليمني لضمان حصوله على حقوقه الإنسانية واحترام القانون الإنساني الدولي*في البلد الذي مزقته الحرب. حيث يركز الاتحاد الأوروبي على الجهود التي تقودها الأمم المتحدة لإنهاء النزاع في اليمن والعودة إلى عملية انتقالية سلمية، كما يسعى إلى تكريس حقوق الإنسان في المنطقة من خلال تعزيز المساواة بين الجنسين و تمكين الفتيات، و تقديم مساعدات مالية لدعوة عالمية كرست لمحاربة العنف الجنسي و العنف القائم على التنوع الاجتماعي. بالإضافة إلى تمويله منصة جينيف للمنظمات غير الحكومية، و دعمه لتعزيز القانون الإنساني الدولي بين الأطراف المسلحة وغير الحكومية ، إرساله لبعثات خاصة لحماية حقوق الإنسان لتقديم إعانات و مساعدات إنسانية نظرا لتفاقم الوضع الإنساني في المنطقة نتيجة النزاع المسلح في اليمن، حيث تقدر هذا يبلغ إجمالي دعم المفوضية الأوروبية لليمن منذ بداية الأزمة في 2015 إلى يومنا هذا حوالي 710 مليون يورو.[1]

من الجانب الإفريقي؛ وفي ظل تفاقم الصراعات داخل القارة فقد تم إنشاء الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب و المعروف أيضا بميثاق بانجول، والذي اعتمد في جوان 1981 ودخل حيز التنفيذ في أكتوبر 1986 بعد أن صدقت عليه أغلبية الدول الإفريقية، وقد كان هذا الميثاق خطوة مهمة نحو رصد أفريقيا لحقوق الإنسان.[2]

* **يقصد بالقانون الدولي الإنساني مجموعة قواعد وضوابط هدفها الحد من تأثير النزاعات المسلحة**، وحماية الأشخاص الذين لا يشاركون أو الذين يكفون عن المشاركة في الأعمال العدائية. وهو يقيد وسائل وأساليب الحرب.

[1] من موقع: https://eeas.europa.eu/delegations/yemen_ar/5878984 ، (07-06-2019).

[2] علي مزروعي، **تاريخ أفريقيا العام** (لبنان: حسيب درغام و شركاه، مجلد 2 ، 1998)، ص.505.

وتم إنشاء اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب"**ACHPR**" أكتوبر 1987 في أديس أبابا، و تم في وقت لاحق جعل موقع الأمانة العامة للجنة الأفريقية في بانجول بعدما تم الاتفاق عليها في الميثاق الأفريقي، و تهدف اللجنة إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان والشعوب؛ و تفسير الميثاق الأفريقي بشأن حقوق الإنسان والشعوب.[1]

وفي سعيها لتحقيق هذه الأهداف كُلفت اللجنة اصدر ميثاق الإفريقي المهام التي تتولها وهي:[2]

– تجميع الوثائق وإجراء الدراسات حول المشاكل الإفريقية في مجال حقوق الإنسان.

– صياغة المبادئ والقواعد التي تهدف إلى حل المشاكل القانونية المتعلقة بالتمتع بحقوق الإنسان و الشعوب و الحريات الأساسية لكي تكون أساسا لسن النصوص التشريعية من قبل الحكومات الإفريقية.

– التعاون مع سائر المؤسسات الإفريقية والدولية المعنية بالنهوض بحقوق الإنسان و الشعوب و حمايتها.

– ضمان حماية حقوق الإنسان و الشعوب طبقا لشروط الواردة في هذا الميثاق.

ووفقا للمادة 62 من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، تتعهد كل دولة طرف بأن تقدم كل سنتين تقريرا حول التدابير التشريعية أو التدابير الأخرى التي تم اتخاذها، بهدف تحقيق الحقوق والحريات التي يعترف بها هذا الميثاق ويكفله لحقوق الإنسان والشعوب. ووفق الشكل(3) الذي يبين خريطة للدول التي قدمت التقارير والتي لم تقدمه أساسا أو تلك التي تأخرت في تقديمه حسب المدة التي اشترطتها اللجنة.

[1] اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، من موقع http://www.achpr.org/ar/about/ ، (07 -06-2019).

[2] مادة 45 من ميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان و الشعوب.

الشكل (3): عدد الدول التي تقدم التقارير وفق ميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان و الشعوب

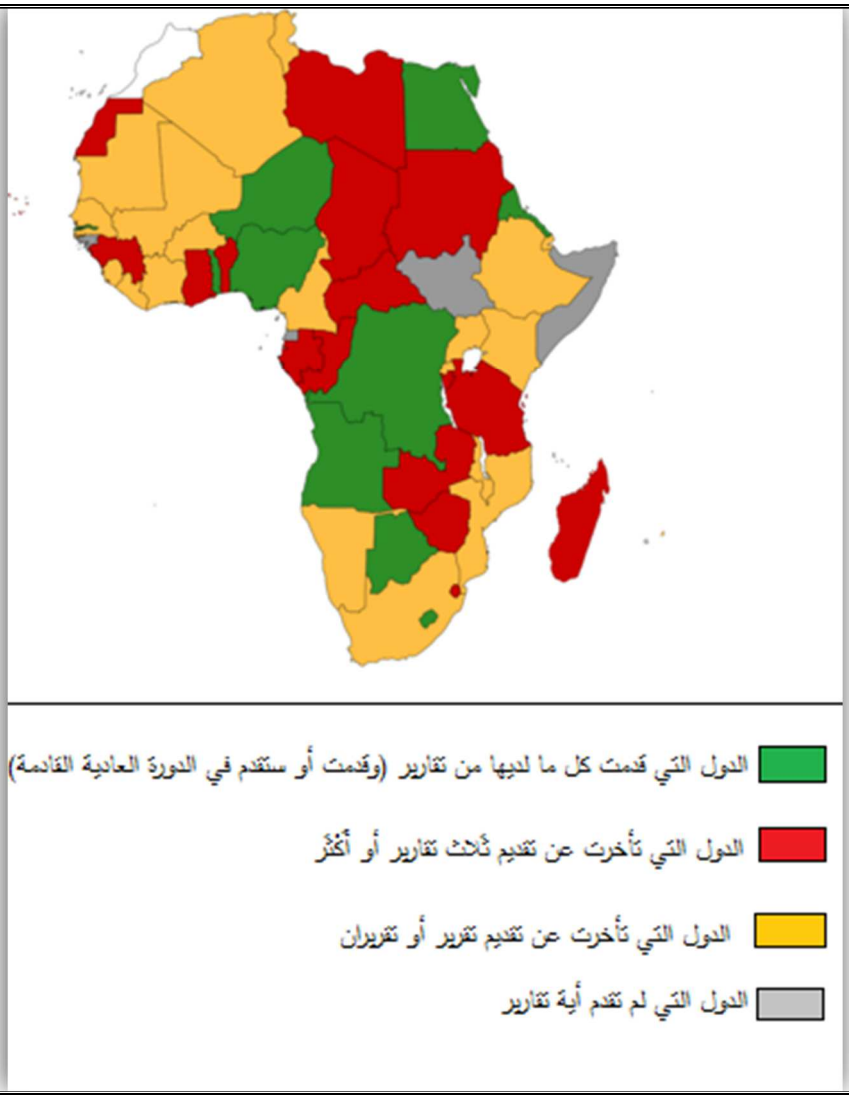

المصدر: من موقع: http://www.achpr.org/ar/states/reports-and-concluding-observations

من الملاحظ من الخريطة أن الدول الإفريقية لا تلتزم بتقديم تقارير المتعلقة بوضع حماية حقوق الإنسان فيها، حيث يبلغ دول التي تقدم التقارير بصفة رسمية دون التأخير عشر دول فقط.

من خلال ما تم ذكره سابقا حول جهود الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي في حماية و تعزيز حقوق الإنسان، أن كل منهما يسعى من أجل حماية حقوق المشروعة للإنسان، حيث نجد أن الاتحاد الأوروبي يركز في مبادئه في حماية حقوق الإنسان وهذا ما فعله داخل إقليمه، و في مقابل ذلك يسعى الاتحاد الإفريقي إلى تكريس حقوق الإنسان والشعوب خاص على المستوى القاري، و التي لا تزال تعاني من ويلات الحرب و المعاناة الإنسانية، و يكمن دور كل من الاتحاد الأوروبي و الإفريقي في التأكيد على ما جاءت به منظمة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان.

كما نجد أن مجال حقوق الإنسان يكتسي أهمية كبيرة ضمن السياسية الخارجية لكل من الاتحادين، فالاتحاد الأوروبي له دور إنساني كبير،حيث بات احترام حقوق الإنسان يشكل هوية للاتحاد الأوروبي الدولية[1]. و يعتبر هدفًا أساسيًا للاتحاد الأفريقي.

وفي إطار مقارنة الدور الذي قام به كل من الاتحادين الأوروبي و الإفريقي حول حماية حقوق الإنسان، نجد أن الاتحاد الأوروبي قد ساهم بشكل كبير في هذا المجال، فكما ذكرت سابقًا أصبح هذا التنظيم الإقليمي معروفا بجهوده الإنسانية و دفاعه على حقوق الإنسان خاصة في مناطق بؤر التوتر و الصراعات، حيث اتخذ مجموعة من الآليات و الاستراتيجيات الخاصة بحماية حقوق الإنسان، وتشجيع الدول لحماية حقوق الإنسان عبر تقديم مساعدات إنسانية و إنمائية، و ذلك من أجل تعزيز و وحماية حقوق الإنسان تلك الدول و تحقيق السلم و الأمن فيها.

أما بخصوص الاتحاد الإفريقي، نجد أنه لا يزال لم يحقق تلك الغاية ألا وهي تعزيز وحماية حقوق الإنسان داخل إقليميه، و كانت بوادر اهتمامه في هذا المجال منذ قيام منظمة الوحدة الإفريقية، حيث أنشأت هذه الأخيرة اتفاقية خاصة بحماية حقوق الإنسان و الشعوب و شملت كل دول القارة الإفريقية، غير أنها اتفاقية حبر على الورق و مجرد أهداف نظرية لم يتم تطبيقها على أرض الواقع، لأن الشعوب الإفريقية لا تزال تعاني من الفقر و الجوع و التشرد حيث فاقت نسبة الفقر في القارة 31% [2]، فلم يتمكن الاتحاد الإفريقي في إيجاد حلول لها بالرغم من تعاونه مع منظمة الأمم المتحدة، وربما يكون هنا الإشكال

[1] كارن سميث ، مارغوت لايت، مرجع سابق، ص.326.

[2] فاطمة جيلالي، "الاتحاد الإفريقي و والأمن في أفريقيا بين تعقد التهديدات وضعف الآليات"، **مجلة دفاتر السياسة و القانون**، عدد خاص(جوان 2018). ص.417.

حيث يعتمد الاتحاد الإفريقي على تمويله من طرف الأمم المتحدة و المنظمات الأخرى و انتظار مساعدات دولية منها، فلو كانت المساعدات الدولية تتسبب في نهضة مكان كانت إفريقيا هي أكثر القارات تقدما، وعليه جهود الاتحاد الإفريقي في ظل انتظار مبادرات الإعانة بدلاً من الاكتفاء الذاتي وتطوير التعليم والاستثمار الداخلي لن تحقق شيئا و إنما يزيد الأمر تعقيداً.

❖ المطلب الثاني: تمكين دور المرأة في بناء السلام و حماية حقوق الطفل

حسب قول مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان *ميشيل باشليه* :**"أينما وجد نزاع فالمرأة يجب أن تكون جزءًا من الحل "**، وعلى إثر هذا القول تعمل المنظمات الدولية و الإقليمية تعزيز دور المرأة في بناء السلام، وعلى هذا جاء قرار 1325 من مجلس الأمن في جلسته التي عقدت في أكتوبر 2000، والذي أكد على الدور الهام للمرأة في منع الصراعات وحلها في بناء السلام، وشدَّدَ على أهمية مساهمتها المتكافئة و مشاركتها الكاملة في جميع الجهود الرامية لتعزيز السلام والأمن ، وعلى ضرورة زيادة دورها في صنع القرار المتعلق بمنع النزاعات و حلها، وقد جاء القرار لتنفيذ خطة إستراتيجية الداعية إلى زيادة مشاركة المرأة في جميع مستويات صنع القرار في عمليات بناء السلام.[1]

وبناء على هذا سعى كل من الاتحاد الإفريقي و الاتحاد الأوروبي لتعزيز و تمكين دور المرأة، نظرا للدور الذي يمكن أن تلعبه في مرحلة ما بعد النزاع حيث دعم الاتحاد الأوروبي النساء في المناطق التي تعاني من أزمات و ضعف الاستقرار، فهو يساهم في تعزيز دور المرأة في منع نشوب النزاعات وتشجيع مشاركتهن في كافة المجالات، و على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة حول العالم، من خلال إرسال بعثات خاصة لحماية حقوقهن في البلدان النامية، خاصة أن هذه الأخيرة تهمش مساهمة المرأة في منع النزاعات وإحلال السلام. ومن بين جهود الاتحاد الأوروبي في تمكين دور المرأة داخل المجتمعات دعمه المنظمات حقوق النساء والأقليات و الشباب في سوريا، حيث *يسعى الاتحاد الأوروبي* منذ بدء الأزمة السورية من خلال المُبادرات المشابهة في دعم النساء السوريات لكي يلعبن دوراً أكثر تفاعلاً في العملية والحياة السياسية على المستوى الوطني، حيث قدم الدعم المالي للمجلس الاستشاري

[1] من مفوضية الاتحاد الأوروبي، الاستعداد للسلام، انظر الموقع:

http//eeas.europa.eu/headquarters -homepage_ar/32527، (07-05-2019).

للمرأة السورية، ويعرف هذا الأخير انه هيئة مستقلة تضم ممثلات سوريات تم تأسيسها لتقديم الدعم لدور للمرأة السورية في بناء السلام[1].

ويساهم الاتحاد لدعم النساء السوريات لكي يلعبن دورا أكثر تفاعلا في العملية السياسية والحياة السياسية على المستويان الوطني والمحلي، فمن الملاحظ أن النساء السوريات يغيب حضورهن في السياسة وفي مفاوضات السلام منذ بداية الأزمة السورية، وينظر الاتحاد انه من استطاعة المرأة أن تكون أفضل عامل من عوامل التعبير، وتمكين المرأة يعطي السلام فرصة أعظم للنجاح في تحقيق الاستقرار.

كذلك يدعم الاتحاد الأوروبي العديد من المبادرات بالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان لحماية المرأة وتحسين ظروفهن المعيشية في اليمن، حيث تشهد هذه الأخيرة من استمرارية الحروب، إذ أصبحت المرأة في وضع يرثى له، فبعضهن أصبحن العائل الوحيد لأسرهن وهن من يتحملن أعباء الأسرة كافة. وقد عمقت ميليشيا الحوثيين مأساة المرأة اليمنية بتسببها في فقدان الآلاف منهن لأزواجهن وذويهن.

وفي المقابل؛ نجد أن الاتحاد الإفريقي وفي ظل النزاعات و الحروب الأهلية داخل القارة، وانتشار الفقر و ضعف التنمية، أنه يهدف إلى تمكين المرأة والقضاء على جميع أشكال العنف والتمييز ضدها، وكذلك تعزيز دورها في تحقيق الأمن والسلام والتنمية، إدراكاً منه أن للمرأة مكانة مهمة في المجتمع وتعزيز دورها يخرج من الفقر. وعليه تم اتفاق دول الاتحاد الإفريقي بوضع بروتوكول لحقوق المرأة في أفريقيا و الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، اعتمدته الجمعية العامة لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي، وذلك أثناء انعقاد قمتها العادية الثانية في العاصمة الموزمبيقية "مابوتو" تاريخ 11 جويلية 2003، حيث أقر البرتوكول بضرورة مكافحة كافة أشكال التمييز ضد المرأة، من خلال التدابير التشريعية والمؤسسية المناسبة وغيرها من التدابير، و التي تقوم على[2]:

1. إدماج مبدأ المساواة بين المرأة والرجل ؛

[1] Economic and Social Commission for Western Asia," Policy BriefRole of Women in Peace building Processes", 2017, p.6.

[2] مادة 2 من بروتوكول حقوق المرأة في أفريقيا الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

2. اعتماد التدابير التشريعية والتنظيمية المناسبة، بما في ذلك تلك التدابير الرامية لمنع وكبح جميع أشكال التمييز والممارسات الضارة التي تعرض صحة المرأة ورفاهيتها العامة للخطر، وتنفيذها على نحو فعال؛

3. إدماج منظور نوع الجنس في القرارات السياسية والتشريعات والخطط والبرامج والأنشطة الإنمائية، وكذلك في جميع ميادين الحياة الأخرى؛

4. اتخاذ تدابير تصحيحية وإجراءات إيجابية في المجالات التي لا يزال التمييز يمارس فيها ضد المرأة على صعيد القانون والواقع العملي؛

دعم المبادرات المحلية والوطنية والإقليمية والقارية الموجهة نحو استئصال كافة جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

كما أكد البروتوكول على إعطاء المرأة حقوقها الكامل على غرار الحق بالكرامة و الحق في الحياة والسلامة والأمن الشخصيين، و حق العيش في سلام وحق المشاركة في تعزيز وصون السلام، و الحق في حمايتها من الحروب والنزاعات و المسلحة وغيرها من الحقوق، كما أسس الاتحاد الإفريقي آلية المقرر الخاص المعني بحقوق المرأة في أفريقيا، وتم الإعلان عنها من قبل اللجنة الأفريقية في الدورة الثالثة والعشرون التي عقدت في بانجول عاصمة غامبيا في أفريل 1998، بسبب إدراك الحاجة إلى التركيز بشكل خاص على المشاكل والحقوق الخاصة بالمرأة في أفريقيا.[1]

كما نادت دول الاتحاد إلى مشاركة المرأة في الحياة السياسية، و حق تولي المناصب الرفيعة ومنحهن حقوقهن في التعليم والعمل، مما يمهد لهن بمشاركة أكبر في خطط التنمية بعد كل ما قدمته من تضحيات حقيقية في القارة. ونجد أن ميثاق التأسيسي للاتحاد الإفريقي مهتم بقضايا المرأة ،حيث كرس مبدأ المساواة بين الجنسين. تحتل النساء حوالي من ثلث المقاعد في البرلمانات في11 بلد أفريقي. ومن أبرز الأمثلة الناجحة هي رواندا، حيث لعبت المرأة دورا رئيسيا بصورة رسمية أو غير رسمية في حل النزاع مما أمكنهن أن يحصلن على دور رسمي في محادثات السلام، واليوم تشهد دولة رواندا اكبر ممثلي نساء في البرلمان مقارنة بدول العالم، هناك أكبر عدد من النساء البرلمانيات على مستوى العالم، ويوجد

[1] من موقع : http://www.achpr.org/ar/mechanisms/rights-of-women/about/، (11-06-2015).

في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أعلى معدل لأنشطة المشاريع الريادية للإناث، حيث هناك مع ما يقرب من ثلث الشركات تملكها الإناث[1].

وعقد الاتحاد الإفريقي مؤتمر ركز فيه على دور المرأة في المجتمع الإفريقي سنة 2018، وتعزيز دورها في جميع المجالات.

وبخصوص حماية حقوق الطفل، فالأطفال بحاجة إلى راعية خاصة و الحماية، و تنطبق حقوق الإنسان على جميع الفئات العمرية، و للأطفال حق التمتع بنفس حقوق البالغين غير أنهم ضعفاء و لذلك رأى المجتمع الدولي لضرورة وضع حقوق مميزة تعترف باحتياجاتهم الخاصة.

وأدى انتشار و تزايد في وتيرة النزاعات المسلحة إلى انتهاك حقوق الأطفال كتجنيدهم و استغلالهم كمقاتلين في عديد من النزاعات المسلحة، وعليه يبقى موضوع حماية الأطفال مهما في هذه الظروف ، فحسب إحصائيات الأمم المتحدة (اليونيسيف) هناك حوالي 1 مليار طفل يعيشون في مناطق يتواجد فيها صراعات.

ويهدف كل من الاتحادين الأوروبي و الإفريقي إلى حماية حقوق الطفل و تعزيزها، وتعتبر من أولويات سياسات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بحقوق الإنسان، ويعتبر الاتحاد انه من الأهمية بمكان معالجة مسألة الأطفال والنزاعات المسلحة في نفس الوقت، باعتبار أن الأطفال هم المستقبل. و يعتبر حماية الأطفال من أهدافه التي ركزت عليها معاهدة لشبونة.

وعليه يسعى الاتحاد إلى اتخاذ إجراءات فعالة كفيلة بحماية الأطفال من تأثيرات النزاعات المسلحة ومن اجل وضع حد لاستخدامهم في الجيوش و في الجماعات المسلحة.

كما أن الاتحاد يساند المنظمات و الإطراف المتعلقة بحماية حقوق الطفل مثل التعاون مع الأمين العام للمنظمة الأمم المتحدة حول الأطفال و النزاعات المسلحة، كذلك مساعدة صندوق الأمم المتحدة لرعاية الأطفال (UNICEF) ولجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل و تقديم مساعدات و تمويلها، حيث قدم

1 من موقع الأمم المتحدة، انظر: https://www.un.org/ar/sections/issues-depth/africa/index.html، (2019-06-11).

مساعدات مالية لليونسكو من أجل إنقاذ أكثر من ستة آلاف طفل لاجئ ومهاجر، بما في ذلك القصر المصحوبين عبر اليونان، حيث قدم الاتحاد مبلغ مالي قدره 8.5 مليون يورو سنة 2017.[1]

بالإضافة إلى تقديم الدعم للأطراف الفاعلة الأخرى مثل الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل(**CRC**) من أجل ضمان التطبيق الفعلي الحقوق التي تنادي بها هذه الاتفاقية لحماية حقوق الطفل.

ويساند الاتحاد الأوروبي الأطفال المتضررين من النزاع من خلال تمويل برامج لتوفر الحماية، والدعم النفسي و الاجتماعي لهم و التوعية بمخاطر الألغام المزروعة، و الإجراءات ضد تجنيد، كما يمول أيضا أنشطة تعليمية في حالات النزاعات و الأزمات.

وقد توج الاتحاد الأوروبي بجائزة نوبل للسلام سنة 2012، نظرا لما حققه من سلام في القارة الأوروبية، و تحت عنوان مبادرة السلام قام الاتحاد بإعطاء قيمة الجائزة التي فاز بها إلى الأطفال المحرومين من العيش في بيئة آمنة و الذين يعانون من الحرب، وضاعف الاتحاد قيمة الجائزة خصيصا لتمويل مشاريع تؤمن التعليم للأطفال المتضررين من النزاعات.

وبخصوص الاتحاد الإفريقي؛ تتبع الدول الإفريقية القوانين المذكورة في الميثاق الإفريقي لحقوق ورفاهية الطفل، وتحدد هذه الوثيقة الحقوق التي ينبغي على الدول الإفريقية الأطراف ضمانها للأطفال، وهي أيضا وثيقة رئيسية لتعزيز و حماية حقوق الطفل في منظومة حقوق الإنسان الإفريقية. وقد اعتمدته منظمة الوحدة الإفريقية في جوان 1990 ودخل حيز التنفيذ في 1999، ويعد الوثيقة الإقليمية الأولى بشان حقوق الطفل.

و تشهد القارة الإفريقية الكثير من النزاعات والحروب الأهلية، والتي أثرت بشكل خاص على الأطفال، حيث يموت منهم ما يقارب 10 ملايين طفل كل سنة، و25% من الأطفال الباغين سن الدراسة لم يتمكنوا بالالتحاق بالدراسة.[2] و وضع الاتحاد الإفريقي إستراتجية من أجل حماية حقوق هذه الفئة،

[1] مركز أنباء الأمم المتحدة، **http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=28039**، (06-06-2019).

[2] فاطمة جيلالي، مرجع سابق، ص.417.

والمتمثلة في إستراتيجية مكافحة الأمراض المنتشرة مثل الملاريا والايدز، و ضمان الحق في التعليم والحماية.[1]

من خلال ما تم ذكره سابقا من جهود الاتحادين في قضايا المرأة و دورهما في تعزيز مكانتها وإبراز دورها في عملية بناء السلام، و مساهمة كل منهما في حماية حقوق الطفل، نجد أن الاتحاد الأوروبي مهتم بتمكين دور المرأة وتعزيز مشاركتها في العمل السياسي، واعتبارها أن لها دور في عملية بناء السلام.

كما يساهم الاتحاد الإفريقي في تعزيز دور المرأة في القارة، حيث تتفاعل المرأة في الحياة السياسية في بعض من الدول الإفريقية من أبرزها رواندا، و التي يوجد فيها أكبر عدد من النساء البرلمانيات على مستوى العالم، حيث قدرت نسبة مشاركة المرأة في برلمان رواندا حسب إحصائيات أمريكية سنة 2018 حوالي 60 بالمائة وهي أعلى نسبة مشاركة برلمانية للمرأة في العالم.

أما بخصوص حماية حقوق الطفل في ظل النزاعات المسلحة ، اتخذ كل من الاتحادين برامج خاصة للدفاع عن هذه الفئة و حمايتهم من الحروب ، خاصة الاتحاد الأوروبي الذي يقدم مساعدات مالية وتمويل برامج من أجل تقديم خدمات تحسين التعليم في المناطق المنكوبة، وتمويله للمنظمات الخاصة بحقوق الأطفال كاليونيسيف لمعالجة احتياجات الأطفال خاصة أطفال السوريين و اليمنيين.

وفي المقابل؛ نجد أن الاتحاد الإفريقي تمكن بعض الدول الإفريقية وعددها محدود من توفير الحقوق الأساسية للطفل، لكن لا تزال العديد من الدول الإفريقية التي تشهد فيها هذه الفئة انتهاكات لحقوقها على غرار الأمن و التعليم والصحة، فالعديد من الأطفال تموت يوميا بسبب الفقر والجوع وانتشار الأوبئة والأمراض.[2]

---

[1] من موقع : **http:// www.unicef.org/arabic/childsurvival/childsuvival** ، (2019-06-07).

[2] مصطفى كردالواد، حقوق الطفل الإفريقي، بين الحماية والتهديد، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتجية، من الموقع **http://www.politics-dz.com/**، (16-06-2019).

❖ المطلب الثالث: ملف اللاجئين ضمن جدول أعمال الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي

يعرف اللاجئ حسب ما جاء في مضمون اتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين 1951* على أنه : ذلك الشخص الذي فر من بلده جراء خطر التعرض لانتهاكات خطيرة لحقوقه الإنسانية و للاضطهاد، حيث تكون المخاطر التي تهدد سلامته و حياته قد بلغت حد اضطراره إلى أن يختار و طلب السلامة خارج بلاده، لأن حكومة بلده غير قادة أو غير راغبة في توفي الحماية له، وللاجئ الحق في التمتع بالحماية الدولية.

وعليه اللجوء يعني مغادرة اللاجئين مقر إقامتهم بسبب الاضطهاد، و للبحث على ملجأ لها خارج أوطانها.[1]

تتمثل جهود الاتحاد الأوربي تجاه قضية اللاجئين بمحاولته بناء نظام أوروبي مشترك للجوء، على أساس التطبيق الكامل و الشامل لاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين لسنة 1951، حيث عقدت دول الاتحاد الأوروبي اتفاقية لتنسيق سياستها تجاه اللجوء، حيث تم الاتفاق على إنشاء **"نظام دبلن"** والذي أكد على ضرورة تنسيق الجهود و المعايير و الإجراءات في إطار هذا النظام.[2]

---

* اتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين أو اتفاقية عام 1951: وهي اتفاقية متعددة الأطراف برعاية الأمم المتحدة، وتبين الاتفاقية بوضوح من هو اللاجئ ونوع الحماية القانونية، وغير ذلك من المساعدات و الحقوق الاجتماعية التي يجب أن يحصل عليها من الأطراف الوطنية الموقعة على هذه الوثيقة.

[1] عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسية** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، مجلد5)، ص.372.

[2] LIissa Stegal," Immergation and asylum policy in Europe", **institut Barcelona estudid internationals (September** 2015),p.4.

- **نظام اللجوء الأوروبي المشترك (اتفاقية دبلن):**

تم إنشاء نظام دبلن الخاص باللاجئين بموجب اتفاقية دبلن التي عقدت في جوان 1990، وقعت عليها 12 دولة عضو في الاتحاد الأوربي في العاصمة الايرلندية، و دخلت حيز التنفيذ في 1 سبتمبر أفريل1997. و نظام اللجوء الأوروبي المشترك هو نظام قانوني وضعه الاتحاد الأوروبي لتنسيق التعامل الموحد في قضايا اللجوء ببلدانه، و يهدف هذا النظام إلى:

1. ضمان وصول طلب الحق في اللجوء إلى سلطة الدولة المسئولة عن دراسته؛
2. تحديد الدولة المسئولة عن تلقي طلبات اللجوء و دراستها؛
3. منع تعدد طلبات اللجوء من الشخص الواحد داخل أوروبا وحصر طلبات لجوءه في دولة واحدة.

كما أنشأ الاتحاد الأوروبي صندوقا أوروبيا للاجئين لتوفير الدعم المالي لنظم اللجوء في الدول الأعضاء، وقام بتطبيق نظام لتكنولوجيا المعلومات على نطاق الاتحاد الأوروبي، لمقارنة بصمات طالبي اللجوء ولتحديد ما إذا كان طالب اللجوء الذي قدم طلبا في دولة أخرى.

ويلعب الاتحاد دورا مهما فيما يتعلق بقضايا اللجوء و إعادة التوطين داخل و خارج الاتحاد، حيث تتمثل سياسات الاتحاد تجاه اللاجئين من خلال إبرام دول الأعضاء مجموعة من الاتفاقيات الملزمة وغير الملزمة فيما بينها، و التي تتضمن إلغاء جميع الحواجز الداخلية التي تعوق التجارة و حرية التنقل للأشخاص داخل الدول الأعضاء في الإتحاد.[1]

وبرزت أزمة اللاجئين في أوروبا من خلال ارتفاع عدد طالبي اللجوء خاصة في السنوات الماضية كما موضح في الشكل(4):

[1] عامر علي سمير الدليمي، **مقدمات في شرح مبادئ حقوق الإنسان وفقا للاتفاقيات و السياسيات الدولية** (الأردن: الأكاديميون للنشر و التوزيع، ط1، 2016)، ص.215.

الشكل(4): أعداد طالبي اللجوء في أوروبا حسب الجنسية و السنة

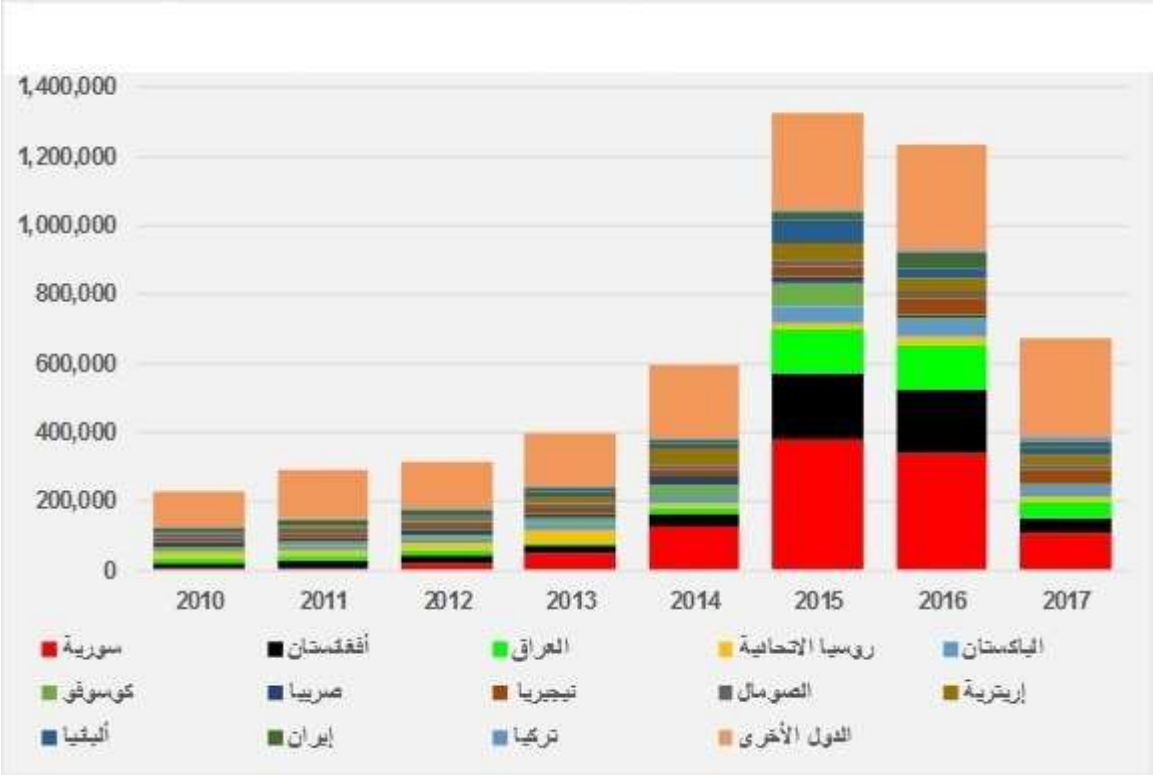

المصدر: من الموقع: https://mena-monitor.org/research/7920

ومن الملاحظ من الشكل(4) أن عدد اللاجئين تزايد في الفترة مابين2015 و2016 حيث تم قبول طلب اللجوء نسبة للاجئين السورين بنسبة أكبر حيث لم تتجاوز رفض طلب اللجوء 1%، بينما رفض طالبي اللجوء من صربيا وكوسوفو وروسيا الاتحادية ودول شمال أفريقيا.

ويعود ارتفاع نسبة طلب اللاجئين السوريين مابين الفترتين المذكورتين (2015و2016) في أوروبا نتيجة الصراع المسلح الداخلي متعدد الجوانب في المنطقة والذي بدأ منذ 2011، حيث اضطر السوريون إلى مغادرة ديارهم و الفرار بحياتهم بسبب تصاعد حدة القتال و تفاقم الوضع في المنطقة. ومن هذا المنطلق كثّفت دول الأعضاء للاتحاد الأوروبي الجهود الرامية لحماية اللاجئين السوريين و تقديم المساعدات الإنسانية لهم، و يعمل الاتحاد بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين "UNHCR" لحماية اللاجئين و تحقيق متطلبات اللجوء.

كما أن الاتحاد الأوروبي يقدم إعانات للدول المضيفة للاجئين و تقديم الدعم لها، حيث تشمل المساعدات الدول على غرار: لبنان؛ الأردن؛ وتركيا، إذ يساعد في خلق فرص عمل وتحسين الخدمات الصحة و المياه.[1]

ومنذ بداية أزمة اللاجئين السوريين، اختلفت الدول الأوروبية في كيفية التعامل معهم، نظرا للتحديات التي تطرحها عند استقبال أمواج هاربة من بلدان تفتقد الأمن و الاستقرار في سوريا، حيث تميز موقف ألمانيا بقيادة المستشارة أنجيلا ميركل بالدفاع عن استقبال اللاجئين و تقسيمهم بين الدول الأوروبية، بالإضافة إطلاقها مشروع دمج اللاجئين، والذي يهدف إلى دمج اللاجئين في سوق العمل واندماجهم في المجتمع الألماني، حيث يمنح القانون الولايات الألمانية الحق في توزيع اللاجئين المعترف بهم على أماكن سكن معينة. أما الموقف الفرنسي و البريطاني كان رافضا في بداية لكن ومع تأزم حالات اللاجئين و موت العديد من الأطفال القادمين على قوارب الموت إلى أوروبا، مما غير موقف بريطانيا وفرنسا، وعليه تم الاتفاق على تقاسم الدول الأوروبية لاستقبال اللاجئين. و بالرغم من ذلك رفضت بعض الدول الأوروبية استقبال المزيد من اللاجئين منذ نهاية عام 2017.

وكما هو مبين على الخريطة الشكل(5) يختلف عدد توزيع اللاجئين في أوروبا، حيث تستقبل ألمانيا اكبر عدد منهم، بينما يقل العدد بالنسبة للدانمرك والنرويج وفلندا نظرا لرفض هذه الدول سياسية التوزيع التي اقترحتها ألمانيا للاجئين في أراضي الدول الأوروبية.

[1] من موقع: http://m.arabua21.com/story/1162658، (10-06-2019).

الشكل(5): توزيع اللاجئين في الدول الاتحاد الأوروبي سنة 2018

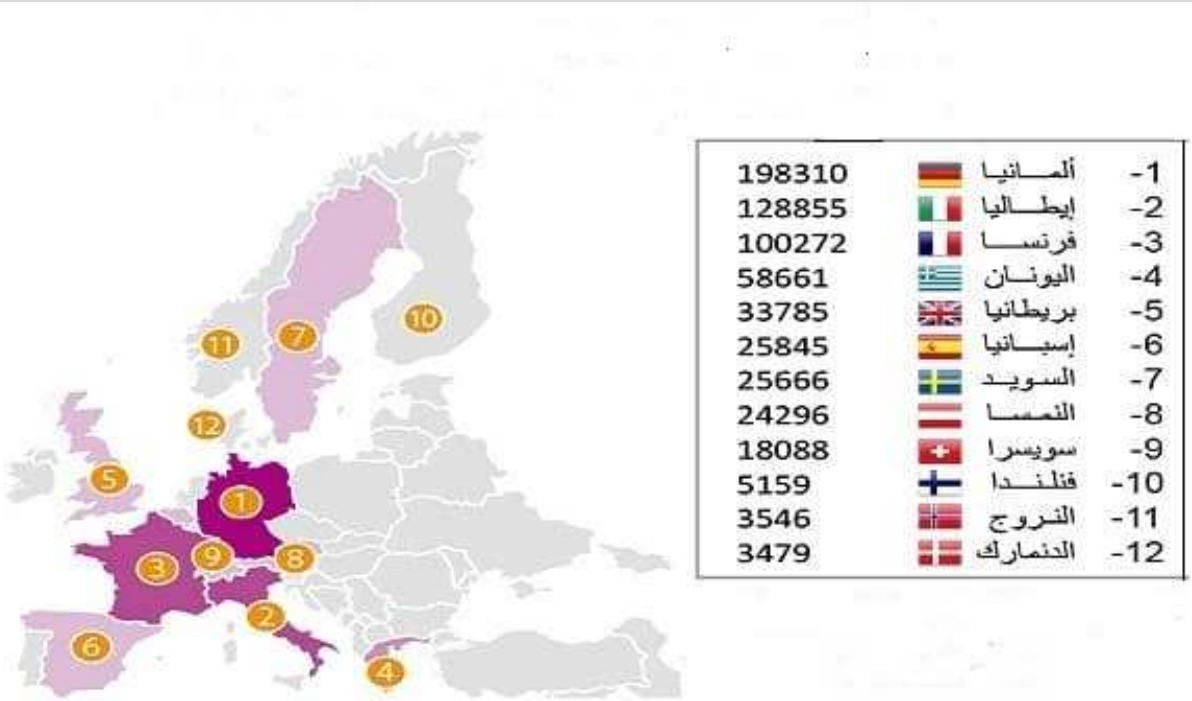

المصدر: مصلحة هجرة السويدية، من موقع : http://www.migrationverket.se/Other-languages/alrbyt.html

ووفق دراسات حول وضع اللاجئين السوريين في أوروبا في سنة 2018، والمعنونة **بـ" اللاجئون السوريون بأوروبا...إلى أين"**، والذي أجراها كل من الدكتور جمال قارصلي _نائب سابق في البرلمان الألماني_ و الباحث السياسي طلال الجاسم، ويرون أن ممارسات أن بعض الدول الأوربية لم تفلح في إدارة ملف اللجوء، ومنها عدم أشراك اللاجئين في التخطيط لإدماجهم في المجتمع المضيف بشكل فعال، وعدم مشاركتهم في إدارة هذه العملية. [1]

ومن جانب الاتحاد الإفريقي، فهو الآخر يسعى إلى إيجاد حلول للحد من ظاهرة اللاجئين، من خلال إقامة مشاريع تنموية من شأنها إعادة الاستقرار داخل القارة، حيث تشهد إفريقيا أوضاعا أمنية متدهورة وتدني لاقتصاديات دولها.

ويعود اهتمام الاتحاد الإفريقي بقضية اللاجئين منذ الستينيات أي مع منظمة الوحدة الإفريقية، حيت اتفق دول أعضاء المنظمة الوحدة الإفريقية على معالجة مشكلة اللاجئين عن طريق:[2]

1. منح حق الالتجاء للاجئين والذي يعتبر عملا سلميا إنسانيا و لا ينمكن أن يعبر من جانب أية دولة عملا غير ودي؛
2. تعهد الدول الأعضاء بمنظمة الوحدة الإفريقية بالقيام بكل ما في استطاعتها في إطار التشريعات الخاصة بها، لإيواء اللاجئين و كفالة إقامتهم لمن لا يستطيعون لأسباب جدية، العودة إلى بلدهم الأصل، أو البلد الذي يحملون جنسيته؛
3. لا يجوز لدولة عضو أن تخضع أي شخص لإجراءات كالمنع من عبور الحدود أو الإبعاد أو الطرد وهي إجراءات قد تضطره إلى العودة وإلى البقاء في بلد تتعرض فيه حياته أو سلامته أو حريته للخطر كما تنص عليه الأسباب المبينة في المادة الأولى؛
4. عندما تصادف دولة عضو صعابا في الاستمرار في منح حق اللجوء فإنه يمكن لتلك الدولة العضو أن توجه نداء لبقية الدول الأعضاء، سواء مباشرة أو بواسطة منظمة الوحدة الإفريقية، و

[1] نفس المرجع.

[2] مادة 2 من اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في إفريقيا سنة 1969.

بروح من التضامن الإفريقي و التعاون الدولي كي تتخذ الدول الأخرى الإجراءات المناسبة لتخفيف العبء الملقى على عاتق الدولة العضو المذكورة التي تمنح حق الالتجاء؛

5. يمكن لكل لاجئ في انتظار أن تتخذ الإجراءات لإقامته من جديدي طبقا للفقر السابقة؛
6. على بلاد التجاء، لأسباب تتعلق بالأمن، وفي حدود إمكانيتها، أن تجعل إقامة اللاجئين على مسافة معقولة من حدود بلدهم الأصلي.

ولا تزال مشكلة اللاجئين في إفريقيا إحدى مشكلات القارة المهمة، حيث تعتبر إفريقيا ثاني قارة تحتضن اكبر عدد من اللاجئين وفقا لإحصائيات لمفوضية لأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وتزداد أعداد النازحين قسريا من اللاجئين في إفريقيا بشكل سريع؛ فهناك ثماني دول إفريقية يزيد عدد لاجئي كلّ دولة منها في الخارج على المائة ألف لاجئ، وتعد منطقة جنوب إفريقيا من أكثر المناطق التي تشهد تزايداً في أعداد اللاجئين، ويعمل الاتحاد الإفريقي بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن طريق مركز الاتصالات الموحدة حيث تم تسجيل نزوح 15000 شخص يوميًا داخل الدول الأفريقية، وفقًا لتقرير مركز رصد النزوح الداخلي الجديد، وهناك 12.6 مليون أفريقي يعيشون في حالة نزوح بحلول نهاية عام 2016، كما أنه استضافت إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أكثر من 26% من اللاجئين في العالم لسنة 2018، وهذا راجع لأسباب عديدة أبرزها استمرار النزاعات و الحروب الأهلية في كل من جنوب السودان؛ وشرق الكونغو الديمقراطية؛ و بوروندي؛ وجمهورية إفريقيا الوسطى. [1]

ومن الملاحظ من خلال المنحى في الشكل(6) أن عدد اللاجئين القادمين من السودان في سنة 2017 مرتفع غير أنه انخفض بنسبة قليلة مع نهاية 2018، واستضافت التشاد اللاجئين السودانيين ، واستمر عدد اللاجئين الصوماليين و الإثيوبيين في الانخفاض ببطء، بينما لاجئي الكونغو يلاحظ ارتفاع عددهم بوتيرة سريعة مع نهاية سنة 2018، ونفس الأمر مع جمهورية إفريقيا الوسطى، ويعود ذلك كما سبق الذكر إلى الحروب الأهلية في هذه الدول و عدم توفر بيئة آمنة و مستقرة مما يضطرون مغادرة بلدانهم للبحث عن مكان آمن.

[1] المفوضية السامية للأمم المتحدة للاجئين، في: https://www.unhcr.org/ar/4be7cc2825b.html، (2019-06-15).

ومن هذا المنطلق يحاول الاتحاد الإفريقي إلى التقليص من ظاهرة اللجوء، حيث قال رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، موسى فكي: **"إن الاتحاد يبذل جهودًا من أجل إيجاد حلول مستدامة للنزوح القسري في أفريقيا"**. وعليه تسعى العديد من الحكومات دول الاتحاد الإفريقي إلى توفير الخدمات الصحية الأساسية للاجئين مثل الرعاية الصحية والتعليم. وبالرغم من ذلك، توجد صعوبة في تحسين مستوى المعيشي للاجئين بسبب عرقلة اندماج اللاجئين أو منع حدوثها نتيجة رفض المجتمع المضيف

الشكل(6): نسبة اللاجئين الأفارقة و لاجئي الدول الأخرى مقارنة بين سنتي2017 و 2018

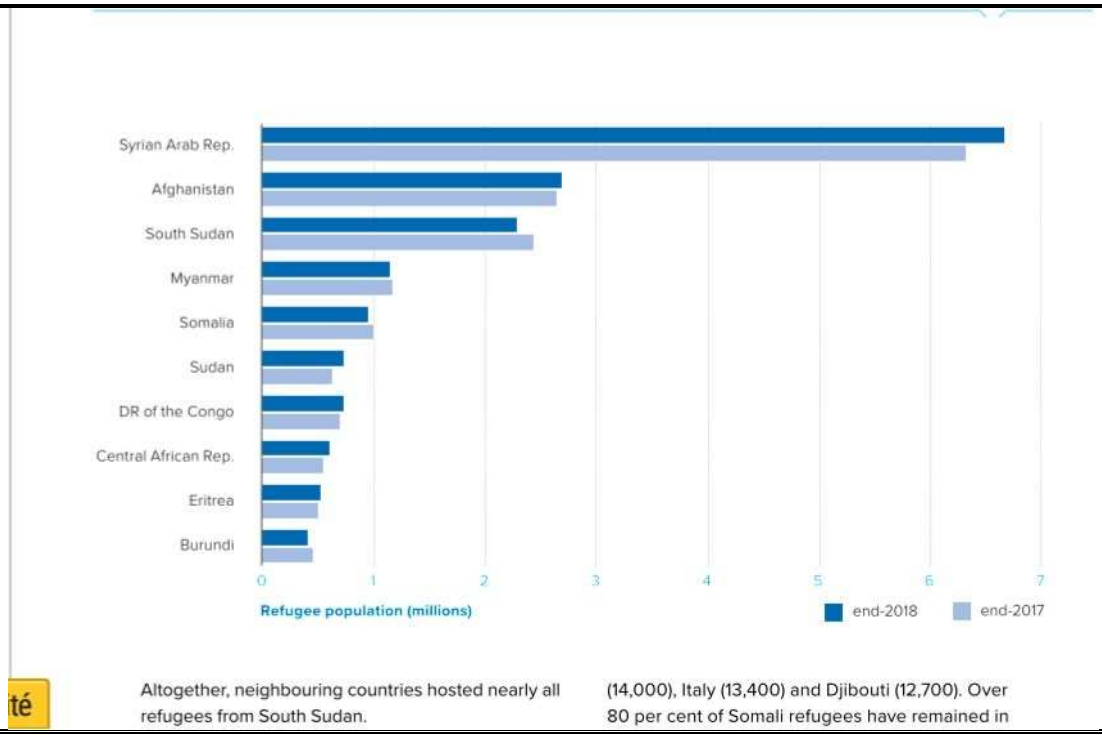

Source : UNHCR the UN refugee agency, global trends forced displacement in 2018,p.15.

لهم على سبيل المثال؛ ما حدث في جنوب إفريقيا[1].

[1] أسميتا بارشوتام، دعم أفريقيا لتعزيز جهودها في مساعدة اللاجئين، من موقع:
https://www.albayan.ae/knowledge/2019-02-20-1.3492825 ، (17-06-2019).

من خلال ما تم ذكره سابقا؛ نستخلص أن أزمة اللاجئين و اللجوء من أهم القضايا التي يهتم بها كل من الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي، ومن هذا المنطلق يسعى الاتحاد الأوروبي إلى إيجاد حلول جذرية لهذه الظاهرة، من خلال متابعة أحوال اللاجئين حيث تتابع مفوضية عن كثب قانون وسياسة اللجوء الخاصة بالإتحاد، و التي تقوم بتقديم وجهات نظرها بشأن مجموعة واسعة من المسائل المتعلقة بحماية اللاجئين وإعادة التوطين والإدماج، بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات للحد من الخسائر البشرية للاجئين القادمين من البحر، والعمل على ضمان الوصول إلى سبل اللجوء وتوفير ظروف استقبال كريمة وإيجاد حلول دائمة للاجئين، مع التركيز بشكل خاص على الأشخاص ذوي الاحتياجات الملحة ومن الفئات الأشد ضعفاً. وبالرغم من هذا؛ هناك خلافات لبعض دول الاتحاد الأوروبي وحدوث انقسامات داخلها إلى مؤيد ومعارض لاستقبال اللاجئين، فقد رفضت الدول الأربع في أوروبا الشرقية (المجر، وبولندا، وسلوفاكيا وجمهورية التشيك)؛ والدانمرك و رومانيا سياسة توزيع للحصص المقررة من اللاجئين على أراضيها.

وفي المقابل؛ يسعى الاتحاد الإفريقي إلى مكافحة اللجوء من خلال إنشاء مشاريع تنموية تحسن مستوى المعيشي وتوفير فرص العمل للشباب، وخلق بيئة آمنة ومستقرة، حتى لا تضطر الشعوب الإفريقية للخروج من بلدانها، ورغم ذلك تبقى جهود الاتحاد لم تحقق إلا القليل نظرا لتزايد عدد اللاجئين والنازحين داخليا و تفاقم الوضع داخل القارة الإفريقية.

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال ما تم ذكره سابقا نورد أهم النتائج التالية:

- تعتبر عملية بناء السلام من أولويات كل من الاتحاد الأوروبي والإفريقي، ويظهر هذا جليا في جملة المبادئ والأهداف التي يتبناها كل إتحاد ،حيث يهدف الاتحادين إلى تحقيق السلام بين شعوب العالم، وجعله أكثر أمنا واستقرارا من خلال معالجة الأسباب الجذرية للنزاع ومنع تجددها مرة أخرى وإرساء دعائم السلام المستدام، عن طريق تبنيهما لمجموعة من استراتيجيات و الآليات من شأنها أن تساهم في نشر ثقافة السلام و تعزيزه في بؤر التوتر و الصراعات.
- لجأ كل من الاتحادين في سبيل تحقيقها لمسعى بناء السلام للوسائل الدبلوماسية والمتمثلة في الوساطة والتفاوض، و تتمثل جهود الوساطة و التفاوض لدى الاتحاد الأوروبي في إرسال بعثات في العديد من مناطق النزاعات للتوسط بين أطرافها المتنازعة، بالإضافة إلى قيامه بتدريب فرق خاصة و تطوير الهياكل المؤسساتية المعنية بالنزاع، ومن الأمثلة البارزة لوساطة الاتحاد في نجاحه في فتح حوار بين حكومة صربيا و كوسوفو. وفي المقابل يسعى الاتحاد الإفريقي لخلق أرضية مشتركة بين الأطراف المتنازعة في محاولة منه لحل النزاعات القائمة داخل القارة، ومن أمثلة ذلك وساطته بين الحكومة السودانية والحركات المسلحة في دارفور والتي بدأت منذ 2003 إلى غاية 2016 بهدف منه إلى وضع حد للعنف وإرساء معالم السلام في المنطقة، غير أنها باءت بالفشل بعد العديد من محاولته للتوسط بين الطرفين.
- لا يمتلك الاتحاد الأوربي قوة عسكرية مشتركة بين أعضائه تؤهله لفض النزاعات القائمة، وفي ظل هذا العجز عادة ما يلجأ إلى طرق وآليات سلمية على غرار نشر وتعزيز قيم الديمقراطية من خلال إرسال بعثات لمراقبة الانتخابات، لذلك تلجأ الدول منفردة لنشر قواتها العسكرية داخل مناطق النزاع، على غرار وجود قواعد عسكرية فرنسية في مالي مهمتها الحفاظ على استقرار المنطقة، وفي المقابل عمد الاتحاد الإفريقي إلى إنشاء آلية عسكرية متمثلة في مجلس السلم و الأمن، والتي وكلت لها

مهمة منع و إدارة النزاع و بناء السلام داخل القارة الأفريقية، وعلى الرغم من إنشاء هذه الآلية إلا أنها فشلت في تسوية الكثير من النزاعات على غرار فشلها في إدارة واحتواء أزمة دارفور.

- برزت جهود الاتحادين في سبيل تحقيقهما لعملية بناء السلام في العديد من القضايا التي تعد جوهر هذه العملية، على غرار حقوق الإنسان حيت برزت جهود الاتحادين لتحقيق هذه الغاية من خلال تشكيلهما لمجموعة من الآليات، غير أن فعالية الاتحاد الأوروبي في هذا الصدد فاقت فعالية الاتحاد الأفريقي، وفي المقابل سعى الاتحادين إلى تمكين وتعزيز دور المرأة في عملية بناء السلام، بالإضافة إلى العمل على حماية حقوق الأطفال، فكان للاتحادين نصيب متقارب من الجهود في تمكين المرأة من البروز إلى جانب الرجل في العملية السياسية، في حين تمكن الاتحاد الأوروبي من التفوق بأشواط على نظيره الأفريقي في حماية حقوق الطفل، ولأن ظاهرة لجوء تعد من أكثر الظواهر التي تثير اهتمامات الاتحادين لما لها من أثار واضحة على عملية بناء السلام لجأ كل منهما إلى إبرام العديد من الاتفاقيات المتعلقة بحماية اللاجئ ، ومحاولة إتباع سياسة مشتركة بين دول كل اتحاد اتجاه اللاجئين، غير أن عملية تقييم مدى نجاعة الاتحادين في حماية اللاجئين من الصعوبة بمكان نظرا لصعوبة وجود سياسة موحدة بين أعضاء كل اتحاد.

الخاتمة

الخاتمة

في ختام بحثنا هذا وللتأكيد على صحة الفرضيات التي وضعناها سابقًا نخلص إلى النتائج التالية:

- يحظى مفهوم بناء السلام بأهمية كبيرة من قبل باحثي ومنظري العلاقات الدولية، بالإضافة إلى صناع القرار لما له من أثر واضح في استتباب الأمن والسلام الدوليين، وهو يشير إلى مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها الفواعل الدولية والإقليمية في مرحلة ما بعد النزاع لضمان عدم العودة إلى النزاعات مرة أخرى.
- جاءت المنظمات الإقليمية للتعاون والتنسيق مع المنظمات الدولية في إدارة النزاعات الدولية والتأسيس لمرحلة بناء السلام، ويأتي كل من الاتحادين الأوربي والأفريقي في مقدمة هذه المنظمات التي اضطلعت للعب أدوار مهمة في سبيل تحقيق ذلك، فالاتحاد الأوربي وعلى رغم من أنه يعد تجربة رائداً في الميدان الاقتصادي، إلا أن دوره برز في الكثير من المسائل الأمنية والسياسة سواء على صعيد القارة الأوربية أو خارجها، وفي المقابل شكلت كثرة النزاعات في القارة الإفريقية فرصة مواتية لبروز الاتحاد الإفريقي كقوة إقليمية راعية لبناء السلام في المنطقة.
- في سبيل وصول الاتحادين الأوروبي والأفريقي لعملية بناء السلام، لجأ كل منهما للعديد من الوسائل والآليات، فلجأ الاتحاد الأوربي إلى الوسائل الدبلوماسية، والتي جاءت في مقدمتها كل من الوساطة والتفاوض في محاولة منه للتقليل من الآثار السلبية لاستخدام القوة العسكرية.
- كما اعتمد على الوسائل الاقتصادية على غرار إقامة علاقة شراكة وتعاون مع الدول التي تستدعى فيها عملية بناء السلام، بالإضافة إلى تقديم مساعدات مالية لهذه الدول؛ وفي المقابل لجأ الاتحاد الأفريقي هو الأخر للوسائل الدبلوماسية كالوساطة والتفاوض بين الأطراف المتنازعة، كما لجأ إلى الآليات الاقتصادية على غرار مبادرة النيباد في محاولة منه لمساعدة شعوب القارة على تحقيق تنمية، وحتى يتسنى للاتحاد الأفريقي الإدارة الجيدة لمختلف النزاعات داخل القارة استحدث آلية عسكرية متمثلة في مجلس الأمن والسلم الأفريقي.
- ترجمت مساعي الاتحاديين الأوروبي والأفريقي في عملية بناء السلام إلى مجموعة من المبادرات والجهود الميدانية، فكان الاهتمام منصب من قبلهما على قضايا راهنة تدخل في إطار عملية بناء السلام، على غرار تعزيز وحماية حقوق الإنسان باعتباره مطلبا أساسيا لتحقيق هذه العملية، بالإضافة إلى العمل على إرساء معالم الديمقراطية التشاركية في البيئات التي تفتقد إلى ذلك...

- يعد الاتحاد الأوروبي من أكثر المنظمات الإقليمية نجاحا في التجربة التكاملية القارية، إذ نجح بشكل كبير في لم شمل القارة الأوربية بعدما كانت تعاني ويلات الحروب وهو بذلك يكون قد خطى خطوات هامة في إرساء معالم السلام بالقارة؛ هذا ولم يكتفي بلعب أدوار على المستوى الإقليمي، بل كان دائم الحرص على لعب أدوار دولية في مختلف مناطق النزاع في العالم حتى يتسنى له البروز كقوة لها القدرة على المنافسة دوليا؛ غير أنه اليوم تواجهه جملة من التحديات التي من شأنها عرقلة جهوده في تحقيق مسعى بناء السلام، والتي تتصدرها بداية ظهور انشقاقات بداخله من شأنها تفتيت الوحدة الأوربية والتي تنعكس سلبا على جهوده على المستويين الإقليمي والدولي.
- وفي المقابل؛ لا يزال الاتحاد الأفريقي رغم الجهود المبذولة من قبله في تحقيق بناء السلام يقف عاجزا أمام كثرة الصراعات والنزاعات التي تعاني منها دول القارة، الأمر الذي جعل منه في الكثير من المرات مجرد منصة لعقد مؤتمرات لا قيمة لها، وحتى يتسنى له تجاوز هذه العقبات لتفعيل دوره في بناء السلام على الأقل في المستوى الإقليمي كان لازما عليه أن يستحدث آليات وطرق جديدة من شأنها تفعيل دوره في بناء السلام القاري، على غرار العمل على تنمية القارة والنهوض بها في شتى المجالات، والتخلص من تبعية دول القارة لدول الخارج.

قائمة المراجع والمصادر

❖ **قائمة المراجع**

✓ **المراجع باللغة العربية:**

أولا: القواميـــس:

1. عمر، سعد الله. **معجم في القانون الدولي المعاصر**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

ثانيا: الكتـــــب:

1. أبو النمر، محمد . **المقاربات الإيجابية لبناء السلام. ترجمة : فؤاد سروجي. الأردن: الأهلية للنشر و التوزيع، 2007.**

2.

3. أبو الخير، ممصطفى . **الأسانيد القانونية لحركات المقاومة في القانون الدولي.** عمان: دار الجنان للنشر والتوزيع، 2017.

4. البحيري، زكي. **مشكلة دارفور: أصول الأزمة و تداعيات المحكمة الجنائية الدولية.** القاهرة : الهيئة المصرية للكتاب، 2010.

5. بوزنادة، معمر. **المنظمات الإقليمية والنظام الأمن الجماعي**.الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2005 .

6. بغدادي، عبد السلام. **البعد الايجابي في العلاقات الإفريقية العربية و التعددية الإثنية كرابط ثقافي.** بيروت: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2013.

7. الجاسور، ناظم عبد الواحد. **الوحدة الأوروبية والوحدة العربية**.الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ،2001.

8. الجملي، صدام مرير.**الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد.** لبنان: المنهل اللبناني، 2009.

9. جندوب، أسامة.**العولمة والإقليمية مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية.** ط.1. مصر: الدار المصرية اللبنانية، 2000.

10. الدليمي سمير ،عامر علي. **مقدمات في شرح مبادئ حقوق الإنسان وفقا للاتفاقيات والسياسيات الدولية.**ط.1. الأردن: الأكاديميون للنشر و التوزيع، 2016.

11. الزوبعي، شهاب طالب. **الحماية الدولية و الإقليمية لحقوق الإنسان في ضوء المتغيرات الجديدة**. الأردن: مركز الكتاب الأكاديمي، 2015.

12. زهرة صالح، عطا محمد. **في النظرية الدبلوماسية**. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2004.

13. الحديثي، خليل إسماعيل. **الوسيط في التنظيم الدولي**. بغداد:جامعة بغداد. 1991 .

14. كمال، مصطفى، نهرا، فؤاد. **صنع القرار في الاتحاد الأوربي والعلاقات العربية الأوروبية**. بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2012.

15. الكيالي عبد الوهاب. **موسوعة السياسية**. مجلد5. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، (ب.س.ن).

16. مصباح، زايد عبد الله . **الدبلوماسية**. بيروت: دار الجيل، 1999.

17. من صلاح، محمد عبد الحميد.**فن التفاوض و الدبلوماسية**. ط1.القاهرة: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع،2011.

18. محمد عدام، حازم. **المنظمات الدولية والإقليمية والمتخصصة**. مصر: دار النهضة العربية،2003.

19. مختار، جمال. **تاريخ أفريقيا العام**. مجلد.2. لبنان: حسيب درغام و شركاه، 1998.

20. نافعة، حسن. **تسوية الصراع في إفريقيا: نموذج الإكواس**. ط.1. القاهرة: دار النشر للجامعات.2009

21. السيد،عمر.**دارفور بين إدارة الأزمة والإدارة بالأزمة**. ط.1. القاهرة: الدار العالمية للنشر والتوزيع،2008.

22. السمرائي، شفيق. **حقوق الإنسان في المواثيق و الاتفاقيات الدولية**. ط.1 عمان: دار المعتز للنشر و التوزيع، ،2015.

23. سميث، كارين إي، لايت، مارغوت. ترجمة: فاضل جتكر. **الأخلاق و السياسة الخارجية**. ط.1. الرياض: مكتبة العبيكان، 2005.

24. سعد الله، عمر، **معجم في القانون الدولي المعاصر**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2007.

25. العيساوي، عبيد مجيد. **العلاقات الدبلوماسية و دورها في حل المنازعات الدولية** الإسكندرية : دار الفكر الجامعي، 2015.

26. عبيد المبيضين، مخلد. **الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة.** عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2012.

27. عبد الحميد، محمد سامي. **قانون المنظمات الدولية.** بنغازي: دار الكتب الوطنية، 2004.

28. عبو،عبد الله. **المنظمات الدولية الأحكام العامة وأهم المنظمات العالمية و الإقليمية والمتخصصة.** الأردن: دار قنديل للنشر والتوزيع،2011

29. عتلم، حازم محمد. **قانون النزاعات المسلحة الدولية.** القاهرة: دار النهضة، 2002.

30. علي سالم، أحمد. **الأمن الجماعي في جامعة الدول العربية بين النظريات الواقعية والبنائية.** بيروت:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

31. فاسكونسيلونس، ألفارو دو. **الاتحاد الأوروبي و القضية الفلسطينية.** ط.1.الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2013.

32. قنديل، أماني. **الموسوعة العربية للمجتمع المدني.** مصر: الهيئة المصرية العامة للكتب، 2008.

33. رشيد، عدنان عبد الله. **الدبلوماسية الوقائية إلى أين؟ دراسة تحليلية مستقبلية.** مصر: المركز العربي للنشر و التوزيع، 2018.

34. شيرك، ليزا. ترجمة: جمال هايدي وهبة وجدي. **استراتيجيات بناء السلام.** مصر: دار الثقافة،2001.

35. صبري مقلد، **إسماعيل. العلاقات السياسية الدولية: النظرية و الواقع.** ط1. القاهرة: المكتبة الأكاديمية ،2011 .

36. ضرابعة، زياد شعبان. **الاتحاد الأوروبي و القضية الفلسطينية: من مدريد إلى خارطة الطريق.** عمان: دار الحامد، 2011.

37. غريبي، هيبة. **تداعيات الانسحاب البريطاني على المسألة الأمني للاتحاد الأوروبي.** برلين: المركز الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2018.

38. غليون، برهان وآخرون. **المتغيرات الدولية والأدوار الإقليمية الجديدة** .ط1. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2005.

ثالثا: المجلات:

1. الهياجي، ياسر، هشام ،عماد."دور المنظمات الدولية الإقليمية في حماية التراب الثقافي و إدارة تعزيزه" **موسوعة ادوماتو**.العدد.34(ربيع 2016).

2. زغاغ،عادل،خليفة،هاجر. **"**عقبات تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام". **دفاتر السياسة والقانون**.الجزائر: جامعة باتنة. العدد.11. ص 268.

3. حسين، أحمد قاسم. "الاتحاد الأوروبي والأزمة الخليجية: السياق و مواقف الفاعلين". **المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات**. عدد30(جانفي2018).

4. كرفاع، المختار الطاهر. فكرة الوحدة الأوروبية وتطورها التاريخي.**المجلة الجامعية**.مجلد.3،عدد.5. 2013.

5. كرم عزيز،خدا فوزية. "النيباد: توجه جديد للتنمية في إفريقيا". **مجلة الأستاذ**،عدد.201، 2016.

6. لازراو، إلينا، جيبانو،ماريا ، توسورباس، جير سيموس. "حدود الترويج للمعيارية: الاتحاد الأوروبي من مصر و إسرائيل/فلسطين". **مجلة رؤية تركية**، العدد4(خريف 2013).

7. منصر، جمال. " بناء السلم في مرحلة ما بعد النزاعات: المضامين والنطاقات". **مجلة دفاتر السياسة والقانون**. عدد. 13(جوان2015).

8. معزيز، عبد السلام. "تعاون الاتحاد الإفريقي مع هيئة الأمم المتحدة في تسوية النزاعات الإفريقية". **مجلة التواصل في الاقتصاد و الإدارة و القانون**،عدد45(مارس 2016).

9. سرمد، عامر عباس. **"**معالجة الفجوات في نظام الحماية الدولية للاجئين والنازحين في إطار نظرية، مجلد.16.عدد5 (ربيع 2014).

10. نشرة فلسطين اليوم. الخبر الرئيسي. **مركز الزيتونة للدراسات و الاستشراف**،العدد 4276. ماي 2017.

11. عكاب حسون، خالد. "دور مجلس الأمن بعد نهاية الحرب الباردة".**مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية**،العدد3 (ربيع 2009).

39. عكاب حسون، خالد، أحمد، أنور. "المفهوم المعاصر لبناء السلام في القانون الدولي الإنساني". **مجلة تكريت للعلوم القانونية والسياسية**. مجلد 4، عدد 15، 2012.

40. عبد، جاسم محمد، زغير هندي، محمد باسم ،"منظمة الوحدة الإفريقية النشأة والتطور".مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإنسانية، عدد1.(جويلية،2015).

1. عبيد، منى حسين. "الاتحاد الإفريقي و قضايا الدول الإفريقية(ساحل العاج و إقليم دارفور نموذجا)".**مجلة المستنصرية للدراسات العربية و الدولية**،عدد.63، 2015.
2. عبد العزيز، أشرف. "12 عام من الشراكة الأورو متوسطية. مجلة دراسات شرق أوسطية". **مركز دراسات الشرق الأوسط و المؤسسة الأردنية للبحوث و المعلومات**، العدد.45(خريف 2008).

فرج، أنور محمد . "السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي–إعلان برشلونة نموذجاً–". **مجلة دراسات دولية**، عدد39 ،2009.

ثالثا: الملتقيات

1. حمدوش، رياض. "تطور مفهوم بناء السلام:دراسة في النظرية والمقاربة". ملتقى الدولي الثالث حول سياسات الدفاع و الأمن في مواجهة الظاهرة الإرهابية الجديدة في المنطقة العربية،جامعة سكيكدة، 24–25 نوفمبر 2015

رابعا: أطروحات الدكتوراه ومذكرات الماجستير

1- بلجبل، عادل. **التجربة الأوربية في التعاون والتكامل الإقليمي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير2015– 2014.

2- بولبنان، زين العابدين. **مساهمة الاتحاد الأوروبي كقوة مدنية في الحوكمة الأمنية العالمية.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014، 2015.

3- بخوش، سامي.**دور المنظمات الإقليمية في إدارة النزاعات في غرب إفريقيا:نموذج منظمة الإيكواس في ليبيريا وكوت ديفوار**. مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجيستر. الجزائر: جامعة باتنة، كلية العلوم السياسية، 2012،

4- زروال،عبد السلام. **عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق و العلوم السياسية،2010.

5- طافش، هشام زهير.**موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية 1999 –2003.** رسالة غير منشورة، جامعة الأزهر بغزة، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية، 2010.

6- بلجبل، **التجربة الأوربية في التعاون والتكامل الإقليمي**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2014، 2015.

7- لكمين، خيرة. **إستراتجية الأمم المتحدة في بناء السلام بين طموح النصوص و محدودية التنفيذ:العراق2003-2016نموذجا**،رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة ، كلية الحقوق و العلوم السياسية،2018.

8- العاتي، رجب عبد السلام، **دور المنظمات الإقليمية في تسوية النزاعات دراسة حالة:الصومال**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، 2012.

9- قريب، بلال.**السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه**.رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010،2011.

خامسا: الجرائد:

1. لعبيدي، جبريل. "الاتحاد الإفريقي و فرص حل الأزمة الليبية"، **جريدة الشرق الأوسط**. عدد 14689.(فيفري 2019).

سادسا: مواثيق والمعاهدات الدولية

1- معاهدة ماستريخت للإتحاد الأوروبي.

2- ميثاق القانون التأسيسي للاتحاد الإفريقي.

3- ميثاق الإتحاد الإفريقي والدفاع المشترك.

4- ميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان و الشعوب.

5- بروتوكول مجلس السلم والأمن الإفريقي.

6- بروتوكول حقوق المرأة في أفريقيا الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

7- اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في إفريقيا سنة 1969.

سابعا: **تقارير:**

1- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة."برنامج للسلم" . وثيقة A/47/277، 1992.

2- إعلان سرت مؤتمر رؤساء الدول والحكومات. الدورة الغير العدية. 8-1999/9/9.

3- تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة. وثيقة A/63/PV.99

4- تقرير الأمين العام للأمم المتحدة. "منع نشوب النزاعات المسلحة".الأمم المتحدة . وثيقة A/72/115.

5- تقرير مجلس التنفيذي، الدورة العادية العاشرة."نتائج الخبراء الحكوميين حول الإنذار المبكر و منع النزاعات".الإتحاد الإفريقي، 2007

6- تقرير القمة الثانية والثلاثين للاتحاد الإفريقي02 /2019

7- تقرير المفوضية الأوربية، تصريحات الممثلة العليا حول لقائها مع وزير خارجية قطر.

8- تقرير المفوضية الأوروبية، استعراض فاعلية برنامج آلية الأوروبية للديمقراطية و حقوق الإنسان في فلسطين 2011-2015.

9- تقرير عن نتائج الخبراء الحكوميين حول الإنذار المبكر و منع النزاعات. مجلس التنفيذي للاتحاد الإفريقي، الدورة العادية العاشرة 2007.

ثامنا: مقابلة تلفزيونية:

1. جمول، حسن. "الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من منظور الخبراء".مقابلة تلفزيونية مع: يوهان غالتونغ، عباس عودة. قناة الجزيرة. 2010.

تاسعا: المواقع الالكترونية :

1- إبراهيم عودة، جميل. التفاوض السياسي لحل النزاعات. مركز آدم للدفاع عن الحقوق و الحريات، من موقع: https://annaba.org/araabic/authorsarticles/10110.

2- بن نعوم، عبد الله. مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "نيباد "مثالية الأهداف و واقعية الموارد. من

3- الموقع: https://www.djazairass.com/eldjoumhouria/75987

4- بطرس، ماجد رضا. الاتحاد الإفريقي: الحاضر واستشراف المستقبل، من الرابط:

https://www.researchgate.net/.../Maged_Botros...African_Union...present...Future/.../5

5- بارشوتام، أسميتا. دعم أفريقيا لتعزيز جهودها في مساعدة اللاجئين. من موقع: https://www.albayan.ae/knowledge/2019-02-20-1.3492825

6- طاهير، حنان. المنظمات الدولية والإقليمية: دراسة وصفية تحليلية منظمة الاتحاد الإفريقي نموذجا. من الموقع: https://www.ressjournal.com/Makaleler/819364732_9.

7- كوش ، عمر. في أهداف الاتحاد المتوسطي. جريدة السفير اللبنانية، 2008. من الرابط: https://m.assafir.com/article/1225.

8- كردالواد، مصطفى .حقوق الطفل الإفريقي بين الحماية والتهديد. الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية و الإستراتجية، من الموقع http://www.politics-dz.com/.

9- الميالي، احمد عدنان. مقاربات في بناء السلام لمجتمعات ما بعد الصراع.مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية، من الموقع: https://mcsr.net.

10- http//eeas.europa.eu/headquarters -homepage_ar/32527

11- **مبارك، كوثر، يوسف، سالي.** "دور ومستقبل النيباد في القارة الأفريقية". المركز الديمقراطي. من الموقع: https://www.democraticac.de/?p=48402.

12- مركز أنباء الأمم المتحدة. http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=28039

13- عبد الوهاب، أيمن. "مفهوم المنظمات الإقليمية". موسوعة الشباب السياسية، نقلا من موقع: https://kenanaonline.com/users/mowaten/posts/326161

14- المفوضية السامية للأمم المتحدة للاجئين، في: https://www.unhcr.org/ar/4be7cc2825b.html

باللغة الإنجليزية

Books:

1- Brochart, Klaus-Dieter.**The ABC of European Union Law.** Germany: Elemental chlorine free bleached paper, 2010.

2- D.william, Paul. **Fighting for Peace in Somalia: A history and analysis of the African Union Mession AMISSOM 2007-2017** .UK: Oxford University Press, 2018.

3- David A. Hamburg."Peace building 2.0 : Mapping boundaries of an expanding filed. **from the United States Institute of Peace**. Fall 2012.

4- Dennis, C.Jett. "why peacekeeping fails: A comparative assessment of Angolan and Mozambique". **journal of international affairs,** N.02, vol. 22 (Springs 2002.

5- Dylan, O'driscoll. "Women's anticipation in peace building and reconciliation in Iraq ".**Knowledge and hearing for development**, November 2017.

6- Jenkins, Rob, **Peace building from concept to commission.** London: Rutledge Taylor and Francis Group, 2013.

7- Pecg, Lawent .**The Rule of law as a conditional Principe of the European Union**. USA: Jean Mannet Working paper, 2009.

8- Noël ,Emil. **Working together: The institution of European community**.Luxemburg: European documentaries, 1994.

9- Ober, Heidi .**Peacebulding with impact: Definition theories of change**.UK: care international,2012.

10- Ranshothlan, Oliver, Ward house ,Tom, mirall, Height**, Contemporary Conflict Resolution** .UK: MPGbooks Group,2011.

11- Schilling , Kathalarina .**Peacebuildingand Conflict Transformation**. Berlin: BfdW boufassom, 2012.

12- Schun, Simon, Gstöhl, Sieglinde .**Theorizing the European Neighborhood Policy**.London: Routledge,2017.

13- W.Hendereson,Cononay.**International Relation conflict and cooperation at the turn of the21 century**. New York: MG Graw Hill, 1997.

14- Tschirgi, Necla, **peacebuilding as the Link between Security and Development: Is the Window of Opportunity Closing ?**. New York: International Peace Academy Studies in Security and Development December, 2003.

Magazine :

1- Luqman, Saka, Momoh, Zekeri. " New Partnertnership for Africa's Development (NEPAD)''. **Proceedings of The International Academic Conference for Sub-Sahara African Transformation and Developmen**t, Vol.3 No .6(March 2015).

2- Schutz, Robert Takis. "Tridinas Oxford principles of European union law"..**University college of Europe**, V1, mars 2018.

3- Stegal, Lissa." Immigration and asylum policy in Europe''. **institute Barcelona estudid internationals,** September 2015.

4- Tocci . Nathalie. "The European Union Civil Society and Conflict Transformation ."**micron Policy Briefing** (spring2008).

5- Wennmann Achim. "20 Years of An Agenda for Peace: A New Vision for Conflict Prevention? ". **the graduate Institute** Geneva, No 5, 2012.

Report :

1- Commission Européenne, **Instrument européen pour la démocratie et les droits de l'homme (IEDDH), 2012, p.4.**

2- Declaration on the occasion of the 50 the anniversary of the signature of the Treaties of Rome.

3- Union for the Mediterranean, Annual Report 2016.

فهرس المحتويات

	العنوان	الصفحة
الجدول01	الفرق بين بناء السلام والمفاهيم المشابهة	19
الجدول02	تفسير نظريات العلاقات الدولية لمفهوم بناء السلام	27

فهرس الجداول:

فهرس الأشكال:

	العنوان	الصفحة
الشكل01	مسارات بناء السلام	23
الشكل02	نموذج جون بول ليدراخ لبناء السلام	28
الشكل03	عدد الدول التي تقدم تقارير وفق ميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان	80
الشكل04	أعداد طالبي اللجوء في أوروبا حسب الجنسية والسنة	89
الشكل05	توزيع اللاجئين في دول الاتحاد الأوروبي سنة2018	91
الشكل06	نسبة اللاجئين الأفارقة ولاجئي الدول الأخرى مقارنة بين سنتي2017و2018	93

العنوان		الصفحة
ملخص الدراسة		
مقدمة		
أهمية الدراسة		
أهداف الدراسة		
مبررات اختيار الموضوع		
إشكالية الدراسة		
الأسئلة الفرعية		
فرضيات الدراسة		
أدبيات الدراسة		
تبرير الخطة		
الفصل الأول: الاطار المفاهيمي والنظري للدراسة		10
المبحث الأول	**الاسناد المفاهيمي و النظري لبناء السلام**	11
المطلب الأول	مفهوم بناء السلام	11
الفرع الأول	تعريف بناء السلام	11
الفرع الثاني	بدايات ظهور مفهوم بناء السلام	13
الفرع الثالث	علاقة بناء السلام ببعض المفاهيم المشابهة	14
الفرع الرابع	نطاق عمل عمليات بناء السلام	21

الفرع الخامس	الظروف الدولية لظهور بناء السلام	22
المطلب الثاني	مسارات و استراتجيات بناء السلام	23
الفرع الأول	مسارات بناء السلام	23
الفرع الثالث	إستراتيجية بناء السلام	24
المطلب الثالث	النظريات و المقاربات المفسرة لبناء السلام	26
الفرع الأول	تفسير نظريات العلاقات الدولية لبناء السلام	29
الفرع الثاني	المقاربات المفسرة لمفهوم لبناء السلام	28
المبحث الثاني	**ماهية المنظمات الإقليمية**	31
المطلب الأول	نشأة ومفهوم المنظمات الإقليمية	31
الفرع الثاني	تعريف المنظمات الإقليمية	32
المطلب الثاني	خصائص ومعايير تصنيف المنظمات الإقليمية	34
الفرع الاول	خصائص المنظمات الإقليمية	34
الفرع الثاني	معايير تصنيف المنظمات الإقليمية	35
المطلب الثالث	**علاقة المنظمات الإقليمية بالأمم المتحدة و دورهما في بناء السلام**	36
المبحث الثالث	**الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي دراسة في: النشأة؛ الهيكل؛ مبادئ وأهداف وآلية صنع القرار**	37
المطلب الأول	نشأة وتطور كل من الاتحادين الأوروبي والإفريقي	37
الفرع الأول	جذور الوحدة الأوروبية	37

الفرع الثاني	جذور فكرة الوحدة الإفريقية	39
المطلب الثاني	مبادئ وأهداف كل من الإتحادين الأوروبي والإفريقي	40
الفرع الأول	مبادئ و أهداف الإتحاد الأوروبي	40
الفرع الثاني	مبادئ و أهداف الإتحاد الإفريقي	41
المطلب الثالث	الهيكل التنظيمي للاتحادين الأوروبي و الإفريقي	42
الفرع الثاني	الهيكل التنظيمي للاتحاد الأوروبي	42
الفرع الثاني	الهيكل التنظيمي للاتحاد الإفريقي	43
المطلب الثالث	آلية صنع القرار داخل الاتحادين الإفريقي والاتحاد الأوروبي	45
الفرع الأول	آلية صنع القرار في الإتحاد الأوروبي	45
الفرع الثاني	آلية صنع القرار في الإتحاد الإفريقي	45
	خلاصة الفصل الأول	47
الفصل الثاني	**مساهمة الاتحادين الأوربي و الإفريقي قي بناء السلام دوليا و إقليميا**	50
المبحث الأول	**رؤية تحليلية كل من الاتحادي الأوروبي و الإفريقي لبناء السلام**	51
المطلب الأول	نظرة الاتحاد الأوروبي لبناء السلام	51
المطلب الثاني	نظرة الاتحاد الإفريقي لبناء السلام	56
المبحث الثاني	**الآليات المتخذة للاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي في عمليات بناء السلام**	59

المطلب الأول	الآليات الدبلوماسية	59
الفرع الأول	التفاوض	59
الفرع الثاني	الوساطة	60
المطلب الثاني	الآليات الاقتصادية	66
الفرع الأول	الآليات الاقتصادية للاتحاد الأوروبي	66
الفرع الثاني	الآليات الاقتصادية للاتحاد الإفريقي	69
المطلب الثالث	الآليات السياسية و العسكرية	72
الفرع الأول	الآليات السياسية	72
الفرع الثاني	الآليات العسكرية	73
المبحث الثالث	**جهود الاتحاد الأوروبي و الاتحاد الإفريقي الرامية لبناء السلام**	76
المطلب الأول	مساهمة الاتحاد الأوروبي و الاتحاد الإفريقي في حماية حقوق الإنسان	76
المطلب الثاني	تمكين دور المرأة في بناء السلام و حماية حقوق الطفل	83
المطلب الثالث	ملف اللاجئين ضمن جدول أعمال الاتحاد الأوروبي و الاتحاد الإفريقي	88
	خلاصة الفصل الثاني	96
	الخاتمة	99
	قائمة المصادر والمراجع	102